نستجدي الامور بعواطف ودون أن نستشير الآخرين لأسباب إقليمية أو جهوية أو انتخابية ... وشكراً سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : حقيقة أني أشاطر بعض الزملاء الجانب العاطفي ، إلا انني أريد أن أذكر بأن المجلس هو الذي وضع القانون والقانون يطبق من قبل الجهات المعنية بما تراه ملائماً للخدمة العامة والمنفعة العامة ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، السيد أنور الحديد .

السيد أنور الحديد : شكرا السيد الرئيس .

إضافة لما ذكره الزميل عبد الرؤوف الروابده وأنا اؤيد الجزء الكبير من كلامه حول ضرورة الاهتمام بالمناطق الشعبية من عمان ولا يمكن أن نجمل هذه المناطق أو نقيم المشاريع فيها إلا من خلال الاستملاكات وهدم بيوت ودفع أموال .

الجزء المنوي استملاكه هي المنطقة الغربية من جسر المهاجرين حتى النادي الاهلي في راس العين ، قامت أمانة عمان الكبرى باستملاك الجهة الجنوبية من السيل سنة ١٩٨٨ .

– وهنا أنصت الجميع واستمعوا لآذان العصر .

معالي نائب رئيس المجلس : يا اخوان ارجوكم النصاب ، يعني زميلكم يتكلم أخ علي ارجوك النصاب . تفضل

السيد أنور الحديد : قامت أمانة عمان الكبرى في سنة ١٩٨٨ باستملاك الجزء الجنوبي من السيل والممتد من جسر المهاجرين حتى مدينة الملاهي للنادي الاهلي ، ودفعت للمواطنين بدل استملاك وأنا كنت أحد أعضاء اللجنة في ذلك الحين ، لجنة أمانة عمان التي قامت بعملية الاستملاك . ويوجد الطرف الاخر الشمالي من الوادي وفعلاً يعتبر مكاره صحية وبيوت آيلة للسقوط ولكن فيه بعض البيوت السكنية وهي قليلة .

قام مجلس أمانة عمان وبناء على الحاح العديدين من اعضاء المجلس ومن سكان المناطق المحيطة بالطلب من الامانة إقامة مشروع مبنى أمانة عمان في ذلك الموقع ولتحسين الموقع ولتحسين جنوب عمان ، الجزء الجنوبي من عمان القديمة . وتقدمت الامانة بطلب إستملاك لرئاسة الوزراء ...

اصوات : ما فيه نصاب معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : عطوفة الامين العام فيه نصاب أم لا ؟

السيد الامين العام : سيدي العدد ((٣٨)) .

السيد عبد الباقي جمو : الجلسة غير قانونية .

معالي نائب رئيس المجلس : إذن مضطرين ننهي الجلسة ، مادام ما فيه نصاب أعلن رفع الجلسة الى يوم السبت .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة	نائب رئيس مجلس النواب
السيد صالح الزعبي	د. عبد الرزاق طبيشات

هكذا من الأصل

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة
لمجلس النواب الثاني عشر
من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ٢٦ / رجب / ١٤١٤ هجرية ،
الموافق ٨ / ١ / ١٩٩٤ ميلاديـــة .

(العدد ١٢) (المجلد ٣١)

– جدول الأعمال –

الصفحة

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٥

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٥

أ – طلب إجازة مقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر . ٥

٣) الردود على الأسئلة . ٥

أ – كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٤٢) تاريخ ١٩٩٤/١/١ : جواباً على السؤال رقم (١) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر . ٥

ب- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٠٠٧) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩، جوابا على السؤال رقم (٦) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة . ٨

٤) طلبات استقالة من عضوية اللجنة القانونية من السادة :- ٢٠
١ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .
٢ - معالي الدكتور عوض خليفات .
٣ - سعادة السيد ابراهيم شحده زياده .

٥) كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٧٨٠٧ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١ والمتضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي الحادي والاربعين لعام ١٩٩٢ . ٢٦

٦) اقتراح بقانون رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم سماره ومؤيد من (٢٨) نائبا ، بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احالتهم على التقاعد . ٣٧

٧) الاقتراحات برغبة :-
١ - اقتراح برغبة رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٤، مقدم من سعادة النائبين السيدين توفيق كريشان وسالم الزوايدة ، بشأن ان يتم ارسال نسخ عن التعيينات في وظائف الدولة المصنفة والفئة الرابعة والاجور اليومية الى ديوان الرقابة والتفتيش واطلاع مجلس النواب عليها . ٣٩
٢ - اقتراح برغبة رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٤، مقدم من سعادة النائبين الدكتور فوزي الطعيمة ومصطفى شنيكات ، بشأن ان تشمل الزيادة الافراد المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي وكذلك شمولهم بالتأمين الصحي بعد الاحالة . ٤٠
٣ - اقتراح برغبة رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٤، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه، بشأن تعبيد طريق حي ظهور جمل في بلدة عي / الكرك . ٤٠
٤ - اقتراح برغبة رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٤، مقدم من سعادة النائبين السيدين توفيق كريشان وسالم الزوايده، بشأن تحويل المستخدمين في دوائر الدولة الذين يعملون بأجور يومية لأكثر من عشر سنوات الى الراتب المقطوع . ٤٥

٨) قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ حول مشروع قانون الموازنة ٤٥

الصفحة

٩) مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ واقراره . ٤٦
(أُجل بحثه ليوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/١/١١) .

١٠) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٧٥

هكذا من الأصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٤/١/٨ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : **عبد العزيز جبر .**

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة :

١ – دولـة الدكتـور عبد السـلام المجـالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ – معالي الدكتور معن ابو نوار : نـائب رئيس الوزراء .

٣ – معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤ – معالي السيد طاهر حكمت : وزيـــر العـدل.

٥ – معالي الدكتور جواد العناني : وزيـــر الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٦ – معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧ – معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٨ – معالي الدكتور هشام الخطيـب : وزير المياه والري .

٩ – معالي الدكتـور زيـاد فريـز : وزير التخطيط .

١٠– معالي السيد احمـد العقايلـة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١– معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان: وزير الزراعة .

١٢– معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٣– معالي السيـد سلامـه حماد : وزير الداخلية .

١٤– معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٥– معالي السيـد راضـي ابراهيـم : وزير التموين .

١٦– معالي السيـد خالد الغـزاوي : وزير العمل .

١٧– معالي الدكتور طـارق السحيمـات : وزير البريد والاتصالات .

١٨– معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٩– معالي الدكتور خالـد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢٠– معالي الدكتور خالـد العمـري : وزير التربية والتعليم .

٢١– معالي السيـد اديب الهلسـه : وزير النقل .

٢٢– معالي الدكتور فواز ابو الغنـم : وزير دولـة .

٢٣– معالي الدكتـور امين محمـود : وزير الثقافة .

٢٤– معالـي الدكتـورة ريمـا خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٥– معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.

٢٦ – معالي الدكتور عبدالرزاق النسـور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :–

١) **الدكتور حسين ابو عرابي .**
٢) **السيد علي الحسبان .**
٣) **السيد محمد الرديني .**
٤) **السيد غسان النجداوي .**

– افتتـاح الجلسـة –

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة . السيد الامين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس .

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : يعفى السيد الأمين العام من تلاوته .

السيد الأمين العام :

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .
أ – طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر .
ب– طلب تأخير لمدة ساعة مقدم من سعادة النائب محمد احمد الحاج .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اجازة وتأخير السادة النواب ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣) الردود على الاسئلـة :

أ – كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٤٢) تاريخ ١٩٩٤/١/١ : جـوابا على السؤال رقم (١) والمقـدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم

الرقم : ٤٢/٣٩/١٤
التاريخ : ١٤١٤/٧/١٨
الموافق : ١٩٩٤/١/١

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : الخبراء الأجانب في وزارة التربية والتعليم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٨/١٦/٣/ ٣٣٩٩ تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ ، وردا على سؤال سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ ، أرجو أن أبين ما يلي :

لدى هذه الوزارة حالياً خبيرين أجنبيين اثنين فقط يعملان في المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم ، وينحصر دورهما في هذه المديرية على تقديم استشارات فنية محضة موضحة في الجدول المرفق ، ولا علاقة لهما

بمحتوى المناهج والكتب الدراسية التي يقرها مجلس التربية والتعليم او بسياسة الوزارة المستمدة من قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (٢٧) لعام ١٩٨٨، علماً بأن افادة الوزارة من خدمات الخبراء يعود عهدها الى زمن بعيد ليس له علاقة بالواقع الراهن في المنطقة .

واقبلوا الاحترام ،

وزير التربية والتعليم
د. خالد العمري

نسخة / للسيد مدير عام العلاقات الثقافية والعامة والاعلام التربوي .

نسخة / للسيد مدير عام المناهج وتقنيات التعليم .

نسخة / للسيدة مديرة العلاقات الثقافية .

نسخة / للسيد رئيس قسم العلاقات الثقافية .

الخبراء الاجانب الذين يعملون حاليا لدى وزارة التربية والتعليم

الرقم	اسم الخبير	جنسيته	الجهة التي يعمل لديها	المهام التي يقوم بها	ملاحظـــــات
١ -	Josephs Sedny	بريطاني	المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم .	- الاسهام في حوسبة المديرية وبخاصة قسم مستودع الكتب المدرسية الحديث . - الاسهام في فعاليات تصميم وطباعة وانتاج الكتب المدرسية. - تقديم المشورة الفنية في وضع المواصفات الفنية لكتب اللغة الانجليزية للمرحلة الثانوية .	ليس للمذكور اية علاقة بمحتوى اي من المناهج او الكتب المقـــررة في الوزارة ويقتصـر اسهامه وخدماته على أمور فنية بحتـــة .
٢ -	د. منير داود الفرح	امريكي من اصل عربي	المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم .	- تقديم المشورة الفنية لفريق من المؤلفين الاردنيين يقومون باعادة صياغة وتنظيم المادة التعليمية في كتب التربية الاجتماعية لمرحلة التعليم الاساسي ، في ضوء المناهج الجديدة التي اقرها مجلس التربية والتعليم ، في جلسته رقم (١٨) تاريخ ١٩٨٩/٧/٥ .	تم استقدام المذكور بنــاء على موافقـــة مجلــــس التربية والتعليم ، وجديـر بالذكر ان دوره استشاري فني يقتصـــر على تقديم النصح للمؤلفين الاردنيين حول طريقة عرض المادة في الكتب وتنظيمها دون المساس بمفردات المنهــاج الاردني .

مؤهلات الخبير منير الفرح / امريكي

- دكتوراه في التاريخ من جامعة نيويورك .
- ماجستير في التاريخ من جامعة بريجبورت في الولايات المتحدة .
- بكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة اوكلاهوما .

- خبراته السابقة

- مستشار للدراسات الاجتماعية والمناهج والمواد التعليمية والاقلام .
- محاضر رئيسي في العلوم الاجتماعية في جامعة غرب كونتكت الاميركية .
- محاضر زائر في جامعة هارفارد .
- محاضر مساعد في جامعة نيويورك .
- منسق مناهج الدراسات الاجتماعية في مدارس مونروا .
- له مجموعة مؤلفات في التاريخ واساليب تدريس الاجتماعيات .
- عضو في مجالس ولجان عديدة في الولايات المتحدة .

- مؤهلات الخبير جوزيفز سدني

- ماجستير من جامعة كامبرج .
- بكالوريوس في الفلسفة والمنطق الرياضي وعلم النفس من جامعة كامبرج .
- باحث في كلية ترينيتي في كامبرج .

خبراته السابقة :

- مدير سابق للعديد من فروع شركة ماكميلان للنشر في بريطانيا وخارجها .
- معلم سابق للفلسفة وعلم النفس والمنطق الرياضي .
- مدرب سابق في جمعية الناشـــرين البريطانيين .
- مدرس للغة الانجليزية الوظيفية في جامعة اكسفورد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم ٣٣٩٩/١٨/١٦/٣
التاريخ /١٤١٤/٦ هـ
الموافق ١٩٩٣/١٢/١٢م

معالي وزير التربية والتعليم

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عايه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

نسخة : الى سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .
نسخة : الى سجل الاسئلة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن يجيبني معالي وزير التربية والتعليم بموجب النظام الداخلي على السؤال التالي :-

١ – كم عدد الخبراء الأجانب في وزارة التربية

هكذا من الأصل

والتعليم بشكل عام ؟ ما هي جنسياتهم.

٢ - كم عدد الخبراء الأجانب في مديرية المناهج بشكل عام وخاص ؟

٣ - هل حقيقة بوجود خبيران في لجنة الاجتماعيات ؟ ومن هما ؟ وما هي مهمتهما ؟

٤ - هل في نية الوزارة الاستعانة بالخبراء الأجانب في تطوير المناهج نحو التطبيع مع العدو اليهودي كما هو في مصر ؟

٥ - أرجو موافاتي بأسماء الخبراء الأجانب وجنسياتهم ومؤهلات كل منهم ؟ .

آمل أن تصلني إجابة معاليه في المدة المحددة .

مع الاحترام .

١٩٩٣/١٢/٨

النائب عبد العزيز جبر

دولة رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر غائب ، فيقرأ السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

ب - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٠٠٧) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩ ، جوابا على السؤال رقم (٦) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المياه والري
سلطة وادي الأردن

الرقم : س و أ /٨٠٠٧/٦/٥/٦
التاريخ : ٩٣/١٢/٢٩

دولة رئيس مجلس النواب

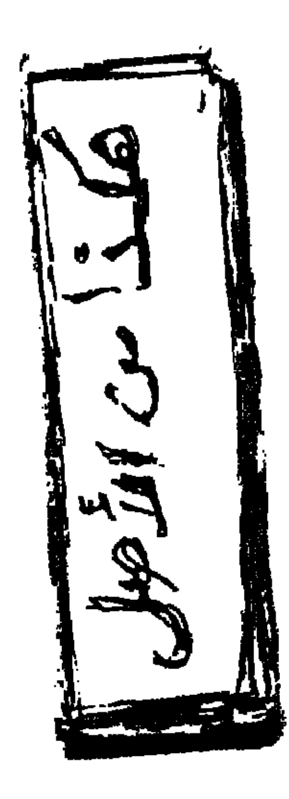
الموضوع : اجابة سؤال رقم (٦)
تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣/ ٣٤٠٤/١٨ تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ بخصوص السؤال رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦ والمقدم الى مجلس النواب من معالي النائب عبد الرؤوف الروابده ، والمتعلق بمشروع سد الكرامة . أرفق طيا الاجابة ، راجيا أن تفي بالغرض .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري
د. هشام الخطيب

المرفقات :
١ - موجز تقرير اللجنة الوطنية حول مشروع سد الكرامة .
٢ - احتمالات الزلازل وتصميم السد .



الاجابة على سؤال رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦
حول مشروع سد الكرامة

مقدمـــــة :-

ان سد الكرامة سد تخزيني يقع الى الشمال الغربي من بلدة الكرامة وعلى بعد ثلاثة كيلو مترات منها . يقدر حجم التخزين الكلي لهذا السد بحوالي (٥٥) مليون م٣ لتخزين مياه الفياضانات من نهر اليرموك والاودية الجانبية المؤدية لوادي الاردن حيث يتم إيصالها الى السد عبر قناة الملك عبدالله الناقل الرئيسي لمصادر مياه الري في الوادي .

ان مياه السد سوف تروي مساحة من الاراضي تقدر بحوالي (٤٠) ألف دونم جنوبي الكرامة تم خدمتها بشبكات الري والبنية التحتية اللازمة منذ عام ١٩٨٧ . ومن هنا تأتي اهمية سد الكرامة حيث انه سيوفر المياه اللازمة لاستغلال الاراضي التي تنتظر مصدر ماء لريها بعد خدمتها بشبكات الري والبنية التحتية .

وفيما يلي اجابة على سؤال معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة حول مشروع سد الكرامة يأتي تتابعها على ضوء تتابع عناصر السؤال .

١ - الجدوى الاقتصادية لمشروع سد الكرامة

اعتمدت دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سد الكرامة التي اعدتها الشركة الاستشارية (سير الكسندر جيب) على تقييم العوائد الاقتصادية المترتبة على انشاء السد ومقارنتها بالكلفة الرأسمالية مضافا اليها كلفة التشغيل والصيانة بما في ذلك ضخ المياه من بحيرة السد وكلفة كافة التحسينات الفنية المتعلقة بنوعية المياه ، حيث قدرت الكلفة لكامل المشروع بحوالي (٦٢٫٥) مليون دينار والتي على ضوءها تم احتساب العائد الاقتصادي للمشروع والمقدر بـ (٩٫٨٪) ، وقد قامت سلطة وادي الاردن ووزارة التخطيط بدراسة ومراجعة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وتم اقراره بصيغته النهائية .

قامت وزارة التخطيط بارسال دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع الى عدة جهات تمويلية منها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي اوفد بعثة تقييم فنية واقتصادية قامت بثلاث زيارات للمملكة خلال ستة اشهر وكانت مهمتها الاولى تقييم العائد الاقتصادي للمشروع وكذلك التأكد من التصاميم الهندسية له .

وبعد اطلاع البعثة على كافة الوثائق والدراسات الفنية والاقتصادية التي اعدت للمشروع ، تبين لها جدواه الاقتصادية حيث ورد في خلاصة تقرير تقييم المشروع الذي اعدته الدائرة الفنية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى مجلس ادارته ما يلي :-

• استنادا الى ما جاء في هذا التقرير ، فان المشروع المقترح سليم فنيا ويمثل الحل الافضل ويعتبر

صالحاً لمساهمة الصندوق العربي في تمويله . لذلك يوصى بتقديم قرض للمملكة الاردنية الهاشمية بمبلغ (١٥) مليون دينار كويتي » . وعلى ضوء ذلك تم توقيع اتفاقية مع الصندوق العربي لقرض يمول مشروع سد الكرامة بمبلغ (١٥) مليون دينار كويتي اي ما يعادل (٣٤) مليون دينار اردني وهذا ما نسبته حوالي (٦٢٪) من كلفة المشروع الذي سيتم تنفيذه على مدى (٤٢) شهرا .

ان دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع بنيت على اساس ان كلفة المشروع مقدرة بحوالي (٦٢ر٥) مليون دينار ، غير انه قد تم احالة عطاء تنفيذ السد على الشركة العالمية صاحبة اقل الاسعار بقيمة (٥٠ر٦) مليون دينار مما يعني ان العائد الاقتصادي للمشروع اعلى من ما هو مقدر ويتجاوز (١٠٪) .

٢ - موقع السد وتصميمه والسلامة العامة

من المسلم به عند انشاء السدود ، ان تجري دراسات فنية مستفيضة للتعرف بالدرجة الاولى على المشاكل التي يعاني منها موقع السد . ونظرا لاهمية هذه الدراسات في اعداد التصاميم فانها في الغالب قد تأخذ زمنا يقرب من زمن الانشاء .

وبخصوص موقع سد الكرامة فقد بدأت الدراسة التي قامت بها شركة الكسندر جيب البريطانية الاستشارية والمتخصصة بموضوع السدود وعاونها في ذلك المكتب الاستشاري المحلي (مكتب مسار للهندسة) في موقع السد منذ عام ١٩٨٣ ، وانجزت التصاميم عام ١٩٩٢ ومن الواضح جدا ان هذه الفترة الطويلة لمرحلة الدراسات والتصاميم لا بد لها ان تتعرف على جميع المشاكل المتعلقة بالموقع . ونظرا لاهمية المشروع وعلى الرغم من قدرة هذه الشركة الاستشارية الا ان وزارة المياه والري قد شكلت هيئة استشارية مراجعة من خبراء عالميين (Reviewing Consultants) في مجال السدود لمراجعة الدراسات والتصاميم المتعلقة بالسد حيث تشكلت هذه الهيئة من السادة :-

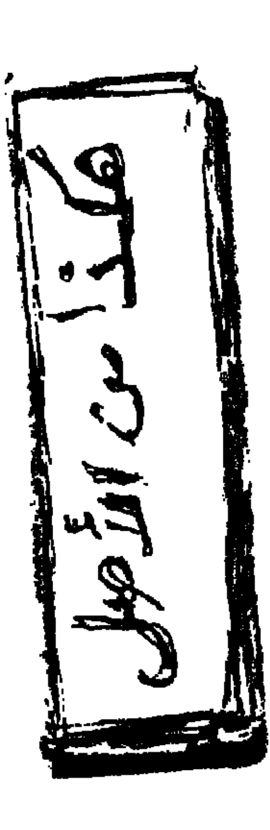
١ - مستر جورج بوست ، خبير دولي في مجال بناء السدود وعمل مع سلطة وادي الاردن على مشروع سد المقارن ، سد المخيبة ، سد وادي العرب ، سد الملك طلال .

٢ - البروفسور هندرون ، خبير في مجال ميكانيكا التربة ومشهور عالميا في موضوع التميه (Liquefaction) .

٣ - البروفسور تاباتيه ، خبير في مجال الزلازل واثرها على المنشآت ومشهور عالميا في تاريخ الهزات الارضية والتنبؤات المستقبلية .

وبهذا الخصوص عقدت عدة اجتماعات لمراجعة الدراسات والتصاميم كان آخرها في شهر تموز ١٩٩٢ بحضور الهيئة الاستشارية للمراجعين والشركة الاستشارية التي قامت بالدراسة والتصميم والمختصين من وزارة المياه والري ووزارة التخطيط ، حيث تم مراجعة تصاميم السد واتفق على اخراجها بشكلها النهائي بعد اجراء بعض التعديلات التي برزت الحاجة لها خلال الاجتماعات .

وعلى ضوء الجدل الذي دار حول سد الكرامة شكلت الحكـــومة بموجب كتاب دولة رئيس



الوزراء رقم ٢٦٢٣/١/٣/٥٩ تاريخ ١٩٩٣/٣/٣٠ لجنة وطنية محايدة من الجهات الرسمية صاحبة الاختصاص في مثل هذا الموضوع لدراسة موقع وتصميم وسلامة السد من السادة :-

- الاستاذ الدكتور يوسف مسنات	- الجامعة الاردنية	رئيسا
- الاستاذ الدكتور عبد القادر عابد	- الجامعة الاردنية	عضوا
- الاستاذ الدكتور زهير العيسى	- الجامعة الاردنية	عضوا
- المهندس محمد ابو عجمية	- سلطة المصادر الطبيعية	عضوا
- المهندس قيس القيسي	- سلطة المصادر الطبيعية	عضوا
- المهندس بسام الصناع	- سلطة المصادر الطبيعية	عضوا
- المهندس عمر طوقان	- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (اسكوا)	عضوا
- المهندس صبحي رمضان	- الجمعية العلمية الملكية	عضوا
- المهندس بولس كفاية	- وزارة التخطيط	عضوا

خبراء اللجنـــة

- الاستاذ الدكتور انور البطيخي	- الجامعة الاردنية
- الدكتور عمر الريماوي	- الجامعة الاردنية

قامت اللجنة الوطنية بدراسة تفصيلية لجميع الوثائق التي تم تحضيرها للمشروع في سلطة وادي الاردن والوثائق المتوفرة لدى مكاتب الشركة الاستشارية في بريطانيا ، حيث عملت هذه اللجنة لمدة ثلاثة اشهر عقدت خلالها (٢٤) اجتماعا وقدمت تقريرها النهائي للحكومة في شهر تموز ١٩٩٣ وخلصت الى ما يلي :-

« يعتبر موقع السد فريدا من حيث جيولوجيته المعقدة ونشاطه الزلزالي وتعدد مصادر المياه المالحة فيه . ولكن وعلى ضوء التصميم المتحفظ لجسم السد واجراءات الحماية والوقاية التي سيتم تنفيذها بهدف ضمانة سلامة السد والخزان وضبط نوعية المياه تحت ظروف التشغيل المختلفة فانه بالامكان تنفيذ المشروع ضمن المعطيات الهندسية والعلمية المتعارف عليها في مثل هذه المشاريع على ان تؤخذ ملاحظات اللجنة وتوصياتها الواردة في هذا التقرير » .

بعد ذلك نوقش تقرير اللجنة الوطنية من قبل لجنة التنمية الوزارية التي نسبت الى مجلس الوزراء بالسير في مشروع السد حيث وافق دولة رئيس الوزراء على تنسيبها بكتابه رقم ٨٢١٣/١/٣/٥٩ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٥ .

ويبين المرفق رقم (١) موجز تقرير اللجنة الوطنية والمرفق رقم (٢) الأثر الزلزالي على سلامة جسم السد ، الذي يبين ان تصميم السد أخذ بالاعتبار حدوث زلزال بقوة (٧ر٥) درجة على مقياس ريختر وهو ما يعرف بالزلزال الاعظم للسد .

وقد احيل عطاء تنفيذ السد وتم توقيع الاتفاقية المتعلقة به بتاريخ ١٩٩٤/١١/٤ على ائتلاف شركة ساليني – اتلاستراد الايطالية بقيمة ٦ر٥٠ مليون دينار ، وذلك بقرار من مجلس الوزراء بعد استكمال جميع مراحل التقييم والموافقات القانونية .

٣ – احالة عطاءات المشروع

أ – الخدمات الهندسية

بدأت فكرة انشاء سد الكرامة منذ بداية الثمانينات حيث تم اعداد منهاج عمل وتوقيع اتفاقية الخدمات الهندسية بين سلطة وادي الاردن والشركة الاستشارية سير الكسندر جيب التي تم اختيارها من خلال لجنة عطاءات ومجلس ادارة سلطة وادي الاردن بأسلوب دعوة قائمة شارك فيها تسع شركات عالمية وكان ذلك بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٢ وحددت اتفاقية العمل بأربع مراحل على النحو الآتي :-

مرحلة أ : اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع بما في ذلك اعداد تصاميم اولية وتشمل هذه المرحلة الدراسات والتحريات الميدانية للموقع .

مرحلة ب : اعداد التصاميم النهائية ووثائق العطاء .

مرحلة جـ : الاشراف على أعمال تنفيذ المشروع .

مرحلة د : الاشراف على التشغيل والصيانة في بداية استعمال السد .

قامت الشركة الاستشارية السير الكسندر جيب باجراء جميع الدراسات المتعلقة بالمرحلتين أ ، ب حيث قدمت تقارير المرحلة (ب) بشكل نهائي في تشرين اول عام ١٩٩٢ .

ب – التنفيـــــذ :

تم توقيع اتفاقية تنفيذ المشروع بتاريخ ١٩٩٣/١١/٤ مع ائتلاف شركة ساليني – اتلاستراد الايطالية بقيمة (٦ر٥٠) مليون دينار اردني صاحبة اقل الاسعار عرضا ، على ان يقوم المتعهد باعطاء ما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة الاعمال للمشروع على الشركات المحلية ، وسيقوم المتعهد ببدء العمل في الموقع بتاريخ ١٩٩٤/٣/٤ ، ويجري حاليا اختيار شركة استشارية للقيام بأعمال الاشراف على تنفيذ السد من قبل دائرة العطاءات الحكومية حيث تم دعوة مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في هذا الموضوع ، الذي يتوقع البت به خلال شهر كانون الثاني القادم .

مرفق رقم (١)

الموجـــز summary

بدأ التفكير في انشاء سد الكرامة في اوائل الثمانينات للاستفادة من مياه الفيضانات بعد تعثر الجهود في انشاء سد الوحدة على نهر اليرموك . وقد تم اختيار موقع سد الكرامة لكونه الموقع الوحيد المناسب والقادر على تخزين اكبر نسبة من مياه هذه الفيضانات .

وقد تعاقدت سلطة وادي الاردن عام ١٩٨٣ مع ائتلاف شركتي « الكسندر جيب » البريطانية « وسار للهندسة » الاردنية للقيام بجميع الدراسات الاقتصادية والفنية المتعلقة بانشاء سد الكرامة والتي انتهت عام ١٩٩٢ . وقد رافق ذلك مراجعة لهذه الدراسات قامت بها لجنة من المستشارين الدوليين .

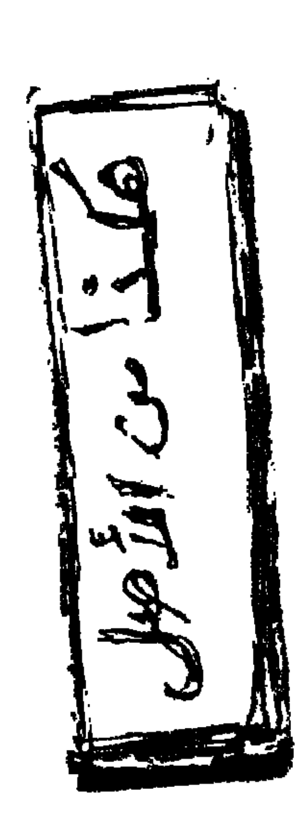
وفي اوائل عام ١٩٩٣ طرحت السلطة عطاء لتنفيذ المشروع . وقد اثيرت تساؤلات فنية كثيرة تتعلق بانشاء السد في موقعه ومدى سلامة تصميمه ونوعية المياه التي ستتجمع في خزانه وصلاحية التربة التي ستروي بمياهه للزراعة .

ونظرا لضرورة التوصل الى قناعات نهائية بخصوص هذه التساؤلات ، فقد اقترح معالي وزير التخطيط على مجلس الوزراء الموقر في كتابه ١٠٧٠/٣/٣/٩ تاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ تشكيل لجنة وطنية فنية لمراجعة جميع الدراسات ومناقشة جميع الافكار والاراء المطروحة والخروج بتوصيات نهائية ، حيث تم تشكيل هذه اللجنة بموجب كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ٢٦٢٣/١/٣/٥٩ تاريخ ١٩٩٣/٣/٣٠ من عدد من الخبراء المحليين في مختلف التخصصات الفنية موضوع البحث . وخولت اللجنة صلاحية الاستعانة بأي خبرات محلية او اجنبية للقيام بمهمتها .

عقدت اللجنة اربعة وعشرين اجتماعا ، حيث راجعت التقارير والدراسات الفنية المتعلقة بالمشروع ودرست التقارير المعارضة له واستمعت الى جميع الآراء المتعلقة بالمسائل الفنية موضوع الخلاف ، وسافر وفد منها الى بريطانيا لمناقشة الشركة الاستشارية في بعض التفاصيل الفنية المتعلقة بالمشروع ، وفيما يلي الاستنتاجات والقناعات والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة فيما يتعلق بهذه المسائل :

١ – يعتبر موقع السد فريدا من حيث جيولوجيته المعقدة ونشاطه الزلزالي وتعدد مصادر المياه المالحة فيه. ولكن ، وعلى ضوء التصميم المتحفظ لجسم السد واجراءات الحماية والوقاية التي سيتم تنفيذها بهدف ضمانة سلامة السد والخزان وضبط نوعية المياه تحت ظروف التشغيل المختلفة ، فانه بالامكان تنفيذ المشروع ضمن المعطيات الهندسية والعلمية المتعارف عليها في مثل هذه المشاريع على ان تؤخذ ملاحظات اللجنة وتوصياتها الواردة في هذا التقرير بعين الاعتبار .

٢ – تبين للجنة ان الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية التي قامت بها الشركة الاستشارية غير متكاملة مما ادى الى عدم وضوح جيولوجية موقع السد والخزان بشكل دقيق لاسباب عديدة منها وجود محددات عملية وفنية . وبالرغم من ان ذلك لا يعيق مباشرة العمل في المشروع الا انه وبعد



استكمال الدراسات الجيولوجية في الفترة السابقة لاحالة العطاء او في المراحل الاولى للبدء في المشروع فانه قد يترتب على نتائج هذه الدراسات ضرورة اتخاذ اجراءات حماية ووقاية اضافية تزيد من كلفة المشروع .

٣ - ان الدراسات الزلزالية والتكتونية التي قامت بها الشركة غير متكاملة ايضا . الا ان الارقام التي اعتمدتها والمتعلقة بالازاحات المحتملة والتسارع الارضي المصاحب لها معقولة وتتوافق مع النتائج التي توصلت اليها اللجنة لكل من الزلزال التشغيلي والزلزال التصميمي الاقصى .
اما في حالة اعتماد زلزال قوي جدا (اكبر من ٧٫٥ درجة حسب مقياس ريختر والذي احتمال وقوعه اثناء عمر السد الاقتصادي قليل دونما استبعاده بشكل مطلق) لاغراض التصميم فان تكلفة المشروع ستزداد بشكل كبير ، وفي حالة حصول مثل هذا الزلزال ، لا قدر الله . فان الدمار لن ينحصر بالسد والمنطقة الواقعة اسفله بل سيشمل المناطق المحيطة بغور الاردن جميعها ، وبالتالي فقد تم تصميم المشروع على اساس التوفيق الامثل بين عاملي الامان والكلفة والقبول بدرجة معقولة من الخطر الزلزالي .

٤ - تطرقت الدراسات الجيوتقنية للشركة الاستشارية الى عدد من المسائل ذات المساس المباشر بسلامة السد وتسرب المياه حيث تبين منها ما يلي :
أ - تم افتراض وجود طبقة مستمرة من الرمل مشبعة بالمياه تحت كامل جسم السد وان هذه الطبقة معرضة للتسيل Liquefaction عند حصول الزلزال التصميمي الاقصى MED ، الا ان مقاومة القص غير المصرفة للرمل بعد الزلزال (كما قدرتها الشركة من الفحوص الميدانية) ستكون كافية لمنع انهيار جسم السد وبحيث تكون الازاحات الافقية لجانبي جسم السد والهبوط في قمة السد ضمن الحدود المفترضة في التصميم .
ب- تم توفير نطاق آمن Freeboard بين قمة السد واعلى منسوب للمياه في بحيرة السد مقداره خمسة امتار لحماية السد من الغمر بالمياه Overtopping في حالة حصول الزلزال التصميمي الاقصى ، وقد اكدت الشركة انه حتى في حالات الغمر الطارىء فان السد لن يتعرض للانهيار بسبب مقاومة صخور القشرة الخارجية لجسم السد للتعرية بالمياه .
جـ- تم تصميم نطاقات Zones جسم السد من حيث سماكاتها وخواصها الفيزيائية والميكانيكية لضمان سلامة جسم السد تحت ظروف الإنشاء والتشغيل وظروف التحميل الزلزالية ضد الانزلاق والتعرية والازاحات الافقية المحتملة على سطح الصدع اثناء الزلزال .
د - ان الاجراءات المتخذة (حسب التصميم) او التي ستتخذ على ضوء تجربات الموقع المستقبلية لتقليل معدلات تسرب المياه من بحيرة السد ، كوضع طبقة الطين الكتيمة للمياه على جزء من قاع البحيرة وتنفيذ ستارة الحقن ، كفيلة ، اذا ما نفذت بما يتناسب مع الوضع الجيولوجي للموقع ، بأن تجعل معدلات التسرب ضمن الحدود المقبولة .

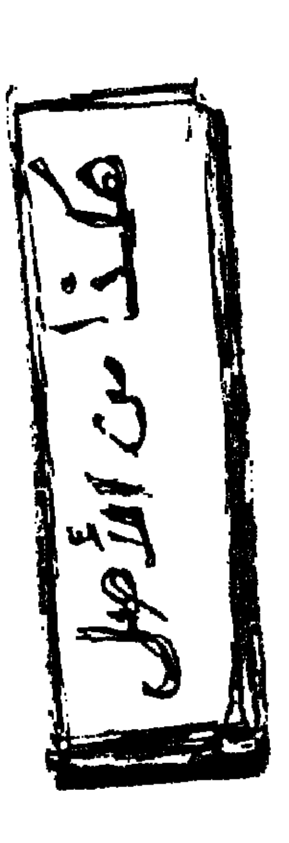
٥ - اما بالنسبة لنوعية المياه والتربة والمزروعات فقد تبين ما يلي :
أ - بناء على المعلومات الواردة من سلطة وادي الاردن فان اقل تدفق يمكن ان يصل الى السد

خلال فترة تعبئته (اثناء فصل الشتاء) سيكون ٤ م٣/ث ويزيد على ذلك اثناء الفيضانات، اما عند استعمال المياه للري فانها ستخلط مع مياه قناة الملك عبدالله بنسبة ١:١ . وقد اعتمدت هذه المعلومات في حسابات ملوحة مياه السد والري . كما انه من المتوقع حدوث شح في مصادر المياه مرة كل خمس سنوات في المتوسط وعندها يجب الاعتماد على المياه المتوفرة في قناة الملك عبدالله فقط لري الاشجار في منطقة المشروع . ويعتمد ذلك على حسن ادارة المصادر المائية المتاحة في المنطقة والمشروع .
ب- تعتبر نوعية المياه والتربة صالحة للمزروعات المقترحة التي تتحمل ملوحة مياه الري . علما بأن معظمها سينخفض انتاجه عن الحد الامثل بنسب متفاوتة . ومن الضروري استكمال دراسة نوعية التربة لتقدير احتياجاتها للمياه بهدف غسل الاملاح وتقدير احتياجات الغسيل الدوري وشبكة الصرف عند الحاجة ، وهنا لا بد من الاشارة الى ان نوعية المياه سوف تتحسن تدريجيا في المستقبل وستكون افضل في السنوات غزيرة الامطار .
جـ- تتفق اللجنة مع الشركة الاستشارية على ما اقترحت من توصيات . كما اقترحت اللجنة توصيات اخرى وافقت الشركة الاستشارية عليها (كما هو موضح في التوصيات) اثناء وجود وفد اللجنة في بريطانيا . والتي من اهمها وجود ادارة فاعلة ومتخصصة تقوم على ادارة وتشغيل هذا المشروع وتكون مسؤولة ايضا عن ادارة مصادر المياه والمزروعات في الاغوار بكاملها .

٦ - توصي اللجنة بضرورة قيام فريق من المختصين والمؤهلين في المجالات الجيولوجية والجيوتقنية بمتابعة عمليات تنفيذ المشروع للمساعدة في ضبط نوعية المواد ودمكها وعمليات الانشاء والكشف عن جميع المعالم الجيولوجية التي قد تؤثر سلبا على سلامة السد والبحيرة وتسرب المياه واقتراح الحلول الناجعة لها .

٧ - توصي اللجنة ، وبعد الانتهاء من المشروع . ان تقوم ادارة المشروع بمتابعة ادائه من جميع النواحي وبشكل خاص المراقبة المستمرة لنوعية المياه في بحيرة السد ومعدلات تسرب المياه واماكنها ونوعيتها والازاحات الافقية والرأسية في جسم السد واجراء تجربات الموقع اللازمة والتجارب المخبرية لمعالجة اي مشاكل قد تظهر مستقبلا بأنجع الوسائل المتوفرة .

٨ - توصي اللجنة بضرورة تنفيذ جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير .



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم ٣٤٠٤/١٨/١٦/٣
التاريخ ١٤١٤/٧/٦هـ
الموافق ١٩٩٣/١٢/١٩م

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦ والمقدم للمجلس من معالي النائب عبد الرؤوف الروابده ، رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

نسخة : الى معالي النائب عبد الرؤوف الروابده .
نسخة : الى سجل الاسئلة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري للرد عليه وفق احكام النظام الداخلي لمجلس النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائــــب
عبد الرؤوف الروابده

الســــؤال :

ثار حديث كثير حول سد الكرامة ، وكتب العديدون المقالات ، وقدم بعض اساتذة الجامعات تقارير الى الجهات المختصة توصي بعدم انشاء السد .

ارجو اعلامي هل جرى تحقيق علمي شامل من جهة محايدة حول السد المذكور من حيث :-

١) الجدوى الاقتصادية .
٢) السلامة العامة .
٣) الموقـع .
٤) التصميـم .

كما ارجو اعلامي عن اسم المستشار الذي درس المشروع وصممه ووكيله او شريكه في الاردن ، وكذلك المتعهد - ان وجد - ، وكيف تمت احالة اي عطاء للمشروع ؟

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : ان هذا الموضوع هام وخطير ولذا استميح المجلس الكريم ان اتحدث فيه باستفاضة ، اشكر معالي وزير المياه والري على رده الوافي على سؤالي رقم (٦) حول سد الكرامة ، لقد تبين لي من دراسة الرد الامور التالية :-

اولاً :- ان مياه السد بحاجة الى تحسين نوعيتها ولذا فقد درست الشركة الاستشارية كلفة تلك التحسينات وهذه الكلفة ليست هي المهمة سيدي الرئيس بل نوعية المياه ومدى تأثير سنوات الجفاف على تلك النوعية وامكانية تحسينها .

ثانياً :- لا يمكن اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي دراسة علمية جادة ، وخاصة ان الصندوق يستوفي قرضه من الحكومة وليس من واردات السد .

ثالثاً :- لقد اثبتت الدراسة التي قامت بها الهيئة الاستشارية للمراجعين والهيئة الاستشارية والمختصين في وزارة المياه ان تصاميم السد بحاجة الى اجراء بعض التعديلات ، الامر الذي يشير الى مدى جدية دراسات الشركة الاستشارية .

رابعاً :- لقد اثبتت دراسة اللجنة الوطنية التي شكلها دولة رئيس الوزراء ان موقع السد وانا اقتبس ان موقع السد فريد من حيث جيولوجيته المعقدة ونشاطه الزلزالي وتعدد مصادر المياه المالحة فيه .

ولذا فأن تصميم الشركة الأستشارية لجسم السد جاء متحفظاً واقترح اجراءات للحماية وللوقاية تنفذ لسلامة السد والخزان ، واجراءات لضبط نوعيات المياه ، ولذا اقترحت اللجنة الوطنية توصيات على المصمم التقيد بها.

خامساً :- لقد تبين للجنة الوطنية التي شكلت بعد ان أثار العديد من المختصين تساؤلات فنية كثيرة حول موقع السد ، ومدى سلامة تصميمه ونوعية مياهه وصلاحية التربة التي تروى بمياهه .

لقد تبين للجنة الوطنية ان الدراسات الجيولوجية والجيوفيزائية التي قامت بها الشركة الاستشارية غير متكاملة مما ادى حسب رأي اللجنة الى عدم وضوح جيولوجية موقع السد والخزان بشكل دقيق ، وقد اوصت اللجنة بضرورة اتخاذ اجراءات حماية ووقاية اضافية تزيد من كلفة المشروع .

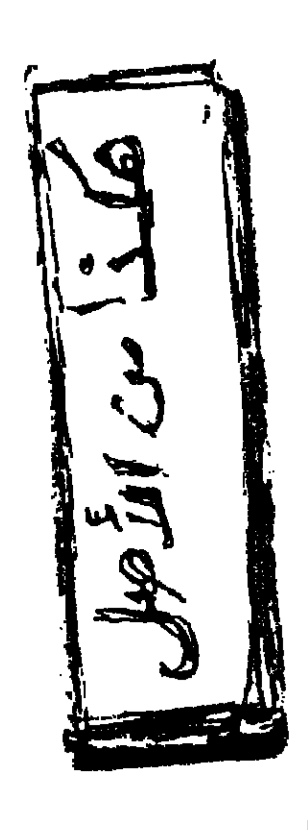
سادساً :- لقد بينت اللجنة الوطنية ان الدراسات الزلزالية والتكتونية التي قامت بها الشركة الأستشارية غير متكاملة .

سابعاً :- لقد بينت اللجنة الوطنية ان أي زلزال قوي جداً رغم ان أحتمال حدوثه اثناء عمر السد قليل إلا انه غير مستبعد ، سيؤدي في حالة حصوله الى دمار السد والمنطقة الواقعة أسفله والمناطق المحيطة بغور الأردن جميعها ، وهذا أقتباس من كلام اللجنة الوطنية .

ثامناً :- لقد بينت اللجنة الوطنية ان معدلات التسرب من السد عالية ، ولذا فأن وضع طبقة طين كتيمه للماء على جزء من قاع البحيرة وتنفيذ ستارة الحقل كفيلة اذا ما نفذت بما يتناسب مع الوضع الجيولوجي للموقع يجعل معدلات التسرب ضمن الحدود المقبولة .

تاسعاً :- لقد بينت اللجنة الوطنية ان ادارة مياه السد يجب ان تكون حصيفة حيث يجب ان تخلط مياه السد بمياه قناة الملك عبدالله بنسبة واحد الى واحد ، وعند حدوث شح في مصادر المياه وهو متوقع مرة كل خمس سنوات في المتوسط يجب الاقتصار في ري الاشجار في منطقة المشروع على قناة الملك عبدالله وحدها .

عاشراً :- ان المزروعات التي تروى من مياه السد محددة لتحمل درجة ملوحة وسينخفض انتاج تلك المزروعات عن الحد الأمثل بنسب متفاوتة ولذا يجب حسب رأي اللجنة الوطنية دراسة نوعية التربة لتقرير احتياجاتها للمياه بهدف غسل الاملاح وتقدير احتياجات الغسيل الدوري وشبكة



الصرف التي يجب ان تنفذ عند الحاجة .

الحادي عشر :- لقد بينت اللجنة الوطنية ضرورة قيام فريق من المتخصصين والمؤهلين في المجالات الجيولوجية والجيوتقنية بمتابعة عمليات تنفيذ المشروع للمساعدة في ضبط نوعية المياه وعمليات الانشاء والكشف عن جميع المعالم الجيولوجية التي قد تؤثر سلباً على سلامة السد والبحيرة وتسرب المياه واقتراح الحلول الناجعة لها .

دولة الرئيس :-

لقد تبين لي من دراسة التقارير ان القرار بأنشاء السد كان قراراً سياسياً ، وكانت الاجراءات الفنية ترقيعية لاخراج المشروع الحد الادنى من المواصفات ، ويثير الشك عملية الاصرار على المسارعة في التنفيذ رغم كل المآخذ على المشروع .

ان مخاطر انشاء السد واضحة جلية في التقارير وكان الاجدر التمهل في التنفيذ واستبدال المشروع في هذه المرحلة بسدود اخرى في مواقع اخرى أن اخطار المشروع تتلخص بما يلي :-

١ - وجـوده في موقـع معرض للزلازل وأي زلزال قوي ان حدث لا سمح الله سيدمر السد والمنطقة الواقعة اسفله والمناطق المحيطة بغور الاردن جميعها .

٢ - تعدد مصادر المياه المالحة في موقع السد الامر الذي سيترتب عليه الحاجة لحفظ مياهه والاقتصار على مياه القنوات في سنوات الجفاف وهذا الامر يرتب الحاجة الى ادارة في مياه السد من نوع خاص .

٣ - ان الاراضي التي ستروى من المشــروع بحاجة الى ادارة زراعية من نوع خاص لتحديد المزروعات الملائمة وسينخفض انتاج هذه المزروعات مع الزمن ، الامر الذي سيؤثر سلبياً على المزارعين .

٤ - ستحتاج الاراضي المروية من المشروع الى غسيل دوري لغسل الاملاح وستحتاج الى شبكة صرف وهي مكلفة .

٥ - ان تصميم المشروع لم يكشف عن جميع المعالم الجيولوجية التي قد تؤثر سلباً على سلامة السد والبحيرة وتسرب المياه ، واذا كان مثل هذا الامر قد ادى الى ما يقرب من الكارثة في طريق اربد عمان ، فماذا سيكون حجم الكارثة في المشروع مدار البحث .

دولة الرئيس ...

ان كلفة المشروع واخطاره تستدعي بسرعة ايقاف تنفيذه واستبداله بمشاريع اخرى في مواقع اخرى ولذا فأني سأتقدم من يوافقني من الزملاء بطلب مناقشة حول الموضوع لمعرفة سبب الاصرار على التنفيذ رغم الاخطار .

كما اطلب من معالي وزير المياه والري ان يعطي رأيه في الاخطار التي اشرت اليها اذ إكتفى بأيراد تقرير عما اتخذ من اجراءات قبل تسلمه المسؤولية ، كما ارجو ان يجيبني معاليه عن اسم وكيل المصمم واسم وكيل المتعهد الذي احيل عليه المشروع ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، في رد من الحكومة على ملاحظات النائب ؟ لان هذا كلام فقط بين النائب السائـل وبين

الوزير المعني فقط لا غير .

يبدو الوزير لا يريد ان يتكلم ، تفضل .

معالي وزير المياه والري : الحقيقة حضرة الرئيس اذا ممكن اتلي الرد الكتابي اللي انا بعثته الى دولتكم في الموضوع الى حضرة النائب لأنه يجيب الى حد بعيد على كثير من التساؤلات تفضل فيها وخاصة بالامور المتعلقة بالزلازل وموقع السد والدراسات الجدوى المتعلقة فيه .

اذا تسمح لي اقرأه واثناء القراءة نعلق على بعض الامور .

دولة رئيس المجلس : لك الحق ان تجاوب تفضل ، معالي الوزير تريد ان تقرأ كتابك ؟

معالي وزير المياه والري : نعم ، لأنه فيه اجابات كثيرة .

دولة رئيس المجلس : اذا سمحت تجاوب كما تريد لكن كتابك موجود بين ايدي النواب تريد ان تأخذ منه ملاحظات معينة تضيف عليه يجـوز ، اما قراءته كما هو كـان قرأه الأمين العام .

معالي وزير المياه والري : اذا تسمح لي بالرد على ملاحظات النائب نقطتين او ثلاثة .

اولاً :- اول نقطة تفضل بها هو مشكلة الزلازل وما يمكن ان تؤدي اليه في حالة السد والحقيقة نحن بعثنا تقرير عن الزلازل ، تقرير كامل مرفق بالتقرير الذي انا ارسلته الى حضرة النائب لكن انا لم اجد هذا الذي بعثناه مرفق للرد الذي بعثناه ، ولقد طلبت من سكرتارية المجلس تصويره وهو يوضح بعض هذه الاجابات ، من اهم هذه النقاط :-

ان السد صمم حتى يتحمل اهتزازات وزلازل في حجم (٧٫٥ رختر) وهذا سد مدمر فيما لو حصل (لا سمح الله) فأنه سيؤدي الى تصدع في السد واخلائه من المياه لكن سيؤدي ايضاً الى اضرار عامة بجميع المنطقة تفوق اي تصور .

وبالتالي يصبح موضوع السد واضراره ثانوي من الضرر العام ، وحدوث مثل هذا الزلزال امر نادر الحدوث جداً ووجود السد على مقرب من البحر الميت يجعل موضوع الاضرار التي يمكن ان تنتج من تسرب المياه اضرار محدودة بالنسبة للاضرار الهائلة جداً التي يمكن ان تنتج نتيجة لحدوث مثل هذا الزلزال المدمر الذي لم يحدث لدينا منذ مئات السنين .

النقطة الاخرى ما تفضل به اخي الكريم النائب ابو عصام من موضوع ما اثير في تقرير اللجنة الوطنية التي شكلتها الحكومة لدراسة امور السد والتي اوصت بالسير في السد وتنفيذه في خلال ملاحظات قليلة ابدتها ، وهذه الملاحظات بعضها يتعلق بجيولوجية الموقع وجميع هذه الملاحظات ستؤخذ بالاعتبار عند التنفيذ .

النقاط المتعلقة بجيولوجية الموقع ستبين ان حفر الاساسات وكما فهمت ان هذا امر متعارف عليه في جميع السدود في العالم اثناء حفر الاساسات تتبين للمقاول وللمستشار امور عديدة متعلقة بالسد وموقعه واساساته وجيولوجيته ، وهذه الأمور اذا وجد المستشار انها من الجدية فهي تعكس على تصميم السد كما علمت من زملائي في الوزارة ان انعكاسها المادي على مثل هذه تكاليف السد

هكذا من الأصل

هي امور محدودة ، وان المستشار كان في تصميمه متحفظاً للغايات كما بينو المستشارين او الهيئة المراجعة الاردنية التي قامت بمراجعة الموضوع افادت بأنه تصميم مستشار كان متحفظاً حتى في التغلب على اي اشكالات اخرى قد تنتج في هذا في اثناء حفر الاساسات والتي قد تؤدي الى بعض التأثير على تصميم السد تفضل النائب الكريم بأسئلة تفصيلية اخرى لا استطيع الاجابة عليها جميعها الآن ، واذا سمحت اذا ممكن الاجابة عليها كتابةً في وقت لاحق ومنها امور متعلقة باسم الوكيل ووكلاء محليين وامور مثل هذا القبيل التي الحقيقة لا اجد الاجابة عليها ولو كانت لدي لأجبتها . لكن ممكن الاسئلة الاضافية التي تفضل بها حضرة النائب وبعضها متعلقة بأمور الملوحة في التربة وغيرها من بعض التفاصيل الفنية المتعلقة بالزراعة ان اجيب عليها في بحر اسبوع من الوقت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الزبن ، اقتراح عندك ليس مناقشة .

الدكتور محمد عضوب الزبن : لا ليس مناقشة دولة الرئيس .

هذا الموضوع الذي تفضل به معالي الزميل عبد الرؤوف الروابدة فتح الباب على مصراعيه كم اتمنى من قبل الحكومة وخاصة معالي وزير المياه ان يتقدم بمذكرة الى مجلس النواب حول جميع السدود المنشأة والتي سوف تنشأ لأنه حقيقة دولة الرئيس هناك حديث مطول حول هذا الامر ان كانت هذه السدود تحت الانشاء في الوقت الحاضر من حيث الموقع ومن حيث السعة التخزينية ومن حيث الكلفة فلكي يطرح هذا الامر بشكل متكامل اتمنى من الحكومة الرشيدة ومن معالي وزير المياه بالذات ان يناقش هذا الامر علماً بأن الحكومة منذ عدة سنوات لها اهتمام خاص بهذا الامر الحيوي الذي يهم الوطن والمواطن ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لكن هناك لجنة المياه والري واعتقد هي المؤهلة بالتعامل مع هذه القضايا شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

٤ – طلبات استقالة من عضوية اللجنة القانونية من السادة :-

١ – معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة .
٢ – معالي الدكتور عوض خليفات .
٣ – سعادة السيد ابراهيم شحدة زياده .

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد :

نرجو قبول استقالتنا من عضوية اللجنة القانونية .

مع فائق الاحترام

٩٣/١٢/٢٥

النائب عبد الرؤوف الروابده
النائب عوض خليفات

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم .

أتقدم لدولتكم ومجلس النواب الموقر باستقالتي من عضوية اللجنة القانونية في المجلس ، متمنياً لكم جميعاً النجاح والتوفيق .

مع الاحترام

النائـــب
ابراهيم شحدة زيادة
١٩٩٤/١/٢

دولة رئيس المجلس : امامي طلب او كتاب استقالة من نفس اللجنة من السيد سمير حباشنه .

السيد عبد الكريم في موضوع الاستقالات تفضل .

السيد عبدالكريم الكباريتي : شكراً دولة الرئيس .

مع احترامي وتقديري البالغ للجهد الذي يبذله رئيس ومقرر واعضاء اللجنة القانونية الا ان استقالة (٤) اعضاء او زملاء من عضوية اللجنة لا يمكن الا ان يكون انعكاساً لوضع يعتقد المستقيلون انهم لا يستطيعون الاداء مع استمرارهم ، وانا اقترح دولة الرئيس رد طلب الاستقالة ورفضها واتمنى على دولتكم شخصياً التدخل لتحقيق الانسجام واستمرار العمل والعطاء في هذه اللجنة التي تعتبر بحق احدى اهم اللجان التي يعتمد عليها المجلس ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس .

هذه اللجنة عليها اعباء كبيرة واستقالة الإخوة الزملاء الكرام لا بد وان يكون لها سبب هام يجب ان يناقش ويعالج ضمن اللجنة القانونية وارجو من الاخوة الزملاء اعادة النظر في هذه الاستقالة لكي يقوم المجلس واللجنة القانونية ذراع هام واساسي لاداء هذا المجلس ارجو منهم واتمنى عليهم ان يعيدوا النظر بهذه الاستقالة وان تطرح اسباب الاستقالة بشكل واضح وتناقش بعقلانية وتعالج اسبابها ، شكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً الأخت توجان.

السيدة توجان فيصل : اعتقد انا عضوة في اللجنة وفيه معاناة بالمجلس ككل ليس فقط باللجنة ان نحن عدد القانونيين قليل وهذه ملاحظة ايضاً نسمعها من الناس خارج المجلس، فأنا اتمنى على الزملاء ان لا يستقيلوا ويصححوا اي وضع لكن اتمنى ايضاً على من يقوم الآن بتعديل النظام الداخلي لأنه مطروح ان يصبح في بنود تفرض على اصحاب التخصص ان يكونوا اعضاء التي تتبع تخصصاتهم وخاصة كاللجنة القانونية وبما ان النظام الداخلي يبيح للعضو بأن يكون عضو في اكثر من لجنة دائمة فهو اذا كان مهتم في موضوع اخر يستطيع ان يجاريه ، لكن من حق المجلس على اي عضو مختص ان يؤدي حيث اختصاصه والا سيصبح هو مناكف لهذا الأداء لأنه سيأتي بعد نهاية الجهد والعمل الى المجلس ليقدموا وجهة نظر اخرى تخصصية قد تدمر كل ما عملته اللجنة عن حسن نية وليس عن تقصير ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة التمنيات على اخواننا الزملاء الذين

قدموا الاستقالات لا تعني شيئاً وايضاً رد الاستقالة لا يعني شيئاً لأن الذي لا يريد ان يحضر فهو لن يستطيع احد اجباره على الحضور لأن الموضوع موضوع تطوعي العمل في اللجان ولكن يا حبذا لو توجهنا كمجلس بالسؤال الى الاخوة الاربعة الذين قدموا استقالتهم ، لماذا هذه الاستقالة ولنتصارح ، هذا حل .

اما الحل الآخر فهو مطروح للمجلس الكريم ولسيادة رئيس المجلس اذا كان يرغب بالاجتماع بالاخوة الذين قدموا الاستقالة ورئيس اللجنة ومقرر اللجنة ومن ثم ينظر في اسباب استقالتهم وربما عادوا عن هذه الاستقالة اذا جرى هنالك حوار وجرت محصلة موضوعية لهذا الحوار ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة انا عضو في هذه اللجنة وقد شعرت ان من اسباب تقديم الاستقالات ما كان في بداية الجلسات من شيء من التعويق نتيجة العمل الجدي ولكن هذا الامر لا بد ان يكون في بداية العمل واذا لاحظ الاخوة الزملاء الكرام الفرق بين الانجاز في بداية الجلسات وبين الانجاز في اخر جلستين وجدوا الفارق كبيراً مما يدل على ان الانسجام جاء بعد جلسات ولذلك التسرع في الاستقالات الحقيقة لا يفيد وانا اكرر الرجاء بالنسبة للاخوان الذين استقالوا بما عندهم من خبرات ان يرجعوا الى مواقعهم وسيجدون باذن الله الفرق الكبير بين الانجاز في البداية والانجاز الآن وكل عمل في البداية ان يمشي ببطىء ثم يستمر بأذن الله وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، كله تكرار يبدو لي نفس التوجه السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس، انا سأسعى واحاول ان لا اكرر سأقول التالي اولاً .

اولاً ليس مجال النقاش هو المضاراه والمجاملة والتمني ... الخ . هذا موضوع خارج النقاش اعتقد .

اولاً الزملاء عليهم ان يوضحوا اسباب الاستقالة حتى نناقشها واذا لا يريدوا ان يوضحوا ذلك فمن حقهم ان ينسحبوا من اللجنة ، وانا اخالف الزميلة الديمقراطية توجان التي تطالب وجود نص يلزم عضو المجلس بأن يكون عضو في لجنة ذات تخصص هذه قيود غير ديمقراطية في الموضوع .

الآن انا اعتقد ان الموضوع اشبع نقاشاً فأقترح ان يوجه اولاً السؤال للزملاء هل لديكم ما تودون عرضه للمجلس كسبب للاستقالة ام لا اذا ليس لديهم سبب للاعلان داخل المجلس يطوى الموضوع ومع السلامة فيه غيرهم نشتغل مع تمنياتي طبعاً ان الزملاء يبقوا في اماكنهم ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : سيدي الرئيس.

الحقيقة هذه اللجنة هي من اهم اللجان نحن مجلس تشريعي يعني ليس مجلس اقتصادي مجلس تشريعي وهذه اللجنة يعتمد عليها المجلس والحكومة اعتماد كلي ولذلك حين انتخاب الاعضاء المحترمين لهذه اللجنة

كنا توخينا من هؤلاء الاعضاء ان يكونوا هم الجماعة اللي عندهم خلفية قانونية جيدة والحقيقة ان الاستقالات بهذا الشكل هي استقالات غير مرغوب فيها ونحن يجب ان لمصلحة كفريق واحد لمصلحة هذا البلد وهذا الوطن ، اذا كان هناك نوع من الحساسيات فيجب ان تدفن ويجب ان تزاح جانباً في هذا المجال .

ولذلك نرجو من الاخوة حباً لهذا البلد وحباً لسمعة هذا المجلس ان يستمروا في اداء واجبهم للمصلحة العامة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب انيس : سيدي اكرر ما قاله الزميل الدغمي نود معرفة الاسباب التي ادت بالزملاء للاستقالة لأن هذا الأمر لا يهمهم وحدهم بل يهم المجلس جميعاً وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاخ نادر .

السيد نادر الظهيرات : سيدي الرئيس .

لقد غطى جميع الزملاء الذين سبقوني كل ما هو في نفوس الزملاء النواب ، انما تمنياتي على الاخوة الزملاء المستقيلين بسحب استقالاتهم خاصة وان لديهم خبرة يمكن ان تثري هذه اللجنة من الناحية القانونية شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :
بسم الله الرحمن الرحيم .

الحقيقة بعض الاخوة الذين تحدثوا يتحدث بصيغة الرجاء والامنية للاخوة المستقيلين مع احترامي الشديد لهم ، ارى ان المجلس اكبر من ان تكون بينهم مسائل عاطفية، ونحن نتحدث في لجنة قانونية نتحدث في اهم لجنة في ظني في المجلس من حق اي شخص ان يكون في اي لجنة ومن حقه ان ينسحب من اي لجنة انا اتمنى على رئاسة المجلس لأنه قد يتكرر هذا في اللجان الاخرى ، فيه عندنا اللجان الدائمة الاخرى واللجان المؤقتة ، قد تأتينا استقالات ما في آلية التعامل مع هذا اقترح المستقيل يقدم السبب اذا اراد اذا لم يرد من حقه ان يستقيل ومن حق المجلس ان يقبل الاستقالة او لا يقبلها اما صيغ الرجاء وصيغ العواطف فأظن ان المجلس ليس بحاجة لها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : دولة الرئيس .

الواقع انني ارى بحث الاسباب في هذه الجلسة ربما يكون غير مجدي ، فأنا اقترح ان يجتمع دولة رئيس المجلس مع اللجنة القانونية اجتماع وبحث هذه الاسباب وطرح الحلول المناسبة للموضوع وهو توفيقي بالدرجة الاولى.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم عكور :

بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً دولة الرئيس ،

انا اثني على ما ذكره بعض الزملاء من اهمية هذه اللجنة والدور الموكول اليها

باعتبارها احد اللجان الرئيسة في تحريك عمل المجلس داخل المجلس طيلة العام او طيلة الدورة كاملةً ، والاخوة المستقيلون ليسوا اشخاصاً عادين حقيقةً بعض المستقيلون لهم باع طويل في العمل القانوني وفي اللجنة القانونية في الدورة الماضية .

انا اعتقد ان طرح الاسباب الآن اسباب استقالتهم قد يفتح حوار طويل حول اعادة تشكيل اللجنة والرد من قبل معالي رئيسها لذا ارى ان يؤجل موضوع بحث اسباب الاستقالة الى لقاء آخر ، لانه لا بد ان ينظر في هذا الموضوع بكل جدية فاللجنة القانونية اذا تسر حقيقة ستعطل كثير من عمل المجلس ، وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، قبل ما اعطي الكلام الآن للسيد رئيس اللجنة والاخوان المستقيلين ، ارجو ان الفت النظر الى ان الاستقالات للعلم ما في تصويت عليها اطلاقاً هي للعلم وانوي بعد هذا النقاش ان اجتمع مع رئيس ومقرر وربما مع كل اعضاء اللجنة القانونية في بحث هذا الامر خاصة ان تحويل القوانين بشكل رئيسي يأتي من اللجنة القانونية ، ونحن حتى الآن كما هو الوضع الآن لا يوجد عندنا اي قانون منجز لوضعه على جدول الاعمال .

الشيخ عبد الباقي تفضل .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

انا اريد ان اتعرض لاسباب الاستقالة لأن غيري لم يتعرض لها فالكل ابدى استعداده للانضمام الى هذه اللجنة وعندما عرض معالي الاخ ابو عصام انه ينوي الاستقالة سألته عن السبب قال ليس عندي وقت ، ثم فوجئنا باستقالات اخرى وهناك مساعي لاقناع الآخرين بتقديم الاستقالات من هذه اللجنة والسبب هو واضح ولكن لا حاجة الى ذكر السبب ، انما نحن هنا للعمل دولة الرئيس قال اللجنة لم تنجز .

انتم جميعاً وانا واحد منكم نحن كلنا مصاب بغرام الديمقراطية والديمقراطية تعني الرأي للأكثرية ، والرئيس لا يستطيع الا ان يعطي الكلمة لمن يطلبها ثم اخر الامر نتائج الديمقراطية التصويت وليس العلم ولا الصواب فالاكثرية هي التي تقرر ولعل الاخ ابا عصام ومن معه ساءهم ان تكون الاكثرية في غير جانبهم ، اما اللجنة فقد انجزت لأن الذي يخوض اي موضوع في اول الامر يحار ماذا يفعل فلا يجد سوى الكلام ومع الأسف عندما يطلب احد الاعضاء الكلمة اذا لم تعطه الكلمة يقولون عنك دكتاتوري وهذا ما قيل عني ، واذا قلت له اوجز يقول لك هذه ضد الديمقراطية .

ومع هذا نحن انجزنا ثلاثة قوانين للتقاعد العسكري والمدني والبلديات ، وقانون البلديات منجز وتوقف الامر على مادتين ينتظر كتاباً رسمياً بهذا الطلب من الحكومة لانها ابدت رغبتها بكتاب غير رسمي بتعديل مادة تتعلق برئاسة البلدية ووعد معالي وزير البلديات ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانون بانهم سيسرعان بأرسال الكتاب الرسمي حتى تستطيع اللجنة ان تتعرض لهاتين المادتين ، لأن اللجنة لا تستطيع ولا المجلس ان يتعرضوا لمادة في قانون ناجز الا بكتاب من الحكومة ، هذا القانون منتهي ولم يعرض على المجلس بانتظار

كتاب الحكومة اما الاستقالات الاخرى فهم لم يدو اعتراضاً انما فوجئنا وبلغني بأن هناك محاولات اخرى لاقناع بقية الاعضاء بالاستقالة ، ولا ادري اصحيح هذا ام لا ؟! ولكن الذي لاحظناه ان اللجنة في اول الامر كانت هناك معوقات متعمدة لعدم تمكين اللجنة من انجاز سريع لاننا قلنا في اول جلسة ان عمل مجلس النواب متوقف على انجازات اللجنة القانونية فالذي تعطيه الكلمة يلقي خطاباً ولا يبدي ملاحظاته .

واخر الأمر عندما وضعت حداً لتضييع الوقت قالوا عني دكتاتوري ، لا ادري ... والغرض مرض انما الذي اريد الاخوان الذين استقالوا لهم حضور وعندهم امكانيات وليس فينا متبرع للعمل في هذا المجلس لأننا نتقاضى مخصصات ووعدنا الشعب فليس لأحدنا ان يستنكف عن اداء عمل يستطيعه والا يكون قد خان الامانة ، فالذي ارجوه من اخواني ان يبدوا ملاحظاتهم اما ان نضع حداً للديمقراطية التي عشقناها نعطي الحق للعلم وانما للأكثرية التي نحن كلنا نتغنى بها .

قد يكون هناك تسعون لا يفهمون شيئاً وعشرة من العلماء فلا قيمة لرأيهم اذا اصر التسعون على رأيهم .

ولذلك الذي ارجوه من اخواني ان يكون هناك تعاون بيننا لا تنافس على المراكز والمواقع والصفوف الامامية فنحن ان كنا في الصفوف الامامية او الخلفية او الوسط كلنا اخوة ونعيش تحت سقف واحد ، وشكراً لكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عوض .

الدكتور عوض خليفات : شكراً ، دولة الرئيس .

الحقيقة انني حاولت ان اتكلم قبل ان يتفضل رئيس اللجنة بالكلام وكنت اتمنى ان لا يتفوه بمثل العبارات التي تفوه بها مثل خيانة الامانة والتنافس على المراكز والمواقع وغير ذلك مما لا يجب قوله في هذه القاعة وامام هذا المجلس الكريم ، ويعلم جيداً رئيس اللجنة المحترم بأنه سألني شخصياً عندما قدمت استقالتي وقلت له بالحرف الواحد انني لست مختص بالقانون ، وعندما انضممت الى هذه اللجنة وبدأت اجتماعاتها وجدت انني استطيع العمل في لجان أخرى واستطيع ان انجز في امور اخرى اكثر من هذه اللجنة ، وقدمت استقالتي بناءً على امور ورغبة شخصيةً بحتة وليس هناك اي محاولة او أي اقناع من اي طرف كان واتحدى ان يقول رئيس اللجنة او اي شخص ان هناك محاولات اشتركت فيها او كنت على علم بها بأي حال من الأحوال وانما استقلت بصفتي الشخصية وليس هناك استقالات جماعية والأخوة الذين استقالوا استقالوا بمحض ارادتهم وان كانت لهم اسباب اخرى لا علم لي بها اطلاقاً واما انا شخصياً فارى ان عملي في هذه اللجنة ليس كما اتمناه واصر على استقالتي ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : كتبت ورقة للحديث في هذا المجلس بدايتها اكن التقدير والاحترام لكل من رئيس اللجنة واعضائها ، ورغم كلام رئيس اللجنة ما زلت مصراً على ما كتبت انني اكن الاحترام

والتقدير لرئيس اللجنة واعضائها .

والاستقالة حق من حقوقي ليس فيها خيانة لأمانة فخونة الأمانة يعرفهم الشيخ .

انا مما يؤدي امانته حتى ان الامانة تضيع من كثرة اداءه لها ولم نحرفق على سيدي الشيخ ولم نجمع توقيعات وان سمع محاولات فهي متخيلة لأننا نؤمن ايماناً جاداً بالديمقراطية وبحقه ادارة لجنة بالشكل الذي يراه ولو كان لنا اعتراض في داخل اللجنة لأبديناه .

سيدي الرئيس انا لا ارى عملاً لا استطيع ان اؤدي فيه انجازاً ، وجدت ان وقتي لا يتيح لي ذلك ولست قادراً على الانجاز في هذه اللجنة فتركتها غير محتج عليها ولا محاولاً تعطيلها ولم اتصل بزميل لي لأقول له ان يستقيل لأنني لا احب لأحد ان يستقيل من هذه اللجنة ولأذكر مجلسكم ورئيس اللجنة معاً ان المطلب كان تقليل عدد اعضاء كل لجنة فما هي مشكلة الإستقالة .

نحن نريد ان نقلل عدد اللجنة وهذا قد يناسب سيدي الشيخ انه قال ان من يخالفون الرأي هم الأكثرية فليحتفظ بمن يخالفون الرأي ومن يؤيدون الرأي وليكون هو رئيس اللجنة وليديرها كما يشاء ، نحن لم نتعرض له ولم نتعرض لزميل وليس هناك من اسباب لاستقالتنا سوى عدم قدرتنا على الانجاز والعمل بهذه اللجنة .

يا سيدي انا فقط ابدي اسفي على عبارة وردت منها خيانة الامانة ومنها التنافس على المراكز فقط مللنا المراكز يا سيدي الرئيس ولو احتجناها لما وقفنا مواقفنا شكراً .

دولة رئيس المجلس : طيب شكراً وسوف التقي بأعضاء اللجنة جميعاً للتباحث في هذا الامر والسيد الأمين العام البند الذي يليه .

السيد الأمين العام : شكراً سيدي الرئيس.

٥ - كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٧٨٠٧ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١ والمتضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي الحادي والاربعين لعام ١٩٩٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
ديوان المحاسبة
عمـــان

الرقم ٧٨٠٧/٢٥/٩
التاريخ ١٤١٤/٧/٨ هـ
الموافق ١٩٩٣/١٢/٢١ م

دولة رئيس مجلس النواب

عملاً بأحكام المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٨٢) لسنة ١٩٥٢ ، يسرني ان ارفع لدولتكم (٨٠) نسخة من تقرير ديوان المحاسبة السنوي الحادي والأربعين لعام ١٩٩٢ ، متضمناً اعمال ديوان المحاسبة لذلك العام ، املاً من دولتكم الايعاز بادراجه على جدول اعمال مجلسكم الموقر لمناقشته .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس ديوان المحاسبة
عادل القضاه

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
ديوان المحاسبة

عمـان

الرقم : ٧٨٩٤/٢٥/٩
التاريخ : ١٤١٤/٧/١٢ هـ
الموافق : ١٩٩٣/١٢/٢٥ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : خلاصة لتقرير ديوان المحاسبة الحادي والأربعين لسنة ١٩٩٣ .

استناداً الى الفقرة (١) من المادة (١١٩) من الدستور الأردني وعملاً بأحكام المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ ، يسعدني ان اقدم لدولتكم خلاصة التقرير السنوي الحادي والأربعين لديوان المحاسبة عن السنة المالية ١٩٩٢ والذي يتضمن اراء وملاحظات الديوان على ايرادات الدولة ونفقاتها وكذلك المخالفات المرتكبة في الجهات الخاضعة لرقابته والمسؤولية المترتبة على هذه المخالفات . كما يشتمل التقرير على متابعة لمستوى الانجاز في المشاريع الرأسمالية لأهم وزارات الدولة ومؤسساتها العامة الرسمية ، الى جانب اهم التوصيات لمعالجة المخالفات في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

لقد اتبع في اعداد هذا التقرير الأسلوب العلمي في التحليل وكذلك التحليل المالي للحسابات الختامية لعدد من المؤسسات والدوائر بغية تقييم مستوى كفاءة ادائها وتحقيقها للأهداف التي تقوم بتنفيذها .

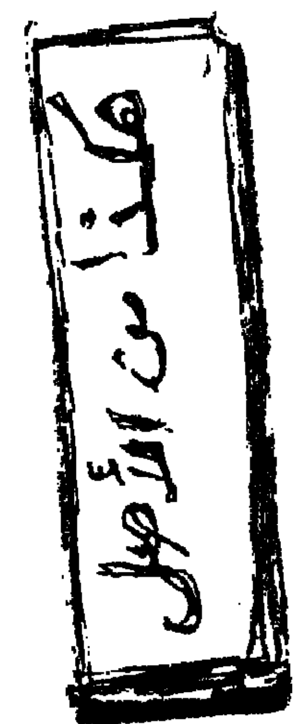
وفيما يلي عرض موجز لأهم ما ورد في التقرير:-

اولاً : اداء الأقتصاد الأردني :-

شهد الأقتصاد الأردني خلال عام ١٩٩٢ انتعاشاً ملموساً في جميع القطاعات الأقتصادية تمثل بتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الأجمالي بلغ (٣و١١٪) وتوفير درجة عالية من الأستقرار في السياسات المالية والنقدية والتجارية . فقد انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة بشكل جذري واصبحت الأيرادات المحلية تغطي النفقات الرأسمالية وكذلك انخفاض المديونية الخارجية واعبائها على الأقتصاد الوطني ، اضافة الى التحسن في ميزان المدفوعات الأردني والارتفاع الكبير في احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية من جهة اخرى شهد الدينار الاردني استقراراً كبيراً وانخفضت معدلات التضخم الى النصف تقريباً ، رافق ذلك كله اقبال متزايد نحو الأستثمار في المجالات المختلفة في المملكة مما ادى الى تراجع معدل البطالة بشكل ملموس ، وعليه فأن هذه التطورات الأيجابية تشير بوضوح الى نجاح برنامج التصحيح الأقتصادي المعدل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ في سنته الأولى .

ثانياً : انجازات الديوان ومعوقات العمل :-

في اطار توجهات الديوان نحو تطوير اعماله التي تضمنها برنامج العمل الخاص بالتطوير الأداري لديوان المحاسبة والذي ينسجم ويتكامل مع البرنامج العام للتطوير الأداري للدولة ، احدث الديوان نقلة نوعية في الرقابة المالية يتوقع ان يكون لها اثار ايجابية وملموسة



في تطوير اداء الديوان وتنفيذ مهامه ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

أ- الانتقال التدريجي من اسلوب الرقابة المسبقة (قبل الصرف) الى الرقابة اللاحقة (بعد الصرف) دون الأخلال بالحالات ذات الطبيعة الخاصة والمسؤوليات المنوطة بالديوان .

ب- اغناء دور الديوان الرقابي باستحداث مهمة التحليل المالي لفعاليات المؤسسات والمشروعات من خلال وحدة مركزية جديدة قامت بتحليل اداء عدد من المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان .

جـ - اعداد دليل للتدقيق ليكون مرشداً لكوادر الديوان نحو تكريس المنهج العلمي والعملي في التدقيق .

د - اعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للديوان وذلك لتطوير عمل الديوان كماً وكيفاً وبما يتلائم مع توجهات الرقابة القطاعية واللامركزية ، هذا الى جانب وضع وصف وظيفي مكتوب ومتكامل لكافة الوظائف في الديوان انسجاماً مع الوظائف والمهام التي انبثقت عن الهيكل التنظيمي الجديد .

هـ - انتهج الديوان اسلوب التخطيط العلمي في برمجة اعماله المستقبلية من خلال خطة عمل مركزية يتم ترجمتها الى خطط اداء فرعية لكافة وحدات الرقابة الميدانية بغية متابعة وتقييم الأداء وقياس الانحرافات عنها .

و - ورشة العمل :- تم عقد ورشة عمل برعاية سيادة رئيس الوزراء ورئاسة معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم وبحضور الأمناء والمدراء العامين للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بهدف حل الأشكالات والمخالفات المزمنة والبت في المسائل الخلافية المعلقة ومناقشة الملاحظات والقضايا المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ ، وكذلك توصيات مجلس النواب المنبثقة عن تقارير ديوان المحاسبة للسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠ وبلاغات الرئاسة المتعلقة بتنفيذها . وقد اقر المشاركون تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضوية تسعة من الأمناء والمدراء العامين وذلك لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة ودراسة مشروعي النظام المالي ونظام اللوازم . وقد عقد فريق العمل المذكور عدة اجتماعات توصل خلالها الى توصيات تم رفعها الى سيادة رئيس الوزراء في الكتاب رقم ٩/ ١٦١٩/٢٥ تاريخ ١٩٩٢/٤/١٠ وقد أيد سيادة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ٣١٩٠/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ ما ورد في هذه التوصيات طالباً تكثيف الجهد لأنهاء كافة الموضوعات المعلقة وفق البرامج الزمنية الواردة في تلك التوصيات وكذلك الاستمرار في تفعيل دور اجهزة الرقابة المالية والادارية بالصورة التي تقتضيها تلك التوصيات .

ز - على الرغم من انجازات الديوان والمهام الجسام الملقاة على عاتقه للمحافظة على المال العام وصيانته فان الديوان ما يزال

يواجه معوقات قانونية تؤثر سلباً على فاعليته ونشاطه حيث ان قانون الديوان بوضعه الحالي لا يلبي تطلعات الديوان الحالية والمستقبلية في احكام الرقابة على المال العام ، ومن اهم هذه المعوقات ما يلي :-

١ - عدم الاستقلالية الادارية والمالية للديوان .

٢ - عدم شمولية رقابة ديوان المحاسبة للمؤسسات العامة والشركات المساهمة التي تساهم الدولة في رأسمالها .

٣ - عدم منح رئيس ديوان المحاسبة الحصانة التي نص عليها الدستور في الفقرة الثانية من المادة (١١٩) .

٤ - خلو قانون ديوان المحاسبة من النصوص التي يستطيع بواسطتها مسائلة من يرتكب مخالفة تنطوي على مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات السارية .

ثالثاً :- الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٩١ والدين العام لسنة ١٩٩٢ :-

أ - كان هناك نقص طفيف في الايرادات العامة الفعلية عن تلك المقدرة بما قيمته (٦ر٤) مليون دينار ونسبته (٤ر٠٪) ولكن كان هناك ارتفاع في الايرادات المحلية الفعلية بما قيمته (٦٣) مليون دينار ونسبته (٤ر٧٪) عن الايرادات المحلية المقدرة في موازنة عام ١٩٩١ ، اضافة الى ان الأيرادات الفعلية في موازنة عام ١٩٩١ قد ارتفعت بما نسبته (٦ر٣٢٪) عن تلك المتحققة في موازنة عام ١٩٩٠.

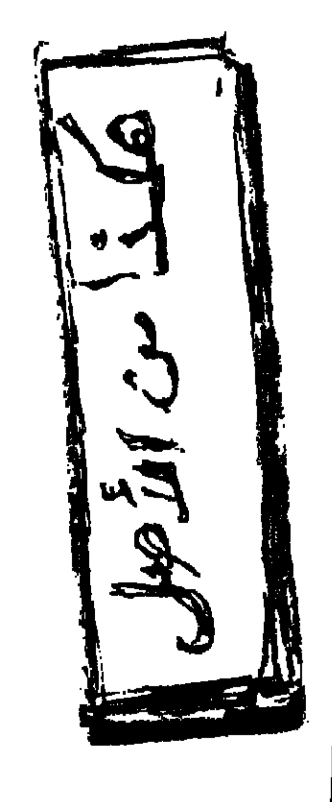
ب- تراجعت النفقات العامة الفعلية عن المقدرة بما قيمته (٩ر٥٩) مليون دينار ونسبته (٦ر٤٪) عن النفقات المقدرة ، وذلك لتراجع كل من النفقات الجارية والرأسمالية بما نسبته (٢ر١٪) و (٩ر٢٤٪) على التوالي عن المقدر في الموازنة في مقابل ارتفاعهما بما نسبته (٤ر٧٪) و (٥ر١٨٪) وعلى التوالي ايضاً عن مستواهما في السنة السابقة . وهذا يشير بوضوح الى عدم تنفيذ بعض المشاريع او تعثر تنفيذها او عدم القدرة على تنفيذ مراحل المشروع في الأوقات المحددة .

جـ - ترتب على تراجع النفقات الفعلية وارتفاع الأيرادات الفعلية عما قدر لهما في الموازنة الى تحقيق وفر ملموس فيها بلغ (٨ر٢٢١) مليون دينار .

د - هناك بعض الملاحظات على الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٩١ على النحو التالي :-

١ - تراجع الأيرادات الضريبية المتحصلة من الشركات المساهمة بما قيمته (٥ر٢٤) مليون دينار اضافة الى تراجع الأيرادات المحلية من العوائد والأرباح .

٢ - تزايد درجة الاعتماد المالي على الخارج وتغطية جزء من النفقات المتكررة من المساعدات والمنح الخارجية ، اضافة الى ان جزءاً من القروض الخارجية يذهب لدعم الموازنة وليس للمشاريع التي تدر



من النقد الأجنبي ما يجعل سدادها بسهولة ويسر ودون ارهاق للأقتصاد الوطني .

٣ - ازدياد العبء من الضرائب غير المباشرة على المواطن من (١١٪) الى (٩ر١١٪) في مقابل تراجع العبء الضريبي من ضرائب الدخل والأرباح والضرائب الأخرى ، من (٣ر١٦٪) الى (٥ر١٥٪) بما يشير الى عدم عدالة توزيع العبء الضريبي بشكل عام بين مكتسبي الدخل في المملكة .

٤ - ان النفقات الرأسمالية المخصصة للقروض والأستثمارات في تراجع مستمر منذ عام ١٩٨٩ حيث بلغت (٦ر٥٠٪) مليون دينار في عام ١٩٨٨ لتصل الى (٣ر٢٢) مليوناً في عام ١٩٩١ وهذا مؤشر سلبي على تطور النفقات .

٥ - تراجعت النفقات الرأسمالية على الدراسات والأبحاث الى (٤ر٣) مليون دينار مقابل (٢ر٦) مليوناً في السنة السابقة حيث اصبحت لا تشكل سوى (٨ر١٪) من اجمالي النفقات الرأسمالية الأمر الذي ينعكس سلبياً على دراسة وتصميم وتنفيذ المشاريع الأنمائية .

هـ - ان الوفر الذي تحقق في موازنة عام ١٩٩١ قد جاء في معظمه من القروض الخارجية وبالتالي فهو وفر مؤقت واعباء مؤجلة على الموازنات القادمة .

رابعاً :- المركز النقدي للخزينة كما هو بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٣:-

أ - ارتفعت السلف الممنوحة من الخزينة بما قيمته (٧ر١٩٠) مليون دينار لتصل الى (١ر٧٢٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩١، وتتضمن هذه السلف سلفاً لشركات تشكل عبئاً على الأقتصاد الوطني مما يشير الى ان تقديم هذه السلف لم يكن مبنياً على اساس دراسات الجدوى الأقتصادية الدقيقة ، كما تتضمن سلفاً لموظفين ووزراء سابقين ومتقاعدين كان بأمكان وزارة المالية تحصيل هذه السلف منهم بسهولة.

ب - هناك امانات بما قيمته (٢ر١٨٧) مليون دينار تشتمل على امانات للدوائر الحكومية وامانات متنوعة تشكل مخالفات لأحكام النظام المالي رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٧ اضافة الى تحاويل معلقة ومعلقات بنكية تتضمن مبلغ (٥٨) مليون دينار حولت الى حساب الأمانات مخالفة بذلك بلاغات رئاسة الوزراء المتكررة ومنها البلاغ رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١ ، والذي يمنع بموجبه تدوير اية مخصصات .

جـ - امانات البنك المركزي وقد بلغت ما قيمته (٦ر٥٦٥) مليون دينار .

د - هناك حسابات تشكل التزامات على الحكومة ولها تأثيرها المباشر على الخزينة العامة وهي القروض الداخلية والخارجية ويخلو بيان المركز النقدي للخزينة من هذه القروض ، لذلك يجب اظهار المركز النقدي للخزينة بشكل واقعي وصحيح .

خامساً :- الدين العام :-

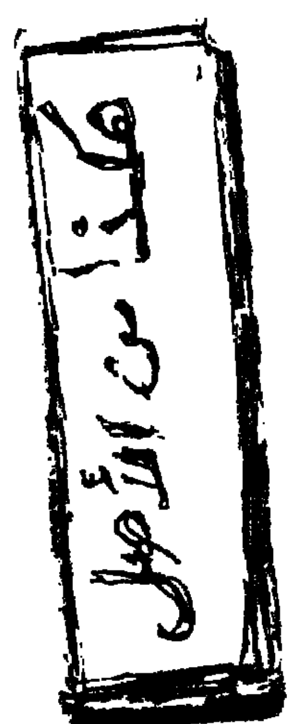
أ - تراجع الرصيد غير المسدد للدين العام الداخلي (بما فيه سندات المؤسسات العامة) ليبلغ (٨ر١١٠٩) مليون دينار في عام ١٩٩٢ مقابل (٥ر١١٥٧) مليوناً في عام ١٩٩١ اي بأنخفاض قيمته (٧ر٤٧) مليون دينار ونسبته (١ر٤٪) وقد جاء الانخفاض بصورة رئيسية في سلف البنك المركزي وادوات الدين العام .

ب - سجل الدين العام الخارجي في عام ١٩٩٢ انخفاضاً ملموساً بلغت قيمته (٧ر٣١٣) مليون دينار ونسبته (٧ر٥٪) ليصل الى (٥٢٠٣) مليون دينار وذلك في اعقاب شراء بعض الديون الخارجية بخصم كبير وتسديد جزء من ديون المؤسسات الدولية والأقليمية في حين ارتفع معدل خدمة الدين الخارجي (التسديدات من الأقساط والفوائد الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات) الى (٩ر٢٦٪) مقابل (٢١٪) في عام ١٩٩١ . وينبغي التأكيد على ضرورة استمرار الحكومة في جهودها الرامية الى تخفيف اعباء خدمة الدين العام الخارجي على الأقتصاد الوطني بشتى الوسائل والسبل ، وتوخي الحرص عند الأقتراض ان يكون ذلك لتمويل مشاريع انمائية مدرّة للدخل لا سيما بالعملات الأجنبية .

سادساً :- البقايا :-

بلغ مجموع البقايا المدورة الى ١/١/ ١٩٩٣ ما مجموعه (١٥٤٧٦١٠٨٢٧) ديناراً وبزيادة مقدارها (٢٦٩٠٦٩٦٠٥) دنانير عن البقايا المدورة الى ١٩٩٢/١/١ وبنسبة (٢١٪) وقد برزت الزيادة بصفة اساسية في بقايا وزارة المالية التي بلغ المدور منها الى ١٩٩٣/١/١ ما مقداره (٩٨٥١٧٨٦٤٩) ديناراً مقابل (٧٤٥٨١٣٢٧٥) ديناراً مدورة الى ١/١/ ١٩٩٢ وبزيادة بلغت ما مقداره (٢٣٩٣٦٥٣٧٤) ديناراً وبنسبة (٣٢٪) . كما بلغت بقايا الملكية الأردنية المدورة الى ١٩٩٣/١/١ ما مقداره (١٩٧٣٩٢١٥١) ديناراً في حين بلغ المدور الى ١٩٩٢/١/١ ما مقداره (٩١١٩٦٢٩٧) ديناراً اي بزيادة مقدارها (١٠٦١١٥٨٨٤) ديناراً وبنسبة (٤ر١١٦٪) . وكذلك ارتفعت بقايا دائرة ضريبة الدخل المدورة الى ١٩٩٣/١/١ لتصل الى (٨٩٧١٨٩٩٣) ديناراً في حين بلغت البقايا المدورة الى ١٩٩٣/١/١ ما مجموعه (٣٥٩٩٢٠٥٦) ديناراً اي بزيادة بلغت ما مجموعه (٥٣٧٢٦٩٣٧) ديناراً وبنسبة (١٤٩٪) .

سابعاً :- الأستيضاحات :- صدر عن ديوان المحاسبة خلال السنة المالية ١٩٩٢ ما مجموعه (٦١٠) استيضاحات انهي منها (٢٠٤) استيضاحات شكلت ما نسبته (٤٤ر٣٣٪) من اجمالي الأستيضاحات التي لم يرد عليها جواب منذ تاريخ صدورها وحتى ١٩٩٣/٦/١ فقد بلغ عددها (٨٠) استيضاحاً شكلت ما نسبته (١٢ر١٣٪) من اجمالي الاستيضاحات الصادرة . وقد تضمنت هذه الاستيضاحات الملاحظات والمآخذ والمخالفات حيث بلغ مجموع المخالفات (١٨٠٤) مخالفات لمختلف القوانين والأنظمة



والتعليمات والبلاغات والتعاميم والإتفاقات اذ تضمن كل استيضاح ثلاث مخالفات في المتوسط .

ثامناً :- مخالفات القوانين والأنظمة والتعليمات والبلاغات التعاميم والأتفاقات :- حيث بلغ مجموع المخالفات الواردة في استيضاحات الديوان الصادرة خلال عام ١٩٩٢ الى كافة الجهات الخاضعة لرقابة الديوان ما مجموعه (١٨٠٤) مخالفات وذلك على النحو التالي :-

١ - مخالفات الأنظمة المالية :-
بلغ مجموع مخالفات الأنظمة المالية ما مجموعه (٤٧٢) مخالفة شكلت ما نسبته (٢ر٢٦٪) من مجموع المخالفات ومن ابرزها :-

١/١ عدم متابعة تسوية السلف في مواعيدها المقررة ، وعدم تحصيلها في اوقاتها المحددة .

٢/١ عدم تقيد بعض المحاسبين وامناء الصناديق بتوريد مقبوضاتهم الى البنوك في مواعيدها المقررة والاحتفاظ بمبالغ تزيد عن الحدود المسموح بها الأمر الذي يؤدي الى اختلاس بعضها .

٣/١ عدم مراعاة الدقة في استعمال السجلات والنماذج المالية ، وعدم التقيد بالمحافظة عليها مما يؤدي الى ضياع في حقوق الخزينة .

٢ - مخالفات انظمة اللوازم :-
بلغ مجموع مخالفات انظمة اللوازم ما مجموعه (٤٣٤) مخالفة شكلت ما نسبته (٢٤٪) من اجمالي المخالفات ومن ابرزها :-

١/٢ عدم وجود سياسة محددة للشراء لدى بعض الأجهزة بما يتفق واحتياجاتها الفعلية .

٢/٢ عدم مراعاة الدقة في استخدام السجلات والنماذج الخاصة باللوازم والمحافظة عليها.

٣/٢ عدم اتباع الأساليب السليمة في ادارة وحفظ وصرف واستلام اللوازم مما يؤدي الى فقدانها او تلفها او سرقة بعضها .

٣ - مخالفات القوانين والأنظمة بتحصيل وجباية الأموال العامة حيث بلغ مجموع هذه المخالفات (١٣٢) مخالفة شكلت ما نسبته (٢ر١٢٪) من اجمالي المخالفات ومن ابرزها :-

١/٣ تراكم الذمم المطلوبة للأجهزة الرسمية نتيجة ضعف المتابعة في تحصيلها وعدم تطبيق الاجراءات القانونية بحق المتخلفين عن التسديد لعدم وضع خطط مدروسة لآلية التحصيل .

٢/٣ عدم حصر الذمم المطلوبة في سجلات منظمة مما يعيق عملية تحصيلها .

٤ - مخالفات قانون ديوان المحاسبة من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الديوان :-
حيث بلغ مجموع المخالفات (٨٦) مخالفة شكلت ما نسبته (٩ر٧٪) من مجموع المخالفات وقد تركزت المخالفات فيما يلي :-

١/٤ عدم تقيد بعض الأجهزة الخاضعة لرقابة الديوان بالرّد على استيضاحاته ضمن المدة المحددة بالقانون .

٢/٤ المماطلة والتسويف في الرّد على استيضاحات وكتب الديوان .

٣/٤ عدم تعاون بعض الجهات الخاضعة لرقابة الديوان في ادائه لمهامه الرقابية بما في ذلك عرض الوثائق اللازمة للتدقيق عليها.

٥ - مخالفات البلاغات والتعاميم الصادرة عن رئاسة الوزراء والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية فيما يتعلق باساءة استعمال السيارات والهواتف الحكومية او التصرف بأموال المجالس البلدية والقروية حيث بلغ عدد المخالفات (١٥٥) مخالفة شكلت ما نسبته (٦ر٨٪) من اجمالي المخالفات .

٦ - مخالفات القوانين والأنظمة الخاصة بالمجالس البلدية والقروية وامانة عمان الكبرى :-
حيث بلغ عدد المخالفات (١٢١) مخالفة شكلت ما نسبته (٧ر٦٪) من اجمالي المخالفات وتتعلق هذه المخالفات بعدم استيفاء رسوم رخص المهن او استيفائها بنقص وكذلك رسوم الأبنية .

٧ - مخالفة احكام قانون ضريبة الدخل وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه فيما يتعلق بفتح ملفات للمكلفين او استيفاء الضريبة بنقص عن المقرر حيث بلغ عدد المخالفات (٥٤) مخالفة شكلت ما نسبته (٣٪) من اجمالي المخالفات .

٨ - مخالفات انظمة الأشغال والتعليمات الصادرة بموجبها :-
حيث بلغ عدد المخالفات (٢٤) مخالفة شكلت ما نسبته (٣ر١٪) من اجمالي المخالفات الواردة في تقرير الديوان وذلك على النحو التالي :-

أ - وزارة التربية والتعليم :-

١ - عدم التقيد بأحكام تعليمات الأشغال الحكومية فيما يتعلق بإجراء الدراسة اللازمة للتربة قبل طرح عطاءات الأبنية .

٢ - عدم دراسة قدرة المقاولين فيما اذا كانوا قادرين على تنفيذ العطاءات ادى الى تعثر تنفيذ الأعمال المطروحة .

٣ - عدم التزام المقاولين بالمواصفات العامة والخاصة ادى الى التأخر في انجاز الأعمال في اوقاتها المحددة .

٤ - عدم دقة وشمولية الدراسات المعدة من قبل وزارة التربية والتعليم قبل طرح العطاءات وكذلك عدم دخول الموقع بالوقت المناسب عند تقصير المقاول ادى الى اصدار العديد من الأوامر التغييرية .

ب - امانة عمان الكبرى :-

١ - تأخر الأمانة عند تسليم العديد من المشاريع في الوقت المحدد للمقاولين مما ادى الى التأخير في تنفيذها نظراً لوجود عوائق تعترض سير العمل خلال التنفيذ وكثرة التعديلات في التصميم والمخططات .

٢ - عدم صرف المخصصات المرصودة للمشاريع الرأسمالية خلال عام ١٩٩٢ حيث رصد مبلغ (١٨٢٧٨٠٠٠) دينار صرف منها (٨١٤٠٦٩٠) ديناراً اي ما نسبته (٥ر٤٤٪) من اجمالي المبالغ

منقول من الاصل

المرصودة مما يعني ان (٥ر٥٥٪) من اجمالي المبالغ لم يتم صرفها .

جـ - وزارة الأشغال العامة والأسكان :-
عدم دقة الدراسات الخاصة بطبيعة التربة وجيولوجية المنطقة للطرق الرئيسة ادى الى وقوع العديد من الإنزلاقات فيها مثل طريق اربد - جرش .

تاسعاً :- قضايا معلقة وردت في تقارير سابقة حيث ضمن الديوان تقريره السنوي لعام ١٩٩٢ المواضيع التي ما زالت معلقة وردت في تقاريره السابقة لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

عاشراً :- الوفورات والأستردادات :-

تضاعفت الوفورات والأستردادات في عام ١٩٩٢ عمّا كانت عليه في السنوات السابقة اذ بلغت في عام ١٩٩٢ ما مقداره (٩٢٢٩٣٧٨) ديناراً تم توفيرها نتيجة جهود الديوان في الرقابة على الجهات الحكومية التي تخضع حساباتها الى تدقيق ورقابة ديوان المحاسبة .

حادي عشر :- الأختلاس والتزوير التلاعب في الأموال العامة :-

وقد بلغ عدد القضايا التي اوردها الديوان ضمن تقريره (١١) قضية كما بلغت الأموال المختلسة (٩٤٢٣٤) ديناراً تم تحصيل (٦٧٤٠) ديناراً من اصل المبالغ المختلسة وبنسبة (٥ر٧٪) .

ثاني عشر :- دعاوى الحكومة :-

بلغ عدد قضايا الخزينة منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩٢ ما مجموعه (٩٥٧) قضية وبلغ اجمالي مبالغ هذه القضايا (٣٣٦٧٨٨٤١) ديناراً بالأضافة الى مبلغ (١٣٥١٦٥٥) دولاراً .

ثالث عشر :- لجان التدقيق والتحقيق:-

بلغ عدد اللجان المشكلة للتدقيق والتحقيق في المخالفات والنقص الحاصل في الصناديق والمستودعات التابعة للجهات الرسمية الخاضعة لتدقيق ورقابة ديوان المحاسبة ما مجموعه (١٠٩) لجان تركز اكثرها في وزارة الصحة حيث بلغ عدد اللجان (٤٢) لجنة يلي ذلك وزارة المالية (١٣) لجنة . هذا وقد انهي من اللجان (٥٤) لجنة ، في حين بقي (٥٥) لجنة قائمة .

رابع عشر :- النفقات الرأسمالية ومستوى الأنجاز في المشاريع الأنمائية :-

أ - قدرت النفقات الرأسمالية المخصصة للمشاريع الأنمائية بما قيمته (٨ر٣٢٩) مليون دينار او ما نسبته (٢٦٪) من اجمالي النفقات العامة ، في حين بلغت النفقات المعاد تقديرها لعام ١٩٩٢ حوالي (٢٧٢) مليون دينار اي بتراجع نسبته (٥ر١٧٪) عن المخصصات في الموازنة .

ب - تراجعت النفقات الرأسمالية الفعلية الممولة من الخزينة (الايرادات) بما نسبته (٥ر١٦٪) عما قدر لها في الموازنة فيما تراجعت النفقات الممولة من القروض والمنح الخارجية بما نسبته (٢٠ ٪) . واذا كان هناك من بعض التبرير لتراجع تمويل المشاريع من المصادر الخارجية فأن تراجع التمويل من الايرادات المحلية المتوفرة ليس له من تبرير سوى قصور اداء الجهات المشرفة على المشاريع وتأخر او تعثر تنفيذ المشاريع من قبل الجهات المنفذة لها ، مما يثبت ان مشكلة التنفيذ للمشاريع الأنمائية ليست مشكلة مالية بقدر ما هي مشكلة الأداء الفني للجهات المصممة والمشرفة والمنفذة لتلك المشاريع .

جـ - بمتابعة مستوى الانجاز لما مجموعه (٣٧٨) مشروعاً انمائياً طرحت في عام ١٩٩٢ من قبل وزارات التربية والتعليم والمياه والري والأشغال العامة وامانة العاصمة يتضح ان مستويات انجازها كانت على النحو التالي :-

١ - هناك (١٤٦) مشروعاً او ما نسبته (٦ر٣٨٪) من اجمالي المشاريع كان متوسط الأنجاز فيها اقل من (٥٠٪) من الأنجاز المطلوب ، ومن بين هذه المشاريع (٥٧) مشروعاً لم تصل نسبة الأنجاز فيها الى (٢٥٪) .

٢ - بلغ عدد المشاريع التي وصل متوسط نسبة الأنجاز فيها ما بين (٥٠ - ١٠٠٪) (٢٣٢) مشروعاً او ما نسبته (٣ر٦١٪) من اجمالي المشاريع منها (٧٩) مشروعاً وصلت نسبة الأنجاز فيها الى (٧٥٪) .

٣ - بلغ عدد المشاريع التي وصلت نسبة الأنجاز فيها ما بين (٩٥ - ١٠٠٪) مما هو مطلوب (١١٠) مشاريع فقط شكلت (١ر٢٩٪) من اجمالي المشاريع وهذه نسبة متواضعة جداً وتعكس التباطؤ في انجاز المشاريع الحكومية .

٤ - بلغت مدد التأخير في انجاز (٤٢٥) مشروعاً (١٧٦٣١) يوماً او ما نسبته (٤ر١٤٪) من اجمالي مدد التنفيذ البالغة (١٢٢٤٢٨) يوماً .

٥ - ترتب على مدد التأخير اوامر تغييرية في قيمة العطاءات لما مجموعه (١٨١) مشروعاً بمبلغ (٦ر٦) مليون دينار او ما نسبته (٢ر٧٪) من قيم العطاءات للمشاريع المذكورة .

خامس عشر :- اورد الديوان ضمن تقريره السنوي تقييماً لأداء بعض المؤسسات الحكومية هي :-

أ - الدين العام في سلطة المياه .
ب - مؤسسة الضمان الأجتماعي .
جـ - مؤسسة الأقراض الزراعي .
د - مؤسسة التدريب المهني .
هـ - بنك تنمية المدن والقرى .

سادس عشر :- التعيينات المخالفة في بعض الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية خلال الأعوام (١٩٩٠ - ١٩٩٢):-

حيث بلغ عدد الأشخاص الذين تم تعيينهم خلافاً لأنظمة الموظفين (٦١٢) موظفاً تم توفيق اوضاع (١٥٩) موظفاً وبنسبة (٢٦٪) بينما بقي (٤٥٣) موظفاً او ما نسبته (٧٤٪) لم يتم توفيق اوضاعهم .

سابع عشر :- وقد تضمن تقرير الديوان في كافة ابوابه وفصوله توصيات محددة للمخالفات الواردة فيه بغية معالجة اسبابها ومنع تكرارها ، حفاظاً على المال العام ، وتوجيه

هكذا من الأصل

الأدارة المالية للدولة لتجاوزها ومن ابرز هذه التوصيات ما يلي :-

١ - تفعيل مواد القوانين والأنظمة المتعلقة بتحصيل وجباية الأموال العامة من الأفراد والشركات ، وكذلك تحصيل الذمم المطلوبة من الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية / الموازنة العامة .

٢ - ان تقوم كافة الأجهزة الرسمية بتنظيم كشوف باسماء المدينين وعناوينهم ورفعها الى وزارة المالية بعد استنفاذ الوسائل المتاحة لتحصيل هذه الذمم ، وملاحقة المدينين بالطرق القانونية وصولاً الى تحصيلها كاملة .

٣ - التقيد بأحكام قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ ، وبخاصة المادة (١٦) والمتعلقة بضرورة الرد على استيضاحات الديوان ضمن المدة المحددة بالقانون .

٤ - التقيد ببلاغ رئاسة الوزراء رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢ فيما يتعلق بضرورة الألتزام بكافة الأنظمة والتعليمات المالية التي تحكم عمل الأجهزة الرسمية والتعاون مع ديوان المحاسبة في جميع الأمور التي ينظمها قانون الديوان .

٥ - تفعيل وتطبيق احكام قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته والأنظمة الصادرة بموجبه فيما يتعلق بالمخالفات وفرض الضريبة المضافة البالغة (٥ر١٪) عن كل شهر تأخير في تسديد المستحقات الضريبية ، ومتابعة ملفات المكلفين الذين مضت على عدم محاسبتهم عن مصادر دخلهم عدة سنوات بعد حصرهم ووضع برنامج زمني لتحصيل ما هو مستحق عليهم .

٦ - تحري الدقة عند استيفاء الرسوم والضرائب من المكلفين حتى لا تكون الدوائر مضطرة لمطالبة المكلفين بالرسوم الناقصة بعد مضي عدة سنوات .

٧ - التقيد بأحكام قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه والجداول الملحقة به فيما يتعلق بعدم قبول اي مستند او وثيقة الا بعد الصاق او استيفاء رسوم الطوابع واتخاذ الاجراءات التضمينية بحق الموظفين الذين يقبلون هذه المستندات دون الصاق او استيفاء رسوم الطوابع المقررة .

٨ - ان تقوم الأجهزة الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بمسك سجلات منظمة للوازم والعطاءات والعمل على حفظها وفق احدث الطرق العلمية والكشف عليها بصفة دورية بما يضمن سلامتها من التلف والضياع . وكذلك اتباع سياسات محددة لشراء اللوازم بما يتفق واحتياجاتها الفعلية بعد الدراسة الدقيقة لهذه الاحتياجات الأمر الذي يضمن عدم تكديس هذه اللوازم في المستودعات او تلفها نتيجة لطول التخزين وبخاصة الأدوية والمواد الغذائية.

٩ - متابعة تسوية وتحصيل السلف في مواعيدها المقررة وتحويل الأمانات التي مضت عليها المدة القانونية الى حساب

الأيرادات العامة .

١٠- توريد تحصيلات المحاسبين وامناء الصناديق الى البنوك في مواعيدها المحددة وعدم الاحتفاظ بمبالغ تزيد عن الحدود المسموح بها .

١١- ان تتقيد كافة الأجهزة الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بعدم طرح عطاءات المشاريع إلا بعد استكمال التصاميم والمخططات الهندسية السليمة واعداد وتنظيم وثائق العطاءات بشكل متكامل ومفصل وكذلك التقيد بأحكام انظمة الأشغال الحكومية وتعليماتها مع تفعيل مواد الشروط العامة والخاصة لعقد المقاولة للمشاريع الأنشائية خلال التنفيذ .

١٢- اتخاذ الأجراءات اللازمة لتصويب التعيينات المخالفة وبما يتفق واحكام نظام التشكيلات ونظام الخدمة المدنية وبلاغات رئاسة الوزراء بهذا الخصوص، وعدم تكرار مثل هذه المخالفات والتقيد ببلاغي رئاسة الوزراء رقمي (٧،٥) لسنة ١٩٩٢ في شأن اسس وضوابط التعيينات الحكومية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الأحترام ،،،

رئيس ديوان المحاسبة
عادل القضاة

دولة رئيس المجلس : يحول الى اللجنة المالية .

البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٦ - اقتراح بقانون رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٤مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم سماره ومؤيد من (٢٨) نائبا ، بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احالتهم على التقاعد .

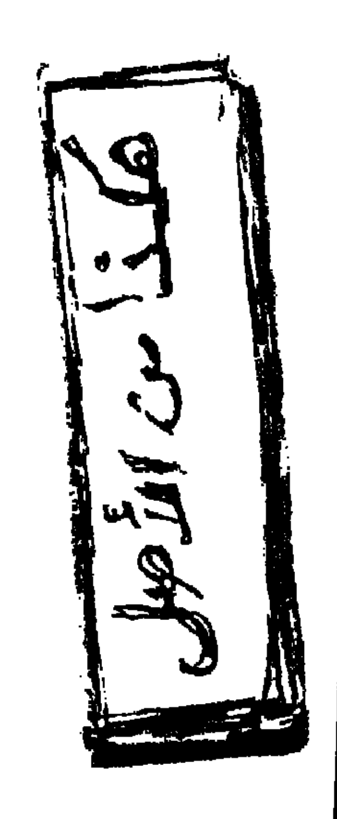
بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح بتعديل قانون مقدم من النائب ابراهيم سماره الزعبي .

دولة الرئيس

إن القوات المسلحة الأردنية سيف البلاد وسياجها ... عاملين ومتقاعدين ؛ ولا بدّ وأن تمتلك أولى الأولويات من دعمنا لها ؛ من أجل حفظ كرامتها وكبريائها ؛ لتنعم بالإستقرار والطمأنينة في ظل المتغيرات الحياتية الجديدة . حيث يزداد وضع المتقاعدين العسكريين تراجعاً كبيراً في حياتهم المعيشية عاماً بعد عام . خاصةً من ذوي الرتب العالية والمتوسطة ، والذين يشكلون شريحة هامة من شرائح المجتمع ؛ ليس بمقدورهم العمل بما يتناسب مع وضعهم الاجتماعي ؛ لما غرس في أنفسهم من مبادىء العزة والكرامة وتربيتهم العسكرية ؛ مما يجبرهم على البقاء في صراع مع الحاجة دون القبول بعمل يعود بسمعة سيئة على القوات المسلحة أو يضرّ بأمن الوطن .

إن هذا الوضع لا يؤثر على المتقاعدين وحدهم ، بل يتعداهم الى الذين لا يزالون في



الخدمة ، وهذا يتطلب مراجعة ودراسة الجوانب التالية :-

١ - العسكريون المتقاعدون حالياً .
٢ - العسكريون الذين سيحالون على التقاعد مستقبلاً .
٣ - مؤسسة المتقاعدين العسكريين .

دولة الرئيس

إشارة الى ما سبق .. أقترح ما يلي :-

١ - زيادة رواتب المتقاعديـن العسكريين بما يتناسب وتواريخ إحالتهم على التقاعد .

٢ - تعديل قانون التقاعد العسكري على النحو التالي :

أ - أن تكون القسمة على (٣٦٠) للضباط بدلاً من (٤٨٠) عند الإحالة على التقاعد . وتكون القسمة على (٢٨٠) للأفراد بدلاً من (٣٦٠) عند الإحالة على التقاعد .

ب- الاستمرار بصرف آخر راتـب تقاضاه الضابط مع علاوات لمدة سنة باستثناء علاوات المنصب والاختصاص والعمل الإضافي وخطر الأشعة ، ولمدة ستة أشهر للأفراد .

جـ- منح الضابط الذي ينهي الحد الأدنى لمدة الترفيع المقررة بالقوانين - المعمول بها حالياً - راتب الرتبة الأعلى من رتبته عند إحالته على التقاعد دون ترفيع .

د -إحتساب ٤/° مدة الخدمة الفعلية للعسكريين عند احالتهم على التقاعد وإن لم يعملوا في أجهزة الدولة .

٣ - تفعيل دور مؤسسة المتقاعدين العسكريين من خلال ما يلي :

أ - دعم المؤسسة مالياً على شكل منح أو قروض بدون فائدة .

ب- إعتماد المؤسسة كوسيـط مع صندوق التنمية والتشغيل ؛ لاعطاء قروض للمتقاعدين (فردية أو جماعية) .

جـ- إعطاء المتقاعدين القدامى الأولوية في الإستفادة من التسهيلات التي تقدمها المؤسسة مثل: (المشاريع ، القروض ، استئجار الأراضي والتوظيف) والاسكان وأرى أن ذلك ليس بعزيز على قواتنا المسلحة الباسلة .

شكراً دولة الرئيس .
١٩٩٣/١٢/٢٦

السادة النواب وعددهم ٢٨ نائباً

١ - الدكتور نادر ابو الشعر
٢ - عبدالله النسور
٣ - فوزي طعيمة الداود
٤ - حاتم الغزاوي
٥ - د. فرح الربضي
٦ - عبدالهادي المجالي
٧ - الدكتور هاني حجازين
٨ - مفلح الرحيمي
٩ - د. راتب السعود
١٠- محمد عوده نجادات
١١- جمال الخريشة
١٢- نواف سعود القاضي

١٣- الدكتور محمد الزبن
١٤- خالد عبد النبي العجارمه
١٥- د. احمد القضاه
١٦- مفلح اللوزي
١٧- ابراهيم سماره
١٨- عبد الكريم الدغمي
١٩- ضيف الله المومني
٢٠- نادر الظهيرات
٢١- سمير حباشنه
٢٢- محمد داودية
٢٣- فياض جرار
٢٤- سميح الفرح
٢٥- محمد الذويب
٢٦- عبدالرؤوف الروابده
٢٧- طلال عبيدات
٢٨- عبدالله أخو ارشيده

دولة رئيس المجلس : يحال على اللجنة القانونية ، تفضل السيد عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة مع وجاهة التحويل ، تحويل الاقتراح بقانون الى اللجنة القانونية لانها هي تنظر القوانين لكن لدي اقتراح آخر اذا وافق المجلس الكريم ان يحول الى اللجنة المالية لانه اقتراح ذو ابعاد مالية ويرتب التزامات على الخزينة فتدرسه اللجنة المالية اولاً ومن ثم يحول الى اللجنة القانونية للصياغة بشكل افضل .

دولة رئيس المجلس : اخ ابو فيصل نتركه للقانونية اولاً لأن هذا اقتراح بقانون او بتعديل بقانون ويجب ان يذهب اولاً الى اللجنة القانونية ثم ننظر فيما بعد .

السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : ما اتفق الاخوان عليه اضافة كلمة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين وانا موقع على الاقتراح وعندما وقعت عليه طلبت ان تضاف هذه الكلمة .

دولة رئيس المجلس : نحن اتانا هكذا موقع عليه وليس من حقي ان اغير شيئاً في هذا الأمر .

البند الذي يليه (٧) .

السيد الأمين العام :

٧ - الاقتراحات برغبة :-

أ - اقتراح برغبة رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، مقدم من سعادة النائبين السيدين توفيق كريشان وسالم الزوايدة ، بشأن ان يتم ارسال نسخ عن التعيينات في وظائف الدولة المصنفة والفئة الرابعة والاجور اليومية الى ديوان الرقابة والتفتيش واطلاع مجلس النواب عليها .

اقتراح برغبة

دولة السيد رئيس مجلس النواب الأكرم

نرجو ان نتقدم بالاقتراح التالي :

نقترح ان يتم ارسال نسخ من التعيينات في وظائف الدولة المصنفة والفئة الرابعة والاجور اليومية الى ديوان الرقابة والتفتيش واطلاع مجلس النواب عليها .

وشكراً .

النائب توفيق كريشان
النائب سالم زوايده

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة الادارية .

البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٢ - اقتراح برغبة رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، مقدم من سعادة النائبين الدكتور فوزي الطعيمة ومصطفى شنيكات ، بشأن ان تشمل الزيادة الافراد المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي وكذلك شمولهم بالتأمين الصحي بعد الاحالة .

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم ،

تحية طيبة وبعد ،

اقتراح برغبة يتعلق بالضمان الاجتماعي

طالما أن الهدف من الضمان الاجتماعي هو خدمة الفرد وتوفير الحد الادنى للمعيشة ضماناً للأمن الاجتماعي ، وحيث ان محور الضمان الاجتماعي هو الانسان ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والمعيشية ، وانسجاماً مع الزيادات التي منحتها الحكومة وكذلك القطاع الخاص لمستخدميها ، فالعدالة تقتضي ما يلي :

اولاً – ان تشمل هذه الزيادة الافراد المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي ، حيث ان رواتب الشيخوخة او التقاعد تعتبر تحت خط الفقر .

ثانياً – توسيع مظلة قانون الضمان الاجتماعي ليشمل التأمين الصحي للافراد المستفيدين بعد الاحالة .

ثالثاً – تسهيل الاجراءات وعدم تعقيدها حيث الممارسات اثبتت ان هناك عذابات كثيرة يواجهها صاحب الحق المستفيد في الوصول الى حقه .

نرجو التكرم بادراج اقتراحنا هذا على جدول اعمال المجلس الموقر .

واقبلوا فائق الاحترام .

د. فوزي طعيمة الداود
د. مصطفى شنيكات

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة الادارية .

البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٣ - اقتراح برغبة رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة ، بشأن تعبيد طريق حي ظهور جمل في بلدة عي / الكرك .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة

أرجو تحويل اقتراحي برغبة الى اللجنة المعنية في المجلس تمهيداً لمناقشته واخراجه من قبل المجلس الكريم .

نظراً للظروف التي يعيشها اهالي حي ظهور جمل في بلدة عي – الكرك أرجو تعبيد الطريق الواصل بين هذا الحي والبلدة .

مع الاحترام

النائب / احمد الكساسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم : ٩٤٤/٤١/٢
التاريخ : ١٤١٢/١١/١١هـ
الموافق : ١٩٩٢/٥/١٢م

عطوفة أمين عام وزارة الأشغال العامة

الموضوع / تعبيد طريق حي ظهور جمل بلدة عي .

اشارة لكتاب عطوفتكم رقم ٥/ك/٤٣٥٨ تاريخ ١٩٩٢/٤/١٠ بخصوص تعبيد طريق حي ظهور جمل / بلدة عي .

أرجو عطوفتكم التكرم بالعلم بأن الطريق مفتوحة ترابيا ومفروشة بحصمة فرشيات فقط والطريق المذكور اعلاه غير مدرجة على قائمة الطرق الزراعية المنوي تعبيدها هذا العام ، علماً بأن كلفة تعبيد الطريق يقدر بـ ١٥ ألف دينار .

" وتفضلوا بقبول فائق الاحترام "

المهندس جازي الغرايبة
مدير اشغال محافظة الكرك

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق
نسخة / لمهندس الطرق / فتحي الرواشده .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم : ٥ / ك / ٤٣٥٨
التاريخ : ١٩٩٢/٤/١٥ م
الموافق : ١٤١٢/١٠/١٣ هـ

مدير أشغال محافظة الكرك

الموضوع : تعبيد طريق ظهور جمل بلدة عي .

ارفق طيا صورة عن الاستدعاء المقدم من السيد سالم يوسف الكساسبة من سكان بلدة عي / محافظة الكرك المؤرخ في ١٩٩٢/٤/٨ بخصوص تعبيد طريق حي ظهور جمل بلدة عي .

ارجو الكشف وبيان المطالعة .

مــع تحيــاتي ،،،

امين عام وزارة الأشغال العامة
المهندس رشدان الرشدان

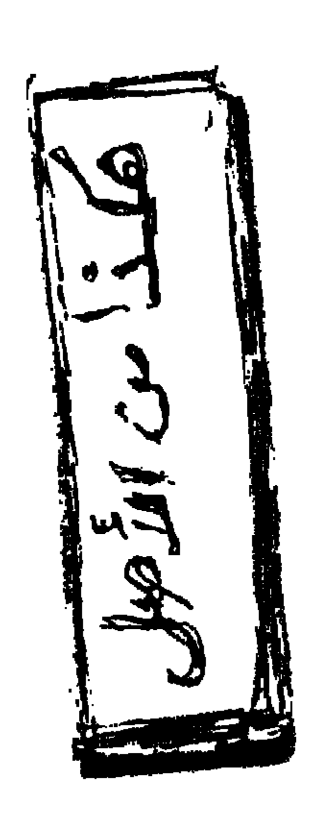
نسخة / لمدير تنفيذ الطرق .
المرفقات : صورة عن استدعاء السيد سالم يوسف الكساسبة .

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان

المستدعي : سالم يوسف الكساسبة عن حي ظهور جمل بلدة عي – محافظة الكرك .

الموضوع : طلب تعبيد ٢ كم

سيدي ، منذ اكثر من خمس اعوام ونحن نرجو ولا نزال نطالب بتعبيد شارع لا يتجاوز طوله ٢ كم وبأقل مواصفات التعبيد الممكنة وننتظر عاماً تلو الآخر بالمساعدة التي وعدتمونا بها والتي يبدو انها لا تزال بعيدة المنال وفي كل مرة كانت مطالباتنا تحال لمديرية اشغال الكرك التي تفضلت مشكورة بفرش هذا الشارع بطبقة رملية جرفتها السيول والامطار التي هطلت في موسم الشتاء الماضي وعدنا كما بدأنا نرجو ونتوسل مطالبين باعادة تسويته وتعبيده وبطيه صوراً عن المخاطبات وبعضاً من



المطالبات التي قدمت لمعاليكم بخصوص هذا الشارع راجياً الله وكلنا أمل بمساعدتنا وفقكم الله سيدي .

المستدعي

سالم يوسف الكساسبة

عن حي ظهور جمل / بلدة عي

محافظة الكرك

وزارة الأشغال

سجل الوارد

٥ / ك / ٧١٨١

تاريخ ٩٢/٤/٨

حول الى تنفيذ الطرق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم : ٥ / ك / ٤٧٠٥

التاريخ : ١٩٩١/٤/٢٧

الموافق : ١٤١١/١٠/١٣

مدير اشغال محافظة الكرك

الموضوع : طريق ظهور الجمل

ارفق طياً صورة عن استدعاء المواطن سالم يوسف الكساسبة من سكان بلدة عي / محافظة الكرك تاريخ ١٩٩١/٤/١٣ بخصوص تعبيد الطريق الزراعي ظهور الجمل حسب المحادثة الهاتفية معكم .

يرجى بيان المطالعة بشأن موضوع البحث.

مع تحياتي ،،

أمين عام وزارة الأشغال العامة

المهندس رشدان الرشدان

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق

المرفقات :- صورة عن استدعاء المواطن .

معالي وزير الأشغال العامة المحترم

المستدعي : سكان حي ظهور جمل / عنهم سالم يوسف كساسبة ، بلدة عي / محافظة الكرك .

الموضوع : تعبيد طريق حوالي ٥ر١ كم

لقد تكرمتم علينا بمذكرتكم رقم ٥/ك/ ١٣٦٢٩ تاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩ والموجهة لعطوفة مدير اشغال الكرك والمرفقة طياً بوضع الطريق الزراعي مدار البحث مع اولويات الطرق الزراعية لعام ١٩٩١ سيدي ارجو ان تغفر لنا عدم صبرنا اذ أننا نطرق كل باب لتعبيدها منذ عام ١٩٨٧ واستبشرنا خيراً بمذكرتكم اعلاه وبدأنا ننتظر فرجنا من الله ووزير اشغال محافظة الكرك ولكن انتظارنا سيبدو طويلاً فلا بارقة امل منه وتصريحاته المرفق صورة عنها لا تضيىء لنا نوراً وقد قام بعض سكان الحي المذكور بمراجعته وافاد توقيت المذكرة اعلاه كان متأخراً حيث ان برنامج عمله بدأ من الشهر الثامن في ذلك العام .

سيدي ، اننا لا نطالب الأ باقل مواصفات التعبيد وبأقل كلفة ممكنة . فهل هذه ستكون مشكلةً ليتطلب حلها عدة اعوام؟ عفوا يا سيدي حتى أن أمطار الخير التي هطلت مؤخراً حاصرتنا من كل جانب وحرمتنا حتى من استعمال الطريق الترابي الذي كان يصلنا بأقرب شارع . وفقكم الله سيدي في خدمة

هذا البلد ومساعدة كل محتاج .

المستدعي

سالم يوسف كساسبة

بلدة عي / محافظة الكرك

١٩٩١/٤/٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم : ٥ / ك / ١٣٦٢٩

التاريخ : ١٩٩٠/١٠/٢٩ م

الموافق : ١٤١١/٤/١٠هـ

مدير اشغال محافظة الكرك

الموضوع / تعبيد طريق ظهور الجمل

اشارة لكتابكم رقم ١٤٥١/١/٢ تاريخ ١٩٩٠/١٠/٢ بخصوص تعبيد طريق ظهور الجمل .

ارجو وضع الطريق موضوع البحث مع اولويات الطرق الزراعية لعام ١٩٩١ .

مع تحياتي ،،،

أمين عام وزارة الأشغال العامة

المهندس رشدان الرشدان

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم : ٥ / ك / ١١٤٣٢

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧ م

الموافق : ٢٧/ ٢ /١٤١١ هـ

مدير اشغال محافظة الكرك

الموضوع / طرق محافظة الكرك

ارفق طياً صورة عن الاستدعاء المقدم من السيد سالم يوسف كساسبة بلدة عي / محافظة الكرك والمؤرخ في ١٩٩٠/٩/٦ بخصوص تعبيد طريق بطول ٥ر١ كم يصل حيهم .

لبيان المطالعة .

مع تحياتي ،،

امين عام وزارة الأشغال العامة بالوكالة

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق

معالي وزير الأشغال العامة المحترم

المستدعي : سالم يوسف كساسبة / عن سكان حي " ظهور جمل " بلدة عي / محافظة الكرك .

الموضوع : تعبيد طريق ٥ر١ كم .

سيدي ، لا زلنا بانتظار ما وعدتمونا به من تعبيد وربط الحي المذكور بأقرب طريق له ، حيث ان فصل الشتاء قادم وبالرغم مما فيه من رحمة للعالم لكننا اصبحنا نتشائم بقدومه ، فأطفالنا يعانون الأمرين من وصولهم لمدارسهم ومواصلاتنا لا تجد لها حلاً وموظفونا يضطرون لانتعال اكياس البلاستيك فوق احذيتهم ، ولن يكون من السهل لمريضنا ان يصل اقرب مركز اسعاف له ونتحمل من الصعاب للوصول لبيوتنا مالا طاقة لنا به .

سيدي ، كلنا أمل ورجاء بمساعدتكم العاجلة لنا بالايعاز للمختصين بتعبيد الطريق المذكور وكما هي واردة بالمخاطبات المرفقة ولو بأقل مواصفات التعبيد وبأقل التكاليف ايضاً .

هكذا من الأصل

كلنا ندعوا ان يوفقكم الله لما فيه الخير سيدي .

١٩٩٠/٩/٦

المستدعي
سالم يوسف الكساسبة
بلدة عي / محافظة الكرك

وزارة الأشغال العامة
الديوان
الوارد ١٨٧٢٦
١٩٩٠/٩/٦

معالي وزير الأشغال العامة المحترم

المستدعي : سكان حي ظهور جمل - بلدة عي - محافظة الكرك عنهم سالم يوسف كساسبة .

الموضوع : تعبيد شارع .

سيدي ، لقد تكرمتم علينا اثر مخاطباتكم مع مدير اشغال محافظة الكرك ، بموافقتكم على تعبيد وتزفيت الشارع الوحيد الذي يربطنا مع اقرب شوارع البلدة وبطول نصف كيلو متر واحد بالنظر اليه حسب اولويته . وقد راجعنا مدير دائرة اشغال الكرك الذي يود مشكوراً مساعدتنا في تعبيده لكنه ينتظر موافقتكم على مخصصاته كونه يضم حياً سكنياً والمخصصات المتوفرة لديه هي لطرق زراعية فقط .

سيدي ، اننا ننتظر عونكم . وكلنا امل بذلك ، بالموافقة لهم على مخصصاته .

ادامكم الله لما فيه الخير للجميع

المستدعي
سالم يوسف كساسبة
١٩٨٨/٢/١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الأشغال العامة

الرقم : ٥ / ك / ٧٠٩
التاريخ : ١٩٨٨/١/١٩ م
الموافق : ١٤٠٨/٥/٢٩ هـ

مدير اشغال الكرك

الموضوع / الطريق الواصل ما بين بلدة عي والتجمع السكاني (ظهور الجمل) .

اشارة لكتابكم رقم ١٣/٣/٢ تاريخ ١٩٨٨/١/١٣ بخصوص تعبيد وتزفيت الطريق موضوع البحث اعلاه .

للنظر الى الطريق حسب اولويتها .

امين عام وزارة الأشغال العامة
المهندس خلف الهواري

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق
المرفقات / بدون

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الأشغال العامة

الرقم : ١٣/٣/٢
التاريخ : ١٤٠٨/٥/١٣ هـ
الموافق : ١٩٨٨/١/٣ م

عطوفة وكيل وزارة الأشغال العامة

الموضوع : طريق محافظة الكرك

اشارة الى كتاب عطوفتكم رقم ٥/ك/ ٢١٢٨١ تاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٤ بخصوص

الاستدعاء المقدم من سكان بلدة عي / محافظة الكرك .

أرجو عطوفتكم التكرم بالعلم ان الطريق مرسومة على لوحات دائرة الاراضي والمساحة بعرض ٦م والطريق تخدم تجمع سكاني يقدر (١٥) بيت سكن وتخدم اراضي زراعية مزروعة باشجار الزيتون تقدر بآلاف الدونمات علماً ان الطريق مفتوحة ومركب لها عبارات انبوبية وتحتاج الى عمل تسوية ترابية وعمل حفريات تربة أول مساحته (٥ر١م) وعمل وجهتان ختاميان بكلفة اجمالية تقدر بـ ٧٠٠٠ دينار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المهندس غازي المدادحة
مدير اشغال محافظة الكرك

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق
نسخة / لمهندس الطرق

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة الادارية .

البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤ - اقتراح برغبة رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، مقدم من سعادة النائبين السيدين توفيق كريشان وسالم الزوايده ، بشان تحويل المستخدمين في دوائر الدولة الذين يعملون بأجور يومية لأكثر من عشر سنوات الى الراتب المقطوع .

اقتراح برغبة

دولة السيد رئيس مجلس النواب الأكرم .

نرجو ان نتقدم بالاقتراح التالي :

يوجد عدد كبير من مستخدمي الدولة الذين يعملون بأجور يومية منذ أكثر من عشر سنوات نقترح تحويلهم الى الراتب المقطوع وشطب المخصصات التي يتقاضون رواتبهم منها .

النائب توفيق كريشان
النائب سالم زوايده

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة الادارية .

البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٨ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : نعم الأخ بسام .

السيد بسام حدادين : اود اذا ما كان يعني النقاط المدرجة على جدول الأعمال السابق هي واردة في هذا الجدول ايضاً ، شكراً.

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة المالية .

السيد سعد هايل السرور مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني سبعة عشر اجتماعاً صباحياً ومسائياً ابتداءاً من تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ ولغاية ١٩٩٤/١/٤ برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة معالي المهندس سعد هايل السرور واعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

عبد الكريم الكباريتي ، م. سمير قعوار ، محمد داودية ، م. عبد موسى النهـــار ، م. منير صوبر ، د. عبد الحافظ الشخانبـــة ، سميح الفـــرح ، د. نادر ابو الشعـــر ، مفلح الرحيمي ، علي الشطـــي ، د. هاشم الدباس ، بدر الرياطي .

وحضر جانبا من اجتماعات اللجنة **دولة رئيس مجلس النواب السيد طاهر المصري .**

كما حضر اجتماعات اللجنة كل من **معالي الدكتور رجائي المعشر وسعادة الدكتور كمال الشاعر** عضوا اللجنة المالية في مجلس الاعيان .

وحضر جميع هذه الاجتماعات **معالي وزير المالية السيد سامي قموه وعطوفة مدير عام الموازنة العامة السيد عبد الرحمن العجلوني** وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

كما حضر جانبا من اجتماعات اللجنة السادة النواب :

عبد الرؤوف الروابدة ، د. عبدالله النسور ، د. صالح ارشيدات ، د. عارف البطاينة ، م. عبد الهادي المجالي ، د. احمد القضاه ، انور الحديد ، جمال الصرايرة ، منصور بن طريف ، م. سمير حباشنة ، عبدالكريم الدغمي ، د. عبد الرزاق طبيشات ، د. محمد عويضة ، خليل حدادين ، د. عبد المجيد الاقطش ، توجان فيصل ، محمد ابو عليم ، محمود هويمل ، جميل الحشوش ، د. نزيه العمارين ، نادر الظهيرات ، جمال الخريشا .

كما استضافت اللجنة السادة :

الدكتور عبدالله المالكي ، والسيد وهيب الشاعر ، والدكتور فهد الفانك .

واجتمعت اللجنة مع السادة :

- **معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي / محافظ البنك المركزي الاردني .**
- **معالي المهندس هشام الخطيب / وزير المياه والري .**

- **معالي الدكتور زياد فريز / وزير التخطيط .**
- **معالي السيد راضي ابراهيم / وزير التموين .**
- **معالي الدكتور محمد الصقور / وزير التنمية الاجتماعية .**
- **معالي الدكتورة ريما خلف / وزير الصناعة والتجارة .**

واجتمعت اللجنة مع اصحاب العطوفة السادة :

- امين عام وزارة المالية .
- امين عام سلطة وادي الاردن .
- امين عام وزارة التخطيط .
- امين عام سلطة المياه .
- مدير صندوق التنمية والتشغيل .
- مدير عام دائرة الجمارك .
- مدير عام دائرة ضريبة الدخل .
- مدير عام مؤسسة المناطق الحرة .
- مدير عام المؤسسة الاردنية للاستثمار (بالوكالة) .

دولة الرئيس

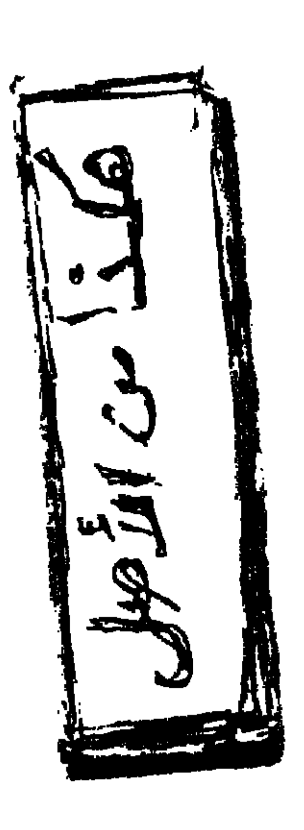
حضرات النواب المحترمين ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسر اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ان تتقدم لكم بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ وحول خطاب الموازنة الذي تقدم به معالي وزير المالية حيث تمت مناقشة المشروع بالاضافة الى السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

ان الفرصة التي تتيحها دراسة مشروع قانون الموازنة العامة تساعد الدارس الجاد على فهم طبيعة تعقيدات التخطيط الاقتصادي والمالي وتحديد اولويات المجتمع ببلد نام مثل بلدنا الحبيب .

ولقد رغبت لجنتكم المالية في اخذ الوقت الكافي لاخضاع ذلك الكم الهائل من التفصيلات والارقام التي جاء بها المشروع الى التدقيق والمراجعة واختبار مدى انسجامه مع مفهوم كلي وموقف منهجي لاردن المستقبل الذي يستجيب لتحديات واقعه وامكاناته وطموحاته من خلال طرح المشاكل الحقيقية وخاصة الاجتماعية منها بصراحة ومن خلال اسئلة صحيحة وجدية لم تنقصها المصداقية ولا الجرأة في طرحها من المشاركين او من قدم الاجابات عنها او الحلول المقترحة لها وقد تم ذلك من خلال مراجعة ونقد ذاتي لدراسة اخطاء ونواقص الماضي وتدقيق الصيغ المقترحة للانتقال الى مرحلة التغيير والاصلاح واعادة البناء ، خاصة الخطة الخمسية وبرنامج التصحيح ورد دولة رئيس الوزراء في جلسة الثقة وبرامج الوزارات المختلفة .



• دولة الرئيس ... اذا سمحت لي هناك بعض المواضيع التي وردت في الخطاب ولكن لربما تكررت ارقامها في الموازنة العامة وفي خطاب معالي وزير المالية ربما اتجاوز عن قراءتها ، ولكنني سأقرأ ما أراه ضروري وسأتجاوز عن ما لا أراه ضروري .

دولة الرئيس

حضرات النواب ،،

فيما يلي استعراض لأهم السياسات التي تمت مناقشتها :

السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة :

اولا : خطة التنمية الخمسية (١٩٩٣ - ١٩٩٧) :

جرى استعراض ومناقشة الاهداف التي رسمتها خطة التنمية الخمسية مع المسؤولين في وزارة التخطيط حيث تم مراجعة الواقع الاقتصادي الوطني والاهداف التي يتم السعي لتحقيقها خلال سنوات الخطة (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ومن اهم المبادىء الاساسية لهذه الخطة :

أ) تطوير الدور التنظيمي والرقابي للحكومة وتقليص دورها الانتاجي المباشر وتفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص .

ب) تطوير الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها وخاصة المياه والطاقة من خلال تحديد مصادر المياه وتحقيق الاستخدام الامثل لمصادر الطاقة .

جـ) تنمية القطاع التصديري من خلال تطوير الخدمات المساندة والتشريعات والسياسات .

د) العمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية من خلال التطوير التربوي والتعليمي والمهني .

هـ) العمل على زيادة توافر فرص العمل الجديدة من خلال التوسع بالتدريب ، وتمويل المشاريع الانتاجية لذوي الدخل المحدود وتشجيع انشاء الصناعات الصغيرة .

و) بناء القدرات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات .

ثانياً : برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني (١٩٩٣ - ١٩٩٨)

لقد تبنت الحكومة تنفيذ البرنامج التصحيحي بهدف زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية واعادة الاستقرار النقدي والمالي وبناء الاحتياطات للمملكة من العملات الاجنبية بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي والتمكين من اعادة جدولة الديون الخارجية.

وقد استهدف البرنامج ما يلي :

أ) تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بواقع (٥ر٥٪ - ٦٪) سنويا خلال سنوات البرنامج .

ب) تخفيض عجز الموازنة (قبل المساعدات) بواقع (٦ر٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ و (٣ر٥٪) عام ١٩٩٤ وبشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٥ر٢٪) في نهاية سنوات البرنامج.

جـ) المحافظة على نسبة الاستثمار لتكون بحدود (٢٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي سنويا خلال سنوات البرنامج وتنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي (١١٪) خلال عام ١٩٩٨ .

د) تخفيض عجز الحساب الجاري بشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٤ر١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ والى (٢ر٧٪) عام ١٩٩٤ والى حالة توازن عام ١٩٩٧ .

هـ) المحافظة على مستوى زيادة الاسعار (التضخم) بحدود (٥ر٤٪) سنويا خلال سنوات البرنامج .

ثالثا : خطاب النوايا بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤

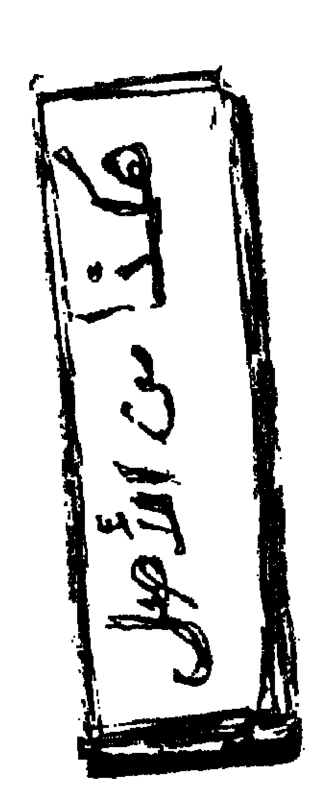
وقد زود معالي وزير المالية اللجنة بخطاب النوايا واهم ما جاء في هذا الخطاب :

١ - طلبت الحكومة بموجب هذا الكتاب تمديد اتفاقية الاستعداد الائتماني (STAND BY ARRANGEMENT) مع صندوق النقد الدولي حتى ١٩٩٤/٢/٢٦ ، كما طلبت اعادة ترتيب شراء ما مجموعه (١ر١١) مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق على ثلاث دفعات .

٢ - نتيجة للانجاز الاقتصادي الوطني الذي تحقق والذي كان افضل من توقعات البرنامج التصحيحي فقد تم اجراء تعديلات على اهداف (١٩٩٢ - ١٩٩٨) لتعكس هذا الانجاز وبحيث يتراوح معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من (٦٪ - ٧٪) سنويا ، وان يكون معدل التضخم اقل من (٥٪) وتخفيض عجز الموازنة (قبل المنح) ليصل الى (٥ر٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨ وذلك بدلا من (٥٪) حسب اهداف البرنامج الاصلي ، هذا بالاضافة الى تطوير وتحسين النظام الضريبي .

٣ - التزمت الحكومة بتخفيض عجز الموازنة قبل التمويل في عام ١٩٩٤ والاعوام التالية كما بقيت ملتزمة باتباع السياسات التي تحقق تخفيضاً تدريجياً في نسبة النفقات الجارية الى الناتج الاجمالي وتحسين نوعية النفقات والايرادات . وفيما يتعلق بنظام الضرائب فان الحكومة جادة في عرض مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات على مجلس الامة حيث تعتبر هذه الضريبة معياراً من معايير انجاز البرنامج . وفي المرحلة الانتقالية قامت الحكومة بمساواة نسب الضريبة على الاستهلاك المفروضة على السلع المستوردة مع بعض مثيلاتها من السلع المنتجة محلياً ورفعت معدلات الضريبة على بعض السلع .

٤ - فيما يتعلق في النفقات فان التخفيض المتوقع في عجز الموازنة سيتم تحقيقه بشكل رئيسي من



خلال احتواء النفقات الجارية وفي نفس الوقت حماية الانفاق الرأسمالي في قطاعي الصحة والتعليم والبنية التحتية . اما دعم المواد التموينية فتعتقد الحكومة انه من غير الممكن ازالته كلياً في الوقت الحاضر لاعتبارات اجتماعية وان نظام الكوبونات يتم تطبيقه بشكل جيد .

٥ – فيما يتعلق بالاصلاحات على المستوى القطاعي ، فان الحكومة ، بعد اتخاذها الاجراءات الخاصة بقطاعي الصحة والنقل في بداية عام ١٩٩٣ ، تتابع جهودها بهذا الشأن في قطاع الطاقة بالتعاون مع البنك الدولي الذي سيقدم قرضا للمساهمة في تمويل مشاريع هذا القطاع . وقد تم رفع التعرفة الكهربائية على بعض الشرائح المستهلكة بما نسبته ١٢٪ بهدف تحقيق تغطية كاملة للتكلفة الاقتصادية وكذلك تعديل اسعار بعض المشتقات النفطية لتحسين كفاءة استعمالها . كما ان هناك خطة لاجراء اصلاحات هيكلية في قطاعي الزراعة والمياه والري تمهيدا للحصول على قرض لهذا الغرض من البنك الدولي في منتصف العام القادم .

٦ – هناك جهود تبذلها الحكومة لتقوية الاوضاع المالية والادارية في عدد من المؤسسات العامة المستقلة وبشكل خاص سلطة المياه ، وسلطة الكهرباء وسلطة وادي الاردن . كما ان مجلس الوزراء قد وافق مبدئيا على ان تصبح الملكية الاردنية شركة خاصة .

٧ – ان هدف المحافظة على انخفاض معدل التضخم وتثبيت التدفقات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني يحكم السياسة النقدية ومعدل الفائدة في الاردن ووفق البرنامج فان التوسع النقدي سيكون بحدود ٦ر٨٪ في عام ١٩٩٣ . وهناك سقوف محددة للائتمان المصرفي على اساس صافي موجودات المصارف وصافي الالتزامات المترتبة للمصارف على القطاع العام . وهذه تشكل معيارا من معايير الانجاز للبرنامج . ومن المتوقع ان يزداد حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص لتصل الى (٣٣٥) مليون دينار في عام ١٩٩٣ .

٨ – تبقى الحكومة ملتزمة بالمحافظة على اتباع سياسة اتباع معدل فائدة مرن ودون التدخل اداريا لتحديد هذه المعدلات .

٩ – وقد جاء في كتاب خطاب النوايا ان الاردن قد حقق انجازا طيباً في مجال سداد ديونه الخارجية ووافقت دول اعضاء نادي باريس على تمديد فترة سريان اتفاقية اعادة الجدولة مع هذه الدول لغاية ١٩٩٤/٢/٢٨ . كما تم شراء الدين المترتب للاتحاد السوفيتي سابقا على الأردن بتخفيض كبير . والحكومة بصدد الوصول الى اتفاقات مع دول مقرضة غير داخلة في نادي باريس .

• هذا اهم ما جاء في خطاب النوايا الذي استعرضته اللجنة .

رابعا : المديونية الخارجية وخدمتها .

تضمن خطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ ، ان الرصيد الصافي للقروض الخارجية المتعاقد عليها وغير المسدد كما هو في نهاية عام ١٩٩٣ قد بلغ حوالي (٦٠٠٨) مليون دولار مقابل (٦ر٦٦٢٤) مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢ بانخفاض حجم الدين الخارجي بما قيمته حوالي (٦٥٣) مليون دولار

وبنسبة (٣ر٩٪) وبلغت نسبة خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٣ (١٨٪) من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات .

اما فيما يتعلق بالمديونية الداخلية فقد بلغ الرصيد القائم غير المسدد لهذه الديون حوالي (١ر١١٠٢) مليون دينار مقابل (٥ر١٠٧٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ اي بزيادة مقدارها (٢٩ر٦) مليون دينار .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ،،

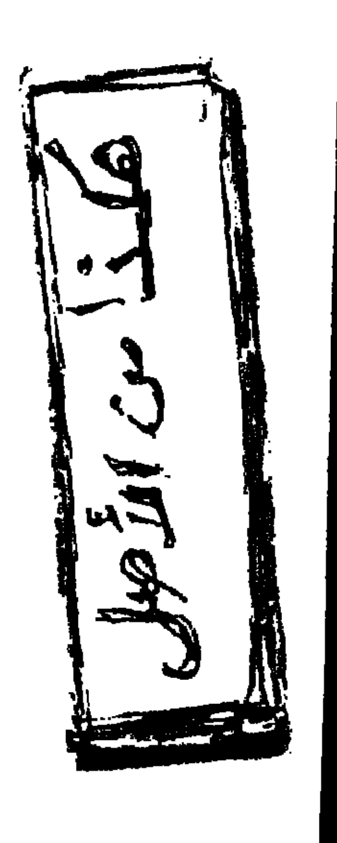
لقد اردنا في كل ما سبق ان نعرض وجهة نظر الحكومة بشكل مختصر لتكون مدخلا لبيان وجهة النظر التالية ...

ان اللجنة المالية تعي تماماً ان اعادة بناء الاقتصاد الاردني وصولاً الى تحقيق الاعتماد على الذات انما يستدعي تضحيات جمة وسياسات تقشفية واجراءات مؤلمة لا بد منها ولكنها وفي الوقت نفسه لا ترى أن السبيل الى ذلك ينحصر في تقليص عجز الموازنة على أهمية هذا الموضوع وخطورته ، فمن مراجعة تمحيصية لخطة التنمية وبرنامج التصحيح وخطاب النوايا استنتجت اللجنة المالية ان النمو الذي استطاع الاردن تحقيقه عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ قد شجع الجهات الدولية على اجراء تعديلات على أهداف البرنامج الأصلي ليصل عجز الموازنة (٥ر٢٪) من الناتج المحلي في عام ١٩٩٨ بدلاً من (٥٪) بالاضافة الى تطوير وتحسين النظام الضريبي مع ما قد يعني ذلك من قوانين ضريبية جديدة بمسميات مختلفة .

ان ما تحقق خلال العامين المنصرمين من معدلات نمو عالية نسبياً قد تحقق بفضل عوامل طارئة مؤقتة مرتبطة بالتدفق الرأسمالي الذي واكب تهجير الاردنيين أثر أزمة الخليج والمساعدات المالية التي وردت الى الأردن من الدول الغربية بالاضافة الى تركز معظم الصادرات الأردنية بدولة العراق الشقيق بسبب الحصار الدولي الجائر عليه ولا ننسى الاسعار المخفضة التي يشتري فيها الأردن حاجته من النفط الخام .

ونحن اذا استثنينا هذه العوامل نجد ان الاقتصاد الوطني يعاني من مصاعب هيكلية ضخمة اضافة الى المزيد من الأعباء التي ستتحملها البنى التحتية والفوقية للدولة لخدمة أفواج العائدين لا يساعد على حلها المزيد من السياسات التقشفية ، وتحديد السقوف الائتمانية . ان اللجنة المالية اذ تؤكد ان (البيئة الاستثمارية الملائمة) هي التي يمكن ان توفر الحوافز الضرورية للاستثمار والادخار والتصدير وهي التي يمكن ان تحفز عودة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة الى الخارج واجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى جانب تعظيم الاستثمار الوطني اللازم الذي لا بد منه لرفد القطاع العام في حل مشاكل التنمية والفقر والبطالة .

ان اللجنة المالية تعتقد ان هذه البيئة الاستثمارية اللازمة لا يمكن ان تتحقق دون الاستقرار الذي هو عماد النماء في كل ارجاء المعمورة واللجنة تقصد الاستقرار بكافة اشكاله وانواعه السياسية والتشريعية والنقدية والادارية .



والامانة تقتضي ان تعترف اللجنة انه لا يزال وبالرغم من تدقيق وتمحيص كافة الخطط والوثائق المقدمة للجنة لا يزال الغموض يكتنف التوجهات الحكومية في موضوع الرزم الاصلاحية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مواضيع الاصلاح الضريبي ، الجمركي ، النقدي ، الاداري والتشريعي ويبدو الامر وكأن الحكومة لا تستطيع ان تتحرر من إسار (منطق الجابي) الذي يستهدف التحصيل ومزيدا من التحصيل الذي لن يتوقف عند نهاية برنامج التصحيح الحالي بل سيتعداه الى برامج جديدة ستوضع عند نهاية كل برنامج . وذلك أن اعباء المديونية الخارجية ضخمة ولا يمكن سدادها ولذا فإن اللجنة تؤكد على ضرورة ان تقوم الحكومة بكل ما من شأنه ان يخفض هذه المديونية بالشطب والتخفيض من خلال الاستفادة من دور الاردن المتميز في المنطقة واهميته السياسية في المرحلة القادمة .

ايها الزملاء ، إن القطاع الخاص عماد الاقتصاد الوطني لا يمكن ان يستجيب بالحجم المطلوب اذا لم يكن مشاركاً في المسؤولية او على الاقل في الهم العام وهذا لا يمكن ان يتحقق اذا لم يكن له اطلاع شامل على ما في جعبة الحكومة من سياسات واجراءات لا تزال كما ذكرنا غير واضحة قد لا تمكنه من القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية المطلوبة للقيام باستثماراته الوطنية المستهدفة في الخطة .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ...

إن اعادة الهيكلة لقطاعات الخدمات تعني بالضرورة تقديم هذه الخدمات بكلفها الحقيقية وهذا يعني عملياً زيادة الاسعار ولو انه نظريا قد يعني التخفيض مما يعيدنا الى موضوع الكفاءات الادارية التي تدير مشروعات الدولة والتي عجزت عن تقديم الخدمات الضرورية بالكلفة المعقولة لقطاعات الانتاج مثل خدمات الهاتف على سبيل المثال والذي عجزت الدولة عن توفيره لكافة القطاعات والمواقع بالرغم من ان ايرادات الدولة من هذه الخدمة تزيد على (١٥٠) مليون دينار .

وبناء على كل ما تقدم فان اللجنة المالية تدعو الحكومة الى الاسراع في تقديم خططها للسنوات الخمس بشكل تفصيلي لم توضحه الخطة الخمسية التأشيرية وتخص بالذكر موضوع الاصلاح الضريبي وموضوع اسعار الطاقة والمياه ، والاصلاح الجمركي ، والتشريعات الادارية ، والسياسات النقدية والضرائب المباشرة وغير المباشرة وقد ابدت اللجنة المالية تحفظاتها على عدم وضوح هذه القضايا واكدت ان العبء الضريبي الذي يتحمله المواطن الاردني هو من اعلى النسب في العالم اذا اخذنا في عين الاعتبار مجمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تراكمت نتيجة منطلقات (سياسة الجباية) والتحصيل التي آن الاوان لنتخلص منها الى سياسات النماء والتنمية والعدالة الاجتماعية .

واللجنة المالية تؤكد على ضرورة ان تتقدم الحكومة برزمة الاصلاحات المطلوبة بشكل متكامل وشمولي وفي وقت واحد ليستطيع معها الاقتصاد الوطني والمواطن الاردني والمستثمر الاجنبي التكيف والاستجابة والتخطيط طويل الامد .

خامسا : مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤

هذا ومن خلال دراسة واستعراض مشروع قانون الموازنة العامة وخطابها للسنة المالية ١٩٩٤ فانه يمكن ايجاز اهم المؤشرات الاقتصادية والمالية على النحو التالي :

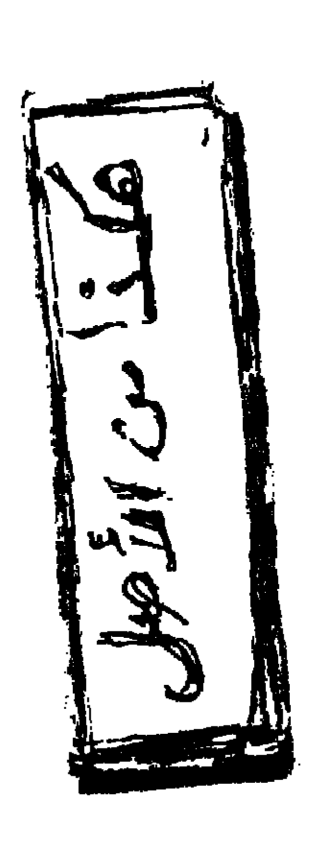
١ - الناتج المحلي الاجمالي
تضمن خطاب مشروع قانون الموازنة ان الناتج المحلي لعام ١٩٩٣ سيحقق نموا حقيقياً تصل نسبته الى حوالي (٦٪) . نتيجة للنمو المتوقع في مختلف القطاعات باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية بحيث يتوقع ان يحقق تراجعاً نسبته حوالي (٧ر٢٪) نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للصادرات الاردنية وانخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والاسمدة .
هذا وقد توقعت موازنة عام ١٩٩٤ تحقيق نسبة نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي لا تقل عن (٥ر٥٪) ويعطي هذا المؤشر تراجعاً سلبياً طفيفاً في ظل التطورات الدولية والاقليمية وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد الأردني .

٢ - ومن المؤشرات الاقتصادية التي تضمنها مشروع قانـون الموازنة وخطابها لعام ١٩٩٤ نسبة الاستهلاك المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي من (٣ر٩٩٪) عام ١٩٩٣ الى (٨ر٩٧ ٪) عام ١٩٩٤ اي بفارق نسبته (٥ر١٪) بالاضافة الى تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (٤ر١٠٪) عام ١٩٩٣ الى حوالي (٢ر٧٪) عام ١٩٩٤ اي بفارق نسبته (٢ر٣٪) ويعتبر ذلك مؤشراً ايجابياً نحو المضي لتحقيق التوازن للاقتصاد الوطني وهي خطوة في الاتجاه الصحيح .

٣ - التضخم والمستوى العام للاسعار
توقعت وثيقة الموازنة العامة ان يستمر المحافظة على الاستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار بحيث تكون الزيادة بحدود (٥ر٤٪) لعام ١٩٩٤ وهو نفس المستوى لعام ١٩٩٣ وترى اللجنة ان في ذلك نجاحاً في احتواء التضخم والحد من ارتفاع معدل مستوى المعيشة .

٤ - اما بالنسبة لمشكلتي الفقر والبطالة فقد اشار خطاب الموازنة الى ان نسبة العاطلين عن العمل قد انخفضت من (٨ر١٨٪) لعام ١٩٩١ الى (١٣٪) في عام ١٩٩٣ كما انخفضت نسبة الفقر من (٣ر٢١٪) لعام ١٩٩١ الى حوالي (٢ر١٦٪) لعام ١٩٩٢ ويتوقع ان تنخفض هذه النسبة في نهاية عام ١٩٩٣ الى ادنى من ذلك .

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل للتصدي لهاتين المشكلتين سواء كان ذلك من خلال الاستمرار في تحقيق معدلات النمو في الاقتصاد الوطني او من خلال تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل بالاضافة الى زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لتصل الى (١٤) مليون دينار مع وضع الأسس العادلة لتوزيع مخصصات هذا الصندوق ، لتأمل اللجنة المالية بذل المزيد من الجهود الكفيلة للسيطرة على هاتين المشكلتين والحد من اثارهما السلبية .



وتبدي اللجنة تحفظها على نسب الفقر والبطالة التي وردت في التقرير وضرورة قيام الحكومة باجراء تعداد سكاني شامل ودراسة كافة الخصائص السكانية حيث انه قد مضى وقت طويل منذ ان اجري اخر تعداد شامل مما اضعف قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة لدى اجهزة التخطيط في مراكز صنع القرار .

٥ – المالية العامة لعام ١٩٩٣ :

اظهرت موازنة عام ١٩٩٣ كما جاء في خطاب الموازنة استمراراً في تحسن اداء المالية العامة / (انظر ادناه) :

أ – من المتوقع ان تصل الايرادات المحلية بنهاية عام ١٩٩٣ حوالي (١١٧٦٫٣) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣١٫٣) مليون دينار عما قدر لها بقانون الموازنة .

ب– انخفضت نفقات الموازنة العامة خلال عام ١٩٩٣ بمبلغ (٥٦) مليون دينار عن النفقات المقدرة خلال ذلك العام ، مقرر هذا الانخفاض بصورة واضحة في النفقات الرأسمالية التي قدرت بقانون الموازنة بمبلغ (٣٤٠٫٥) مليون دينار في حين بلغت نسبة الانجاز منها حوالي (٨٦٪) اي بانخفاض نسبته (١٤٪) .

جـ– نتيجة للاداء المالي لعام ١٩٩٣ فقد اظهرت الموازنة فائضا مقداره (٢٦٫٣) مليون دينار مقابل عجز مقدر بقانون الموازنة لذلك العام بمبلغ (٤٨٫٠) مليون دينار بعد الأخذ بعين الاعتبار المنح والمساعدات الخارجية في حين يتوقع ان يبلغ هذا العجز في نهاية العام نفسه قبل المنح الخارجية (١١٦٫٠) مليون دينار أو ما نسبته (٣٫٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي في حين قدر هذا العجز بقانون الموازنة بمبلغ (٢٠٣٫٠) مليون دينار أو ما نسبته (٥٫٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

٦ – الملامح الرئيسية والخصائص العامة لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤

لقد تبنت وثيقة الموازنة العامة وخطابها لعام ١٩٩٤ مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والقطاعية ، ولا بد من الاشارة هنا الى أهم الملامح والخصائص الرئيسية التي تضمنتها هذه الوثيقة :

١ – تقدر اللجنة المالية الجهود التي بذلت لاعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ . كما تقدر التوضيح والشرح المفصل للمشاريع الرأسمالية التي تضمنها مشروع القانون ، الامر الذي يسهل على القارىء الاحاطة بأهداف وتفاصيل هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بتوزيعها على المحافظات .

٢ – افترضت وثيقة الموزانة استمرار الزخم الاقتصادي خلال عام ١٩٩٤ وبنفس الوتيرة التي سادت خلال العامين السابقين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ حيث استهدفت تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا تقل عن (٥٫٥٪) .

٣ – كما استهدفت الوثيقة تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (٩٧٫٨٪) وتخفيض العجز بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى (٧٫٢٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ .

٤ – تخفيض عجز الموازنة العامة بدون المنح والمساعدات الخارجية ليصل الى (٥٫٣٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ .

٥ – السعي نحو تخفيض حجم المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها من خلال شراء الديـون واعادة الهيكلة والنظر في امكانية تحويل بعض هذه الديون الى منح .

٦ – العمل على تخفيض معدل البطالة وظاهرة الفقر واحتواء التضخم والابقاء على المستوى العام للاسعار ضمن مستوى عام ١٩٩٣ .

٧ – رصد المخصصات الكافية لتعزيز البنية الاساسية وتأمين الخدمات الاجتماعية اللازمة في المجالات الصحية والتعليمية والشبابية واعطاء أهمية خاصة لقطاع المياه والري .

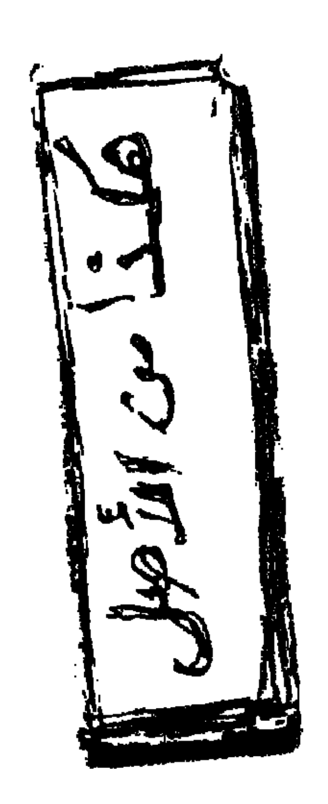
الا أن اللجنة المالية وعلى ضوء دراستها لوثيقة الموازنة وخطابها لتود أن تشير هنا الى ما يلي :

١ – لقد أظهر مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ توازناً بين الايرادات والنفقات ، وبدون عجز مقدر ، الا أنه في واقع الأمر ، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ان مشروع الموازنة قد تضمن ما قيمته (١٥٦٫٤) مليون دينار منح ومساعدات خارجية كما تضمن مشروع الموازنة عبء تسديد اقساط القروض الخارجية والمحلية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠٫١) مليون دينار حيث ظهرت هذه الأعباء ضمن موازنة التمويل يقابلها اقتراض خارجي ومحلي لتمويل هذه الأعباء بما في ذلك اقساط القروض المعاد جدولتها .
وبمعنى آخر فان اللجنة المالية ترى أنه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية أو الحصول على تلك القروض فانه سوف ينعكس في حقيقة الامر على وثيقة الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم استلامها .

٢ – قدرت وثيقة الموازنة الايرادات المحلية المتوقع قبضها خلال عام ١٩٩٤ بمبلغ (١٢٧٥٫٧) مليون دينار ، أي بزيادة مقدارها حوالي (١٠٠) مليون دينار مقارنة مع ١٩٩٣ .
وتخشى اللجنة المالية أن يكون هناك تفاؤل اكثر مما يجب حول حصيلة هذه الايرادات لا سيما وان معالي وزير المالية قد أورد في خطابه ان وتيرة بعض المؤشرات الاقتصادية خلال عام ١٩٩٣ اظهرت أنها كانت في الاشهر التسعة الاولى افضل مما هي عليه خلال الربع الأخير من السنة .

٣ – كما لاحظت اللجنة المالية أنها ومن خلال مراجعتها ودراستها لوثيقـة الموازنة ان المخصصات المدرجة قد خلت تماماً من رصد المخصصات اللازمة لزيادة وتحسين رواتب الجهازين العسكري والمدني والمتقاعدين العسكريين والمدنيين .

٤ – ومن خلال مراجعة النفقات الرأسمالية المدرجة بوثيقة الموازنة لعام ١٩٩٤ ، فقد لاحظت اللجنة



المالية ان حجم الانفاق الرأسمالي المقدر لذلك العام يفوق بكثير الانفاق الفعلي للسنوات السابقة والذي لم يتجاوز في اي سنة من تلك السنوات (٣٠٠) مليون دينار ، في حين ان الانفاق الرأسمالي المقدر لعام ١٩٩٤ يزيد على (٤٢٤ر٠) مليون دينار بما في ذلك (٦٦) مليون دينار ادرجت ضمن الباب الثاني من وثيقة الموازنة .

وترى اللجنة انه ليتمكن الاقتصاد الوطني من استيعاب مثل هذا الانفاق الكبير لا بد من تحسين الاداء الاداري لبعض المؤسسات المعنية بالتمويل والتنفيذ وتقوية التنسيق بين الوزارات المعنية ووزارتي التخطيط والمالية .

٥ – ان خلاصة دراسة اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ تؤدي الى الاشادة بالجهود المشكورة التي بذلت في اعداد هذا المشروع بما فيه من اصرار اكيد على الاستمرار نحو الاعتماد على قدراتنا الذاتية وتوزيع متوازن لبنود انفاقه على القطاعات المختلفة وبما تضمنته هذه الوثيقة من مخصصات لتغطية الاحتياجات الضرورية للمشاريع الرأسمالية والمؤسسات الحيوية كالخدمات الطبية ومستشفى الجامعة الاردنية ومستشفى الملك عبدالله بالاضافة الى المخصصات التي رصدت لدعم بعض المؤسسات الاجتماعية ومنها صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية والتدريب المهني وغيرها من المؤسسات الخدمية مما يشير بوضوح التوجه الاكيد نحو المضي في تحقيق التوازن الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني والتصدي لمشكلتي البطالة والفقر .

وفيما يلي تحليل لأوجه الانفاق والتمويل المتوقع حسب مصادره للسنة المالية ١٩٩٤ (انظر الجدول ادناه) .

(بالمليـــون دينـــار)

اولا : أوجه الانفاق	المخصصات المقدرة ١٩٩٤	النسبة من المجموع الكلي ٪
١ – النفقات الجارية للجهازين المدني والعسكري	٧٠٦ر٤	٣٨ر١٪
٢ – فوائد القروض الخارجية والداخلية	١٦١ر٨	٨ر٧٪
٣ – نفقات جارية اخرى (دعم المواد التموينية ونفقات التقاعد والتعويضات والضمان الاجتماعي ودعم المؤسسات والنفقات العامة ..... الخ) .	٢٦٠ر٢	١٤ر١٪
مجموع النفقات الجارية	١١٢٨ر٤	٦٠ر٨٪
٤ – النفقات الرأسمالية (للباب الاول والثاني)	٤٢٤ر٧	٢٢ر٩٪
٥ – تسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية	٣٠٠ر١	١٦ر٢٪
اجمالي الانفاق المقدر وتسديد اقساط القروض	١٨٥٣ر٢	١٠٠ر٠٪

ثانيا : الايرادات ومصادر التمويل		
١ – الايرادات المحلية والاقساط المستردة	١٣٣٠ر٧	٧١ر٨٪
٢ – المنح الخارجية والمنح الفنية	١٥٦ر٤	٨ر٤٪
٣ – القروض الخارجية والمحلية	٢٢٤ر٩	١٢ر١٪
٤ – اقساط القروض المعاد جدولتها	٧٥ر٢	٤ر١٪
٥ – منح وقروض ميسرة لنفقات الباب الثاني	٦٦ر٠	٣ر٦٪
اجمالي الايرادات ومصادر التمويل	١٨٥٣ر٢	١٠٠ر٠٪

ويلاحظ مما تقدم ما يلي :–

أ – ان الانفاق المقدر للسنة المالية القادمة ١٩٩٤ يبلغ حوالي (١٨٥٣ر٢) مليون دينار منها (٦٦) مليون دينار كنفقات رأسمالية وردت ضمن الباب الثاني من وثيقة الموازنة واشترط انفاقها باستلام المنح والقروض اللازمة لتغطية انفاقها .

ب– كما اشتملت النفقات المقدرة للعام المذكور على مبلغ (٣٠٠ر١) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الخارجية والمحلية . وتشكل ما نسبته (١٦ر٢٪) من مجمل النفقات المقدرة .

جـ– وبذلك يكون نصيب الانفاق الجاري من النفقات المقدرة للعام نفسه حوالي (١١٢٨ر٤) مليون دينار وتشكل ما نسبته (٦٠ر٨٪) من مجمل النفقات المقدرة اما النفقات التنموية الواردة في الباب الاول من وثيقة الموازنة فقد قدرت بمبلغ (٣٥٨ر٧) مليون دينار وتشكل نسبتها (١٩ر٤٪) من مجمل النفقات المقدرة لعام ١٩٩٤ .

اما مصادر تمويل هذه النفقات فقد اشتملت على مبلغ (١٣٣٠ر٧) مليون دينار من الايرادات المحلية واقساط القروض المستردة وشكلت نسبتها (٧١ر٨٪) من مجمل الايرادات ومصادر التمويل بالاضافة الى مبلغ (١٥٦ر٤) مليون دينار من المنح والمساعدات الخارجية وشكلت نسبتها (٨ر٤٪) من مجمل الايرادات اما باقي المصادر الاخرى فقد تضمنت قروضا خارجية ومحلية ومنحا وقروضا منتظرة بما في ذلك اقساط القروض المعاد جدولتها وقد بلغت هذه المصادر خوالي (٣٦٦ر١) مليون دينار وتشكل ما نسبته (١٩ر٧٪) من مجمل الايرادات ومصادر التمويل .

دولة الرئيس ... الزملاء الافاضل ...

سادساً : توصيات اللجنة المالية

مع قناعة اللجنة المالية بأن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ قد راعى توجيه مصادر الايرادات والتمويل للنفقات الجارية والرأسمالية على اساس متوازن ولتغطية المتطلبات الرئيسية لمشاريع القطاعات الاقتصادية وتوفير الخدمات الضرورية الاساسية اللازمة . الا ان اللجنة المالية وعلى ضوء المناقشات والمداولات التي جرت لتتقدم الى مجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

هكذا من الأصل

١ – تعديل بعض نصوص مواد مشروع قانون الموازنة :

درست اللجنة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ حيث توصي اجراء بعض التعديلات على نصوص احكام مشروع القانون على النحو التالي :

اولا : المادة (٥) الفقرة (هـ) من مشروع قانون الموازنة وتنص كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة كالتالي :-

هـ : " لا يجوز الالتزام بأي مبلغ على المخصصات الواردة في هذا القانون كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة " .

وتوصي شطب كلمة (طرح) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (احالة) .

ثانيا : المادة (٨) الفقرة (هـ) وقد وردت في مشروع الموازنة العامة المقدم من الحكومة كالتالي:

هـ : " لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها " .

وتوصي اللجنة شطب هذه الفقرة حيث انه لا ضرورة لهذا النص طالما أن الموافقة او عدم الموافقة اصلا تتم بتنسيب من وزير المالية .

ثالثا : باب الايرادات المحلية صفحة (١٤) الضرائب الجمركية البند رقم (٢)

وقد ورد عنوان هذا الباب في احد مواد هذا الباب من الواردات .

١ – رسوم المكوس والانتاج / ضريبة الاستهلاك / المبيعات

وقررت اللجنة شطب كلمة ضريبة (المبيعات) الواردة في هذا البند حيث ان ادراجها في صلب القانون قبل اقرارها من مجلس الامة يعتبر مخالفا لنص المادة ١١٢ الفقرة الخامسة من الدستور . اما باقي مواد مشروع القانون فتوصي اللجنة الموافقة عليها كما وردت من الحكومة .

٢ – الموازنة الرأسمالية – الباب الثاني

توصي اللجنة المالية ان يتم تمويل (الموازنة الرأسمالية – الباب الثاني) من المساعدات والمنح فقط وعدم جواز الاقتراض لتمويل هذا الباب وذلك حتى لا نضيف على عجز الموازنة الحالي عجزاً جديداً .

٣ – تخفيض النفقات المالية في الموازنة

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم تخفيض النفقات الجارية في الموازنة كما هو مبين في الجدول المرفق وهو تخفيض رمزي والغاية منه ان تقوم الحكومة بمراقبة الهدر والتسيب في الانفاق في بعض المجالات .

والتخفيض المقترح من اللجنة المالية مرفق في الجدول على الصفحة المقابلة :

التخفيضات المقترحة من مخصصات النفقات الجارية لعام ١٩٩٤

الفصل رقمه – عنوانه	المادة رقمها – عنوانها	المبلغ المقترح تخفيضه (ديناراً)
كافة الفصول	المجموعة (٢٠٠ – النفقات التشغيلية) نسبة (٥٪) من نفقات سلع وخدمات	٣ر٥٠٠ر٠٠٠
١/١٤ وزارة المالية / البرنامج (ب – النفقات العامة)	(١/٢١٤ – نفقات الحفلات والضيافة)	١٠٠ر٠٠٠
البرنامج (ب – النفقات العامة)	(٤/٢١٤ – النفقات الاخرى)	٢ر٠٠٠ر٠٠٠
١/٤١ – وزارة المالية	(١/٣٠٢ – المساهمات الخارجية)	٥٠٠ر٠٠٠
	اجمالي التخفيض ستة ملايين ومائة ألف دينار	٦ر١٠٠ر٠٠٠

٤ – تحسين الاداء الاداري والمالي للاجهزة الحكومية

تؤكد اللجنة على ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ بضرورة وضع خطة شاملة في " برنامج للتصحيح الاداري " على غرار برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك على مستوى الهيكل والوظيفة والتشريعات وعلى مستوى القوى العاملة في الجهاز الاداري الحكومي لمعالجة حدة الروتين والترهل . واعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وسلم الدرجات والوظائف وتوحيد كافة العلاوات وهيكلة نظام الخدمة المدنية بالشكل الذي يضمن لهذا الجهاز تقديم الحوافز للمبدعين والمنتجين وخلق قيادات جديدة قادرة على احداث نقلة نوعية في الاداء الحكومي .

٥ – العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسب التنمية

ترى اللجنة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات مؤكدة على ما يلي :

أ – ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين اوضاع موظفي الجهازي المدني والعسكري

هكذا من الأصل

والمتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين تدنت مستويات معيشتهم بسبب الغلاء والتضخم . وذلك بزيادة رواتبهم وتوفير الخدمات الضرورية لهم بما في ذلك السكن ، وفي هذا المجال نود ان نذكر بضرورة النظر بعين الاعتبار والاهتمام للظروف المعيشية لقدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين وتحسينها .

ب- ايلاء اهتمام اكبر للتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة من خلال الوسائل والامكانيات المتاحة مع تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل .

٦ – تحديث التشريعات المالية :

تؤكد اللجنة ضرورة الاسراع في اجراء دراسة شاملة ومتكاملة تتناول تحديث وتطوير التشريعات المالية وخاصة في المجالات التالية :

أ) قوانين الضرائب المختلفة (بما في ذلك ضريبة الدخل) من خلال اصلاح ضريبي متكامل .

ب) قانون الجمارك .

جـ) قوانين الاراضي والمساحة .

د) قانون المنطقة الحرة .

٧ – وفي مجال الاستثمار الداخلي والخارجي

ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر ودراسة القوانين والتشريعات والانظمة المتعلقة في مجالات الاستثمار لتتلائم مع الاوضاع والمستجدات التي طرأت في المنطقة ولتحسين وضع الاردن التنافسي في هذا المضمار وكما يلي :

أ) مراجعة وتحديث وتطوير قانون تشجيع الاستثمار .

ب) مراجعة وتحديث وتطوير قانون الاستثمار العربي والاجنبي .

جـ) تحديث وتطوير قانون الشركات الحالي بما يتلائم واوضاع الشركات المحلية وفي ضوء المستجدات .

٨ – اجراء دراسة وتقييم لاوضاع الشركات المساهم بها من قبل الحكومة سواء كانت الشركات المحلية المتعثرة او الشركات العربية المشتركة واتخاذ الخطوات اللازمة لايقاف الهدر في الاموال ووضع الحلول الناجعة لاوضاع تلك الشركات ، مع ضرورة تقليص مساهمات المؤسسة الاردنية للاستثمار في الاستثمارات الصغيرة الحالية وضرورة دخولها في المساهمة بالاستثمارات الوطنية الانتاجية الكبيرة والمكثفة للعمالة الوطنية .

٩ – دراسة اوضاع المؤسسات العامة المستقلة المختلفة بهدف تقييم ادائها ومبررات وجودها مع اتخاذ الخطوات اللازمة لدمج المؤسسات ذات النشاطات المتماثلة منعا للازدواجية ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر :

- المركز الجغرافي الاردني ودائرة الاراضي والمساحة .
- سلطة وادي الاردن وسلطة المياه .
- مؤسسة التسويق الزراعي .

- سلطة اقليم العقبة مع النظر في تقييم اهدافها الحالية واعداد سياسة عامة وخطوات عملية لتنمية اقليم العقبة بما يتناسب واهميته للمملكة .
- جهاز ديوان الرقابة والتفتيــش : اعادة النظر في دور ومهمة هذا الديوان ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبة كما نص عليها الدستور ومهام ديوان الخدمة المدنية وامكانية تحويله الى ديوان للمظالم تابع الى ديوان رئاسة الوزراء والى ذلك الحين الحد من تضخيم هذا الجهاز .

١٠- وانطلاقا من اهمية الدور الذي يقوم به جهاز الدفاع المدني ، فان اللجنة المالية ترى ضرورة ايلاء هذا الجهاز اهتماماً ودعماً اكبر لتطوير نشاطها وتسهيل واجبها في الحفاظ على ارواح المواطنين وحماية ممتلكاتهم بما يتناسب مع ما شهدته المملكة من توسع في الانشطة الصناعية والتجارية والعمرانية .

١١- السياسة النقدية / البنك المركزي

اذ تقدر اللجنة الجهود التي تبذل من قبل البنك المركزي في تدعيم سعر صرف الدينار الاردني وبناء الاحتياطات من العملة الصعبة والأوضاع النقدية المستقرة في المملكة . لتوصي بإتخاذ الخطوات التالية :

أ) إجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة ليواكب التطورات الاقتصادية ويتلائم مع التوجيهات الاستثمارية للدولة .

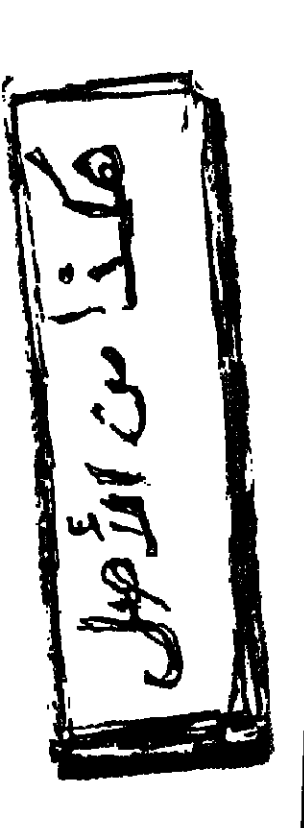
ب) مراقبة البنوك بمزيد من الفعالية لتجنب سلبيات الوقوع في تعثر أي من المؤسسات المالية أو المصرفية نظراً لما في ذلك من سلبيات ونتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني وخسارة جسيمة على خزينة الدولة ، وأخذ العبرة بما نجم من اخطار ومشاكل بنكية مثل ازمات بنك البتراء ، وبنك الاردن والخليج ، والمشرق والبنك التعاوني والوطني الاسلامي والشركات المالية المتعددة .

جـ) اجراء مراجعة دقيقة من اطراف محايدة للتأكد من سلامة اجراءات التصفية والدمج التي تمت للبنوك والشركات المالية المتعددة وذلك لدحض ما يشاع عن ممارسات غير مسؤولة تمت في هذا المضمار .

د) اجراء مراجعة لبنوك الاقراض المتخصصة خاصة بنك الاسكان الذي تحول الى بنك تجاري مستفيداً من كافة الامتيازات دون ان يقوم بدوره في توفير التمويل الميسر لمشاريع الاسكان حسب ما ورد في شروط ترخيصه .

١٢- الجامعات الاردنية

ترى اللجنة ضرورة عقد مؤتمر وطني متخصص لتقييم ودراسة السياسة التعليمية في الجامعات الاردنيــة وربطها بحاجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والتوجه نحو التخصص المهني والتقني بما يتلائم واحتياجات الاقتصاد الوطني ، بما في ذلك دراسة وسائل تمويل هذه الجامعات .



١٣- الجهاز القضائي

ايماناً بأهمية دور الجهاز القضائي في المجتمع الأردني فإن اللجنة ترى ضرورة دعم السلك القضائي بشقيه المدني والشرعي بما يضمن رفع وتطوير سوية العاملين فيه ودعمه بالكفاءات العلمية والعملية المتميزة مع تقديم الدعم المادي اللازم له لأداء مهمته على أكمل وجه .

١٤- التدريب المهني والتقني

نظراً للدور الهام الذي تقوم به مؤسسات ومراكز التدريب المهني والتقني باعداد الكوادر الفنية اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلي ، فان اللجنة ترى ايلاء هذا القطاع اهتماماً كاملاً ، وتوفير التمويل اللازم واشراك القطاع الخاص في هذا المجال لذلك للمساهمة في معالجة مشكلة البطالة ، ولتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني والصناعات الوطنية بالايدي العاملة المتخصصة في مجالات الالكترونيات والميكانيك والحاسوب والصيانة وفي مختلف المهن ومطالبة الحكومة بتقديم مشروع قانون التصنيف المهني المنظور امام ديوان التشريع الى مجلس النواب لدراسته .

١٥- مراكز الدراسات والابحاث المتخصصة

تعرب اللجنة عن عدم ارتياحها لوجود عدة مؤسسات ومراكز حكومية أو شبه حكومية تقوم بأعمال مزدوجة من الدراسات والأبحاث المتماثلة الأمر الذي يؤدي الى هدر الاموال ، وبعثرة الجهود وضياع الوقت ، مما يستدعي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد مثل هذه المراكز والمؤسسات ، مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمركز الوطني للبحوث الزراعية ومراكز البحث العلمي في الجامعات ومراكز الدراسات المختلفة وذلك بهدف توحيد جهودها ورفدها بالكفاءات المتميزة وحفاظاً على المال العام والوقت والجهد .

١٦- الخدمات الطبية العسكرية والمدنية

نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به الخدمات الطبية العسكرية في مجال الصحة العامة ، باعتبارها مركزا متميزا في المملكة ، ولجعل الاردن مركز خدمات طبية متفوقا في المنطقة كلها ، نظرا لما في ذلك مردود معنوي ومالي هام ، فان اللجنة المالية ترى ضرورة تدعيم الخدمات الطبية العسكرية وتزويدها بكافة الكفاءات والاجهزة العلمية المتطورة .

كما ترى اللجنة في الوقت نفسه ، ايلاء الخدمات الطبية المدنية كمستشفى الجامعة الاردنية ومستشفى البشير وباقي مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصحية في المملكة ايلائها جل الاهتمام وتزويدها بالاجهزة والتقنية المتقدمة لتقوم بممارسة دورها الانساني وخدمة المواطنين .

كما ترى اللجنة ضرورة الاسراع باتخاذ الخطوات اللازمة لنشر وتعميم مظلة التأمين الصحي الشامل ليكون بذلك مظلة ينعم بها جميع المواطنين اينما وجدوا في كافة انحاء المملكة .

١٧- دعم المواد التموينية

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرصودة لدعم المواد التموينية قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في عام ١٩٩٤ مقابل مبلغ (٣٦) مليون دينار تم تخصيصها في عام ١٩٩٣ وترى اللجنة ضرورة عدم المساس بهذه المخصصات عن طريق رفع اسعار اي سلعة من السلع المدعومة

للطبقات الفقيرة مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

أ) ضرورة توجيه هذا الدعم الى مستحقيه .

ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الاداء والمراقبة في جهاز وزارة التموين بما يكفل حسن الاداء في العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين .

ج) دراسة وتصحيح هيكلة الدعم للسلع التي يشملها هذا الدعم .

د) توفير المادة العلفية للمواشي وبصورة دائمة وبأسعار مدعومة لمربي المواشي تشجيعا بذلك لتنمية الثروة الحيوانية .

١٨- صندوق المعونة الوطنية

تقدر اللجنة الدور الذي يقوم به هذا الصندوق من خلال مساعدة الشريحة الفقيرة من المجتمع الاردني ، وترى اللجنة تفعيل هذا النشاط عن طريق توحيد جهود صندوق المعونة الوطنية واتحاد الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة المتعددة بهدف التنسيق وتحسين الاداء بايصال الدعم والمساعدة الى مستحقيها لا سيما في ظل الظروف المعيشية الراهنة بالاضافة الى التركيز على التأهيل الاسري لذوي الدخل المحدود .

١٩- صندوق التنمية والتشغيل

نظرا لاهمية دور هذا الصندوق في المساهمة بمعالجة مشكلة البطالة ، فان اللجنة ترى ضرورة تفعيل نشاطه وتوجيه نشاطه ليشمل مناطق البوادي والارياف في المنطقة ، بالاضافة الى تنويع الدعم ليشمل المشاريع التأهيلية الاسرية ومشاريع المرأة المنتجة ، والتوجه نحو القروض التشغيلية الجماعية .

٢٠- موازنات المؤسسات العامة المستقلة

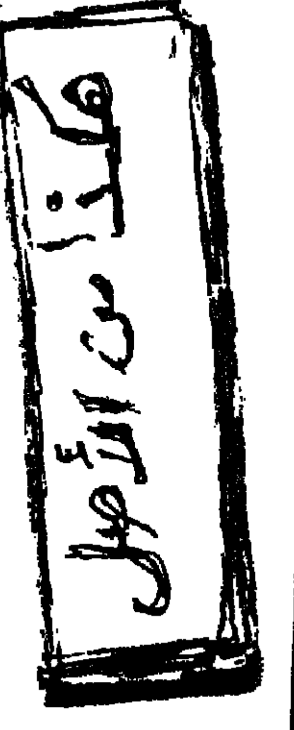
نظرا لثقل حجم المؤسسات العامة المستقلة والتي يتم مناقشة موازناتها واقرارها خارج قانون الموازنة العامة فان اللجنة تود ان تشير الى التوصيات المتكررة والمقدمة لمجلس النواب في مناقشة موازنات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ في هذا المجال بضرورة تقيد الحكومة بشمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة وذلك لضبط الانفاق في الدولة بما يكفل الاشراف الحقيقي لمجلس الامة على موارد الدولة ونفقاتها كافة .

٢١- التصحيح القطاعي للقطاعات الخدمية

توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطية واجور الهاتف بهدف الوصول الى الكلفة الحقيقية لهذه الخدمات ، وتخفيض كلفة تقديمها للمواطنين ، من خلال تحسين الاداء الاداري والفني .

٢٢- نقل الموظفين المستجدين الى مظلة الضمان الاجتماعي

توخيا لمصلحة الموظفين المستجدين في جهاز الدولة وتسهيلا لاجراءات النقل من والى القطاع الخاص والقطاع العام ، فأن اللجنة ترى توحيد تقاعد العاملين في جهاز الدولة واخضاع هؤلاء



الموظفين الجدد الى مظلة الضمان الاجتماعي .

٢٣- اللامركزية وموازنات المحافظات

في ضوء دراسة ومراجعة اللجنة لموازنات المحافظات وتوجه الحكومة نحو اللامركزية ، فان اللجنة المالية اذ تقدر الجهود التي بذلت في هذا المجال كتجربة جديدة ، لترى ان موازنة المحافظات ما هي الا تجزئة غير دقيقة للموازنة العامة لا تعطي الصورة الحقيقية لحجم الانفاق التنموي في كل محافظة نتيجة تداخل الانفاق الرأسمالي والجاري المركزي مع الانفاق الواقعي للمحافظات وان اعداد تلك الموازنات ونقل الصلاحيات المالية والادارية الى المحافظين يتطلب وجود هياكل فنية وادارية مدربة ووجود قيادات قادرة تضمن القدرة الكافية على وضع برامج للتنمية وتحديد اولوياتها وتنفيذها من خلال منظور عام في هذه المحافظات ملّم بامكانات المملكة المالية والاقتصادية والفنية واحتياجاتها العامة لكي لا يتسبب ذلك في هدر للمال العام وضياع الجهد وغياب للرقابة فتحول اللامركزية فقط الى تنافس بين المحافظة في قدرتها للحصول على المال العام بغض النظر عن احتياجاتها الحقيقية ولذا فان اللجنة المالية ترى انه يجب عدم التسرع في موضوع تطبيق اللامركزية بشكل مرتجل لا يستند الى تشريعات تنظم الامر بشكل يحقق الاهداف المرجوة دون تعريض مسيرة الوحدة الوطنية الى احتمالات ومخاطر نحن في غنى عنها .

٢٤- الاداء الحكومي والانفاق الرأسمالي

لاحظت اللجنة المالية ان النفقات الرأسمالية التي ترصد بقانون الموازنة العامة لا يتم انفاقها بالكامل خلال السنة المالية حيث بلغت نسبة الانجاز من هذا الانفاق لعام ١٩٩٣ حوالي (٨٦٪) ومع ان هذه النسبة تعتبر معقولة في مرحلة الانجاز فان اللجنة تأمل بأن يتحسن هذا الاداء ليشمل انفاق كامل مخصصات الرأسمالية بقانون الموازنة العامة نظرا لما في ذلك من دور هام في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية مع ضرورة التركيز على قطاع الانشاءات الوطنية وايلائها الرعاية والعناية التي يستحقها .

٢٥- اجهزة تحصيل الايرادات العامة للدولة

حفاظا على حقوق الخزينة من الاموال المستحقة لها على الغير ، وتحصيل المتأخرات من الايرادات الضريبية والرسوم وغيرها ، لتقليل الفجوة بين الايراد والانفاق وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين ، فان اللجنة توصي العناية بالاجهزة الحكومية المختصة في تحصيل هذه الايرادات وتزويدها بالموظفين والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف .

٢٦- قطاع الشباب

ان اعداد الشباب الاعداد السليم عقليا وبدنيا هو اعداد لمستقبل الوطن ولذا فان اللجنة توصي لمجلسكم الكريم بان تولي الحكومة العناية لهذا القطاع بما يستحقه من الدعم المادي والمعنوي وخاصة توفير المال اللازم لدعم الاندية والاتحادات الرياضية بما يتناسب مع النشاطات المرجوة منها ، ودعم الحركة الشبابية ومراكز الشباب لتنمية قدراتهم الابداعية واطلاق طاقاتهم

واستثمارها في الاتجاه الصحيح ، وتبنّي توصيات المؤتمر الوطني العام لتحقيق الاهداف المرجوه .

٢٧- البلديـات

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم بالاسراع في دراسة مشروع قانون البلديات المنظور في اللجنة القانونية لاقراره ليكون قاعدة تقوم الحكومة على اساسها بدراسة اوضاع البلديات ومساعدتها على النهوض بمهامها بكفاءة اعلى ... ضمن تصور شمولي يحقق العدالة في توزيع مخصصات البلديات من واردات الخزينة ...

٢٨- الزراعــة

توصي اللجنة ان تدعو الحكومة الى ملتقى يضم كافة الفعاليات الزراعية لاعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل يضمن حلا جذريا لازالة التشوهات في القطاع الزراعي وحل المشاكل المعلقة منذ زمن بعيد والمرتبطة بالمديونية وتوحيد مصادر التمويل والبت في تأمين المدخلات الزراعية باسعار معقولة وموضوع التأمين الزراعي وقانون اتحاد عام المزارعين ووضع حوافز للانماط الزراعية المرغوبة حتى لا تصبح الزراعة مصدرا لاستنزاف الجهد والمال والماء دون جدوى ..

واللجنة توصي بعدم زيادة أسعار المياه الزراعية المستعملة للزراعات العادية .

كما توصي اللجنة بإيلاء موضوع المنظمة التعاونية الاردنية الاهتمام الكافي ودراسة واقع هذه المؤسسة الدراسة الموضوعية لوضع الحلول اللازمة لانقاذها والعمل على تفعيل دورها كمؤسسة تنموية رائدة في المجتمع المحلي .

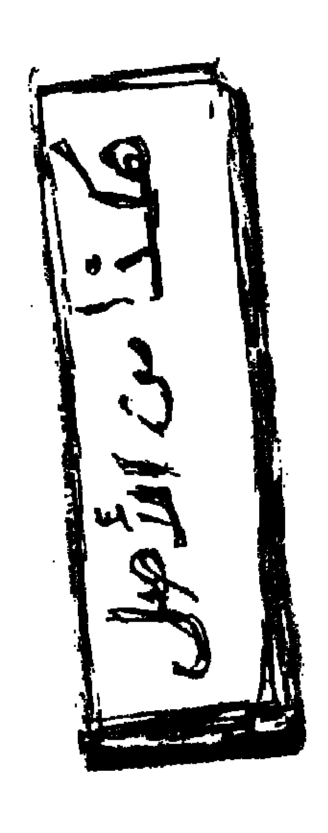
٢٩- التعليم في الريف والبادية

توصي اللجنة المالية ان ينصب اهتمام الحكومة في المراحل الاساسية والثانوية من التعليم على النوعية وان لا يقاس النمو والتطور في هذا القطاع بعدد الابنية المشيدة وهذا يستدعي الاهتمام بالمدرّس اساس العملية التربوية وتوفير الظروف المناسبة للعاملين في مناطق البوادي والارياف لتمكينهم من الاستقرار والعطاء والتركيز على تأهيل المعلمين من ابناء المناطق النائية لسد الثغرات التي نشأت عن عدم استقرار وثبات المدرسين المعينين من خارج تلك المناطق والذي انعكس سلبياً على مخرجات التعليم الاساسي والثانوي في كثير من مناطق البوادي والارياف .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ،،

وباعتبار القوات المسلحة ، والاجهزة الامنية المختصة ، هي السياج المنيع لهذا الوطن ، فان اللجنة المالية توصي بدعم هذه الاجهزة واعطائها المزيد من الرعاية والعناية - لتمكينها من اداء واجبها الوطني على اكمل وجه والمحافظة على امن الوطن والمواطن والحفاظ على كرامته وضمان حريته كما ان اللجنة تثمن وتقدر الجهود الكبيرة والدور التنموي الذي تقوم به قواتنا المسلحة بالاضافة لواجباتها الرئيسية في ميدان الخدمات الطبية وكذلك خدمات التربية والتعليم التي تتولاها الثقافة العسكرية في بعض المناطق النائية بالمملكة وتنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وخاصة بمجال السدود والتي انعكست ايجابياً



على قدراتنا في بناء الوطن والانسان .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ،،

في ضوء الدراسة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، فاننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير .

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤوبة والمبذولة في الاوساط الدولية لمساعدة المملكة والنهوض بها الى ارقى المستويات على الرغم من الاعباء الجسيمة التي يتحملها جلالته بجهوده الحثيثة وتفانيه في كافة مواقع المتابعة والمسؤولية الوطنية والقومية ، والشكر الموصول الى صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم الذي يولي جلَّ اهتمامه لاعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعميم مكاسب التنمية الشاملة .

كما تتوجه اللجنة المالية بالثناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تفان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بأفكاره وارائه باثراء المناقشات القيّمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة ، كما تشكر اللجنة العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذين ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أمين عام مجلس الأمة **" اللجنة المالية "**

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة كما وردت في المشروع	المادة كما عدلتها اللجنة
المادة (٥) : الفقرة هـ هـ – لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .	قررت اللجنة شطب كلمة (طرح) الواردة فيها واستبدالها بكلمة (احالة).
المادة (٨) الفقرة هـ هـ – لا يجوز نقل المخصصات من مواد أو بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد أو بنود سبق النقل اليها .	قررت اللجنة شطب هذه الفقرة حيث أنه لا ضرورة لهذا النص طالما أن الموافقة أو عدم الموافقة أصلا تتم بتنسيب من وزير المالية .
باب الايرادات المحلية صفحة ١٤ (انظر الجدول أدناه)	قررت اللجنة شطب ضريبة (المبيعات) الواردة في البند (٢) من باب الضرائب الجمركية . حيث ان ادراجها في طلب القانون قبل اقرارها من مجلس الأمة يعتبر مخالفة دستورية .

الضرائب الجمركية	فعلي	مقدر	اعادة تقدير ١٩٩٣ (بالألف دينار)	مقدر ١٩٩٤
١ الرسوم الجمركية	٢٧٧٨٦٢	٢١٠٥٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٤٨٠٠٠
٢ رسوم المكوس والانتاج / ضريبة الاستهلاك/المبيعات	١٣٨٤٢١	١٦٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٨٣٠٠٠
٣ الغرامات والمصادرات	٨٤٨٩	٨٥٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠
مجموع الفصل	٤٢٣٧٧٢	٣٧٩٠٠٠	٤١٨٠٠٠	٤٤٠٠٠٠

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام والله يعطيك العافية وانا بدوري اتوجه بشكري الى اللجنة المالية رئيساً ومقرراً واعضاءً على هذا الجهد الخير .

اخواني زملائي نريد ان نحدد موعداً لبدء المناقشة ، فالاثنين بعد غد بأعتقد انه وقت مناسب ، واعتقد انه الساعة (١٠) ويكون (١٠) الشهر ايضاً نبدأ بالمناقشة وسوف تفتح الامانة العامة سجلاً للزملاء الراغبين بتسجيل اسمائهم الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : شكراً دولة الرئيس .

لأهمية هذا ، مشروع قانون الموازنة ونقدر بالتأكيد الجهد الملموس التي قامت به اللجنة المالية فأنني ارى انه لكي تتاح الفرصة مع جميع الزملاء ان تبدأ المناقشة يوم الثلاثاء وليس يوم الاثنين .

الحقيقة حتى يعطى فرصة جميع الزملاء من كتابة خطاباتهم حول هذا الامر .

فلذلك اتمنى على دولة الرئيس ان يمهلنا ولو هذه الفترة الاحد والاثنين وربما يكون الثلاثاء هو اليوم الملائم لمناقشة الموازنة من قبل الزملاء .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور محمد، اذا سمحتوا لي لكن خطاب الموازنة قدمه الوزير في (١٢) الشهر الماضي ، الثاني عشر من كانون الاول وهذا التقرير وزع عليكم منذ عدة ايام .

ثانياً : هناك جلسة لمجلس الاعيان يوم الثلاثاء ولا نستطيع جعل الجلسة يوم الثلاثاء .

لذلك ستكون الجلسة يوم الاثنين الساعة العاشرة صباحاً واعتقد ان هذا وقت كافي لهذا الامر .

سيفتح باب التسجيل اخواني ، يوم الاثنين جيد ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم عكور : شكراً دولة الرئيس .

ما دام يوم الثلاثاء جلسة لمجلس الاعيان وسيتعذر على المجلس ان يكون تحت هذه القبة في نفس اليوم ، وسيستمر موضوع نقاش الموازنة الى اكثر من يومين الى حده الادنى في تقديري ولاهمية هذا الموضوع ان يبدأ من يوم الاربعاء فنأخذ الاربعاء والخميس وبعد ذلك اذا اقتضى الامر للسبت وينتهي الموضوع في بحر الاسبوع المقبل ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان في ايضاً مجلس الاعيان يريد ان يناقش موضوع الموازنة ويقره ، وهذه موازنة يعني الصرف متوقف على هذه المناقشة هذه اطول مرة يأخذ المجلس الكريم فترة زمنية لبحث موضوع الموازنة ، لنا حوالي اكثر من شهر تقريباً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً دولة الرئيس .

في ظني انه يوم الاثنين دولة الرئيس امر متعذر ، انه انتم ضربت موعد الاجتماع اللجان المؤقتة لترتب امرها ، ولما بحثنا اللجان المؤقتة قلتم الامر مستعجل وتأخرت .

الثلاثاء في مجلس الاعيان ، فأنا اتمنى فعلاً ان يكون يوم الاربعاء لان الموازنة صحيح هي قدمها معالي وزير المالية في وقت مبكر ،

لكن اليوم نحن اطلعنا على رد اللجنة المالية في ظني يوم الاربعاء مناسب واتمنى على دولة الرئيس ان لا يفرض موعداً على الزملاء هم لا يرغبون .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده : انا اعتقد ان الموازنة موضوع هام ليس سلقه امراً سهلاً ، لقد اخذت اللجنة امراً طويلاً ولم نطلع على تقريرها الا امس مساءً وانا اعتقد اي نائب ليس متخصصا في الامور المالية لا يستطيع القراءة في الموازنة الا من خلال تقرير اللجنة المالية ، وبالتالي تستحق على الأقل يوماً يا دولة الرئيس نقرأ فيه درسنا ، فهذه الليلة لا تكفي للقراءة وغداً عطلة بسبب ذكرى الاسراء والمعراج ، اما الثلاثاء مساءً ، اما الافضل فهو الاربعاء صباحاً وهو موعدنا الطبيعي ، الاربعاء والخميس والسبت يؤخذ القرار النهائي .

دولة رئيس المجلس : يوم الثلاثاء بعد الظهر الساعة الرابعة تعقد جلسة المناقشة .

السيد بسام .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس.

وارجو من زملائي الكرام ان يعيروني انتباههم لهذا الموضوع الهام الذي يتعلق في الحريات ويتعلق بمجمل الديمقراطية في هذا البلد العزيز .

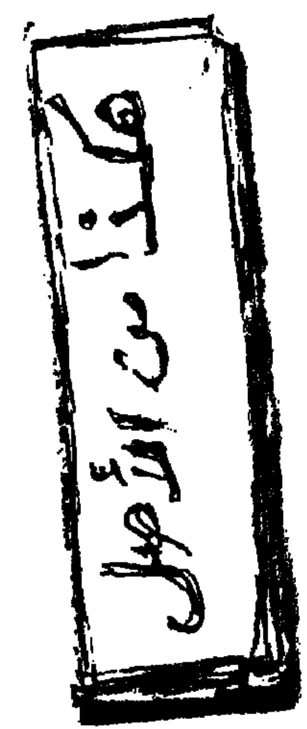
تجري تدخلات في شؤون الحركة النقابية العمالية هذه التدخلات تستهدف الغاء دور النقابات العمالية بالدفاع عن حقوق ومصالح قضايا العمال .

الآن هناك محاولات انقلابية تنظم من قبل الاجهزة ومن قبل وبصمت من وزارة العمل لما يجري في نقابة الصناعة ونقابة عمال المطابع ونأمل ان لا يكون الحبل على الجرار في نقابات اخرى .

الموضوع الذي سأثيره الآن هو موضوع نقابة الصناعات الغذائية ودور الحكومة ازاء ذلك ، انا لا اتحدث عن شأن خاص بنقابة معزولة انا اتحدث عن دور السلطة التنفيذية في هذا الموضوع حيث اجرت نقابة العاملين في الصناعات الغذائية انتخابات هيئتها بحضور مندوبون وزارة وهو مندوب الاتحاد العام لنقابات العمال وشارك في هذه الانتخابات اكثر من (١٢٠٠) عامل ، ومرت الانتخابات بهدوء بالغ دون اعتراضات من قبل اي جهة او اي طرف اثناء العملية الانتخابية وبعدها .

بعد ذلك قام عدد من المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ بتحريض من المتنفذين في قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ، بالطعن بنتائج الانتخابات ، وقامت الاجهزة الامنية باسناد هذا التحرك من خلال استدعاء عدد من النقابيين والعمال والضغط عليهم ليشاركوا في الاعداد لانقلاب داخل النقابة ومن الذين تم استدعائهم عبد الرحمن خورما عضو هيئة ادارية يعمل في مصنع البيبسي احمد عيسى رئيس اللجنة النقابية في مسلخ الضليل خالد بسيسو نقابي نشيط في مصنع البيبسي ، مصطفى محمد علي نقابي نشيط في مصنع البيبسي .

وقد تدخل معالي وزير العمل لحل الاشكال ودياً وبذل جهداً مشكوراً ، لكنه لم يفلح ويبدو ان العين بصيرة واليد قصيرة ، عليه



استناداً للمادة (١١٧) من قانون العمل الاردني ساري المفعول الذي يعطي صلاحية لوزارة العمل بتطبيق الانظمة والقوانين الخاصة بالنقابات العمالية .

اولاً :- الاستمرار بالتعامل مع الهيئة الادارية المنتخبة الى ان يصدر قرار قضائي بعكس ذلك ، لان القضاء وحده صاحب الحق في البت في قانونية او عدم قانونية اي طعن يقدم بنتائج انتخابات نقابية اجريت وفق الاصول وبمشاركة جميع الاطراف صاحبة العلاقة .

ثانياً :- ادعو الوزارة وزارة العمـــل الى عدم الاشراف على الانتخابات التي دعت اليها الهيئة الادارية المنحلة وغير المنحلة وللأسف سمعت بأن الوزارة سترسل مندوبيها للاشراف على هذه الانتخابات المزورة ، لان الاشراف هنا يعني اسدال الشرعية على سلوك واجراءات الانقلابيين .

الحكومة مطالبة بأن تطبق القانون ليس الا، الجهة الوحيدة صاحبة الطعن في صحة اية انتخابات نقابية هي القضاء ، وغير ذلك هو اسدال شرعية على هذه المحاولات الانقلابية في النقابات العمالية ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور بسام العموش لديك نفس الطلب اليس كذلك، فأرجو الاختصار .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، الحقيقة ان الانتخابات جرت بصورة قانونية وبالنسبة للذين لم يحالفهم الحظ لهم الحق في الاعتراض ولكن الشيء الذي نراه الآن في هذه النقابة هو فرض موعد الانتخابات ، ولهذا الحقيقة التهمة واضحة على هؤلاء الاشخاص ومن وراء هؤلاء الاشخاص بغض النظر عن الجهة التي تفوز بالانتخابات لكل جهة غير ناجحة الحق بالطعن ولكن الطعن يكون امام القضاء ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فيه الحكومة عندها جواب لان عندنا فقط ابداء اراء ما في مناقشة في الموضوع تفضل السيد بسام .

السيد بسام حدادين : طلبت دولتك من معالي وزير العمل ان يمد ملف عن هذه النقابة، للأسف مقعد معالي وزير العمل فارغ ، هل يعني ذلك ان معالي الوزير لا يريد ان يناقش هذا الموضوع ؟!

دولة رئيس المجلس : هو ليس مناقشة ، هو موضوع عرض وضع وينتهي الامر عند ذلك الوقت .

دولة الرئيس .شكراً ، دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس.

ارجو من سعادة النائب المحترم ان لا يتهم الوزير الغائب ، طلبت منه سيقدم لك ذلك اذا كنت طلبت منه ذلك والعلاقة مع المجلس ونحن نتكلم في المجلس .

انت طلبت شيء من معالي الوزير ، معالي الوزير ليس هنا حتى يرد لانه في وظيفة رسمية وليس تجنباً للاجابة عنه اذا انت سألت هذا السؤال ، ولذلك ارجو ان لا تتهم الناس قبل ان تسمع الجواب وهذا امر كما تقول وكما قال الزميل الاخ بسام هو في القضاء حتى تقام الدعوى في القضاء ، والقضاء يجيب ، ونحن نحتكم الى القضاء اذا كان في اي مخالفة ، لكن الا ان تتهم الحكومة مباشرةً فهذا امر غير مستحب .

دولة رئيس المجلس : الاخ بسام سحب اتهامه .

السيد بسام حدادين : انا اسحب الاتهام مسبقاً ، لكن من حقي ان اتسائل عن غياب معالي الوزير . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد توفيق كريشان .

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ارجو ان تسمحوا لي بطرح موضوع انساني حساس جداً يتعلق بآلاف العائلات الفقيرة ، والتي تتقاضى رواتب من صندوق المعونة الوطنية ، حاصلة على بطاقة تأمين صحي تجدد سنوياً بناءً على تعليمات ادارة التأمين الصحي في وزارة الصحة .

راجعني احد المواطنين حاصل على هذه البطاقة ولدى مراجعته وزارة التنمية الاجتماعية فوجيء برفض تجديد بطاقته لعام (١٩٩٤) بحجة ان هناك تعليمات جديدة صادرة من ادارة التأمين الصحي في وزارة الصحة ، قمت بمراجعة التنمية الاجتماعية وحصلت على هذه التعليمات الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩، موجه الى رئيس قسم البطاقات في وزارة التنمية سنداً للمادة (١٢) من نظام التأمين الصحي المدني رقم (١٠) لعام (١٩٨٣) وحق الوزارة اجراء دراسات اضافية اخرى وبالطريقة التي تراها مناسبة للتأكد من ان الذي يُمنح بطاقة تأمين صحي فئة غير قادرة يستحق البطاقة فعلاً حسب الانظمة والتعليمات المعمول بها في وزارة الصحة ، ارجو التقيد بما يلي :-

ورد في البند رقم (١٠) لا تصرف بطاقة غير قادر منفردة للمرة للأسر الذين دخل اسرهم اكثر من خمسين دينار في الشهر او ان لدى الاسرة ابناء اعمارهم فوق الثامنة عشر هذه العائلة مكونة من اربعة عشر شخصاً احد ابناء هذه العائلة وصل الى سن الثامنة عشر ولا يزال عاطل عن العمل ، ما مصير هذه العائلة بالنسبة للتأمين الصحي ؟ وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا سمحتم، هذا ليس موضوع مناقشة .

تفضل الاخ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس تقدم معي ثلاثة من الزملاء الدكتور نادر ابو الشعر ، الدكتور محمد ابو عليم ، الاستاذ نادر، وبقية المجلس هم يرغبون باعلام المجلس عن سبب زيارة دولته المفاجأة الى دولة سورية الشقيقة وبالسرية والسرعة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، عندما ننتهي من جدول الاعمال نقول لكم .

السيد عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة دولة الرئيس انا لا اعي تماماً ما هو الاتفاق الذي تم بين الرئاسة الجليلة واعضاء المجلس فيما يتعلق في التعرض للموضوعات التي لا تكون مدرجة على جدول الاعمال . وكنا متفقين اساساً ان هذا المجلس ليس مقاماً

تتلى فيه بيانات التأييد والتنديد والتعضيد ، وقلنا عندما تكون القضايا معروضة ومنضورة امام القضاء لا يجوز التعرض لها بأي شكل من الاشكال ، هذا واحد .

ثانياً :- دولة الرئيس هناك اسلوب نص عليه الدستور ونص عليه النظام الداخلي انه اذا اراد احد الزملاء طلب موافقة المجلس او الزام الحكومة في وجهة نظره عليه ان يسلك النظام الداخلي ، وليس امامه الا ان يتقدم بأقتراح خطي مكتوب اما من خلال السؤال او الاستجواب او الاقتراح او مشروع قانون ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، لا نريد ان نناقش الموضوع انتهى لكن السيد عبد الكريم الدغمي كان عندك موضوع يتعلق بالبنك التعاوني .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة الكل يعلم ان البنك التعاوني هو بنك شبه حكومي وامواله تحصل بطريقة تحصيل الاموال الاميرية كما نص قانون المنظمة التعاونية على ذلك هذا البنك جرى التعامل معه من قبل الكثير الكثير من المواطنين على انه بنك تجاري يستقبل الودائع ويفتح الحسابات الجارية والجاري مدين كالبنوك التجارية الاخرى بعض هؤلاء المواطنين حتى الذين لا يتعاملون بالزراعة اودعوا نقوداً في هذا البنك عندما تعثر البنك رفض البنك صرف مبالغ لهؤلاء المواطنين الذين يحملون كشفاً بأن لهم ارصدة دائنة ، بمعنى ان لهم نقود في حساباتهم هم محرومون من التصرف بها .

ان الحكومة وبموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية تحصل من الرسوم والضرائب وعندما يرفض لديها اجراءات تقوم بها على المكلف وتقوم بالحجز على ممتلكاته او اقامة الدعوى عليه او الحجز عليه بكل الطرق القانونية الصحيحة لكن ما العمل اذا المواطن له رصيد يعني المسألة فيها غرابة حقيقةً ، والبنك بنك حكومي والمال مال عام ، ومال المواطن موجود في البنك لماذا لا يسمح للمواطن بالسحب ؟! لماذا لا تغطي الخزينة هذه الارصدة الدائنة لمواطنين لم يقترضوا من البنك ولم يسبق لهم ان استدانوا من البنك ولكنهم ساعدوا البنك في انهم فتحوا حسابات تجارية فيه .

ربما ان احد المواطنين لا يملك سوى هذا الرصيد الذي وضعه ويعطي شك عليه والشك مصدق ولدي نماذج ، الشكات مصدقة وشهادة البنك تشهد بأن هذا الشخص ذو رصيد وله رصيد دائم في البنك لكنه لا يستطيع السحب ، اعتقد ان هذا الامر مجافي للعدالة وبه ظلم وآمل ان اسمع جواباً من الحكومة حول هذا الامر ، متى سيحق للمواطن ان يسحب رصيده الدائن من البنك التعاوني ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : مع كل المحبة والتقدير المواضيع التي طرحها زملائي كلها هامة ولكنني لم اجد في واحدة منها صفةً من صفات الاستعجال التي تستدعي ان يطرح الموضوع دون ان يكون لدينا كنواب

رأي ومعرفة بها ، انا افهم ان الامور التي تطرح على ما يستجد امور لا تحتمل الانتظار والقضايا التي طرحت اما انها امام المحاكم او انها قضايا بعيدة المدى مرت عليها اشهر .

لماذا سيدي الرئيس لا نفعل النظام الداخلي ، هناك اسلوب السؤال حتى يأتي جواب الوزير المختص فيتاح لنا قراءته هناك اسلوب الاستجواب هناك المناقشة هناك وسائل اخرى انا اتمنى يا سيدي الرئيس ان لا يطرح بشكل طارىء الموضوع لا يحتمل الانتظار للجلسة القادمة ، او لا يحتمل الانتظار لجواب الوزير ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبد الرؤوف هذه امور صوت عليها المجلس ، يعني عرضت وقرر عرضها على المجلس باعتبارها تحت بند ما يستجد من اعمال .

من اجل ذلك هي معروضة ، نحن لا نقبل الا ما يقدم سلفاً حسب ما اتفقنا عليه في المذكرة ، الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : دولة الرئيس اسمح لي انني عاتب عليك لقد رفعت يدي مراراً لأطرح ما تفضل به الزميل عبد الرؤوف الروابده ، نستغرب في كل جلسة يطرح على بند ما يستجد من اعمال ، ومن الواجب علينا ان نتحدث بأمر بمثل هذه الأمور الهامة ولكن كيف نتحدث بموضوع في غياب المعلومات كم اتمنى على دولة رئيس المجلس اذا اراد احد الزملاء في بداية الجلسة قبل ان يقرع الجرس للاجتماع ان يقابل دولة رئيس المجلس ويتحدث معه حول هذا الامر ، فاذا كان هناك بند ضروري لكي نكون بمعلومات حتى نستطيع ان نتحدث بها ، بالجلسة الماضية تحدث كثير من الزملاء في امور تتعلق بامانة العاصمة .

وهناك الكثير ممن قد يلاموا اذا لم نتحدث فأتمنى على دولة رئيس المجلس انه اذا طرح بند جديد فليطرح مع دولتكم اولاً ولكي تتوفر المعلومات حول هذا الامر ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد شكراً لك ، لكن هذا تماماً ما حصل يعني عرضت هذه المسائل اللي طرحت امامكم في جلسة سابقة ، وصوتوا عليها ، وانا اعيد طرحها لانه قبلت ان تعرض ، السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس.

ارجو من الاخوة الزملاء الكرام السماح لي بالتحدث عن قضية هامة ومستعجلة علماً بأن هذه القضية قد تباحثت فيها مع دولة الرئيس في صباح هذا اليوم ، وهذه القضية تهم قطاع واسع من ابناء هذا المجتمع وهي قطاع المزارعين .

دولة الرئيس .. الاخوة الكرام ...

لقد تحدثنا عن القطاع الزراعي وعن مشاكل هذا القطاع في اكثر من محفل وفي اكثر من مناسبة ، والذي عانى هذا القطاع ما يزال يعاني من النكسات المتوالية ...

دولة رئيس المجلس : لا اخ علي انت تقول في قضية مستعجلة .

السيد علي الشطي : قضية مستعجلة وهي سأحصلها ، فقط اسمح لي دولة الرئيس.

... والتي جعلت من قطاع المزارعين عبارة عن مجموعة من الفقراء لا يجدون ما ينفقونه على انفسهم وعلى اسرهم بسبب

هكذا من الأصل

انعدام الدخل المتحقق لهم من وراء العمل في هذا القطاع ، وهذا الانعدام متدني في دخل الاخوة المزارعين ناتج عن عدة اسباب منها الارتفاع الحاد في اسعار مستلزمات الانتاج بما فيها اثمان مياه الري ، اضافة الى تدهور المواسم الزراعية بسبب الكوارث الطبيعية والبيئية وانتشار الحشرات والقوارض كل هذه العوامل جعلت من عاملية الانتاج الزراعي باهظة التكاليف ولكن وهنا المشكلة للأسف الشديد ورغم هذه التكاليف الباهظة التي يتحملها المزارعون وحدهم دون غيرهم من اقطاب العملية الزراعية ، الا ان النتيجة العكسية تحصل عندما يفاجأ هؤلاء المزارعون بالانخفاض الحاد في اسعار منتجاتهم الزراعية عند بيعها في الاسواق وهذا ما نلمسه هذه الايام من خلال اية زيارة لمراكز التسويق المنتجات الزراعية في المملكة علماً بانه يتوفر لدي والآن كشوف باسعار بعض الخضار خلال الشهر الماضي والايام الماضية من الشهر الحالي والتي تظهر مدى الانخفاض الحاد في الاسعار والذي وصل به الحد لبعض الخضار ان انخفض سعر صندوق الخضار الى اقل من سعر الصندوق فارغ .

دولة الرئيس .. الزملاء الكرام ...

كيف لنا ان نطالب هؤلاء الاخوة المزارعين بالاستمرار بالالتصاق بارضهم والمحافظة عليها ، وقد اصبحت هذه الارض مصدر خسائر متلاحقة لهم رغم انها المصدر الوحيد لارزاقهم وارزاق عائلاتهم في ظل هذه الاوضاع المحمومة التي يعيشها المزارعون هذه الأيام نتيجة الانخفاض الحاد لاسعار منتجاتهم، فانني اتوجه الى المجلس الكريم ان يولي هذه القضية جل العناية والاهتمام وبالسرعة الممكنة حتى نستطيع اصلاح ما يمكن اصلاحه ، وان نوقف هذا التردي اليومي في اوضاع المزارعين وانني اقترح تشكيل لجنة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس النواب وان تبدأ هذه اللجنة عملها بالسرعة الممكنة عن طريق دراسة ابعاد هذه المشكلة دراسة جدية من جميع جوانبها والالتقاء مع المزارعين انفسهم اصحاب هذه المشكلة للاجتماع اليهم واقتراح الحلول السريعة معهم ، وشكراً لك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هذا موضوع ليس طارىء يا اخوان بالنسبة لزيارتي لدمشق يوم الخميس الماضي لم تكن لا زيارة سرية ولا زيارة طارئة .

الموضوع يتعلق بالاتحاد البرلماني العربي ، سوريا هي رئيسة هذا الاتحاد ولم يعقد اي اجتماع في الاتحاد منذ اكثر من سنة لاعتبارات كثيرة ، والرئاسة القادمة هي للسودان وربما هناك مشكلة في هذا الامر ، فكنا نبحث وخلال المجلس الماضي ايضاً الدكتور عبد اللطيف عربيات كان يعالج هذا الامر ، وبالرغم من ذلك لم تعقد اجتماعات لهذا الاتحاد وذهبت حتى اتكلم او اناقش رئيس الاتحاد الاستاذ عبد القادر قدورة كيف نخرج من هذا الامر ، خاصة ان اتحاد برلمانات يمثل شعوب وهو من المؤسسات العمل العربي المشترك القليلة التي لا زالت تعمل ولكنه ايضاً هو يبدو في نفس الطريق ومجمد من حوالي السنة .

تباحثنا في هذا الامر واشرت على رئيس الاتحاد بأقتراحات معينة كيف تنتقل الرئاسة في الفترة القادمة الى السودان ، هذا هو الموضوع

الاساسي وهو موضوع مستمر من خلال رئاسة الدكتور عبد اللطيف عربيات وقد عدت بنفس اليوم .

بحثنا في مواضيع اثيرت هنا موضوع الاقتراح بموضوع بحث مقاطعة العراق او انهاء مقاطعة العراق ، موضوع اليمن وامور من هذا القبيل ، انما الهدف الاساسي كان موضوع الاتحاد فقط لا غير وشكراً لكم .

نقطة نظام تفضل السيد عبد الكريم .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

ارجو ان نلاحظ نص المادة (٨٥) من النظام الداخلي ، يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة وله ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس تقصير هذا الأجل ووافق الوزير على ذلك ، وللعضو ان يطلب الاجابة على سؤاله كتابةً وفي هذه الحالة يرسل الوزير الاجابة الى رئيس المجلس خلال اسبوعين ليبلغها الى مقدم السؤال ، انا سألت الحكومة لم تقل لا تريد تأجيل الجواب او تجيب شفوياً ، او ان يوجه السؤال خطياً .

فأرجو ، انا سؤالي واضح دولة الرئيس فأرجو ان تجيب الحكومة او تطلب التأجيل او تكلفني بتقديم سؤال مكتوب سأقدمه .

دولة رئيس المجلس : ابو فيصل رجاءً هذا عندما تقدم السؤال خطياً وليس تحت ما يستجد من اعمال .

السيد عبد الكريم الدغمي : انا السؤال قدمته خطي دولة الرئيس لك وادرج على جدول الاعمال .

دولة رئيس المجلس : لا ليس لي يجب ان يقدم عبر الابواب ويذهب للحكومة ، قدم السؤال للحكومة عبر القنوات وعندها اللي تفضلت فيه ينطبق .

١٠- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت يوم الثلاثاء ١٩٩٤/١/١١ .

واعلن رفع الجلسة .

" رفعت الجلســـة "

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس
طاهر المصري